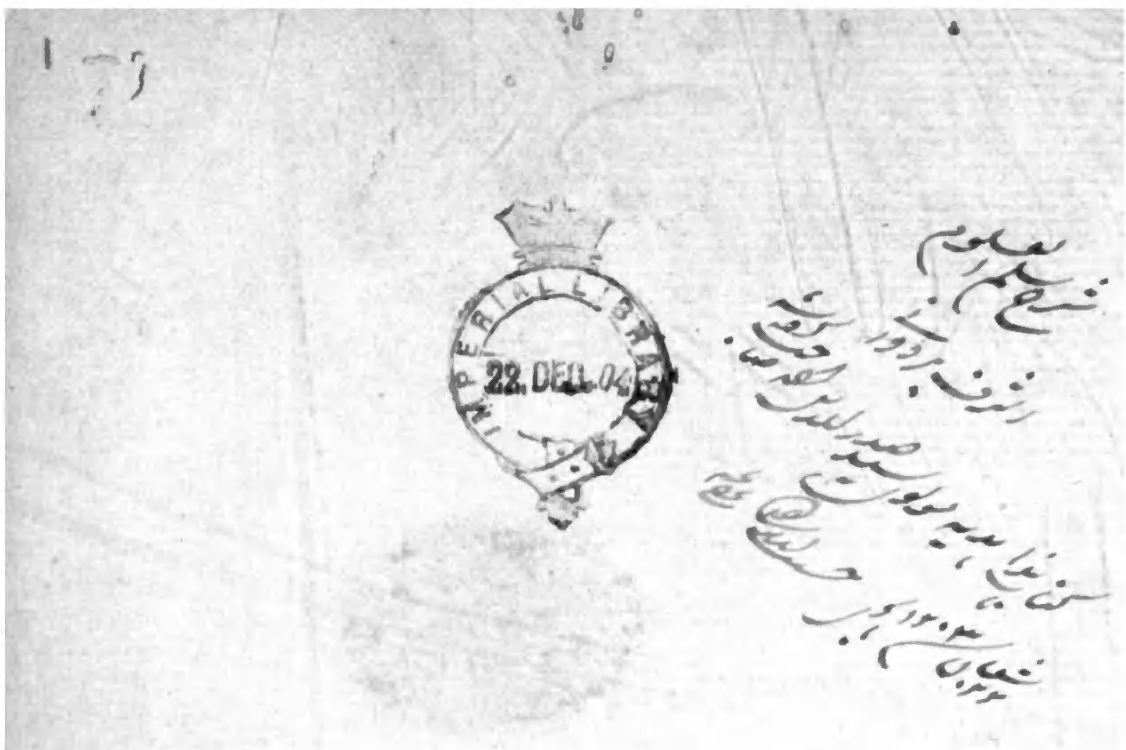


٣٠٧
شرح سلم العلوم





کتابخانه عمومی
راشتر آباد
کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

وكان في حقه من صفة السبط الا عظم واقفا على المعظم السبط ابن السبط الخافا ابن الخافا المظفر
قطب الدين محمد شاه بختيار الخافا لا زال ابا بارت العدل بهمة العبداء ترفع واعلام الجور يهبط الى منخفضة
وقد مضى الف سنة وستة والربع من الهجرة النبوية صلى الله عليه وسلم فما انا شئت
في شرح الكتاب منو كلا على مله المنة والى صواب



بسم الله الرحمن الرحيم

كان هذا المخطوط في مكتبة السلطنة
بمكة المكرمة في سنة ١٢٨٥
بمكة المحمدية

سبع فقرة الكناية اما راجعة الى لفظ الله المذكور في التسمية او المذكور في قلب المصوح
بناء على انه لا بد لمسلم بل لكل عاقل عند شروعه في الامر العظيم والخطب الجسيم ان لا يغفل قلبه
سجانه حتى يحصل منه رتبة مقصود على الكمال وجوانم تفصيل ويدل عليه ما روي عن النبي
في شأن التسمية والتحميد فان المراد بالابتداء هناك اسم من ان يكون بقلبه او بلسانه
او غير ذلك لكنه يجب ان يكون بحيث لا يغفل قلبه شيئا حتى ينال الثواب المترتب عليه
او اني على المصداق الاول عليه ما اعظم شأنه اى حاله ومربته بحيث يجرى
عقول الفحول عن ذكره اذ فانه لا كذواته ولا وجود كوجوه اتنا ولا صفاته كصفاته
ثم اراد ان يذكر بعض شبيهة المتضمنة لبراعة الاستعمال فقال لا يوجد اى لا يتصف
بالتناهي كما لا يتصف بعدله ايضا لانها من عوارض الكمال الذي هو من لواحق المادة

الجنسية بهذا فالع او معناه انه لا يجد حد تاما او ناقصا كما هو مقتضى ج حيث قال في
 الحاشية لانه بسبب ما هو خارجا انتهى او التحدية مطلقا لكونه بالاجزاء مختصا بالكم
 ولا ينصوا الى لا يشكك في ان شكل النسبية ولا غير لانه من موارد اصل
 او معناه انه لا يعرف حدا او رسما اما الاول فلما عرفت واما الثاني فلانه لا يخلو اما
 تاما او ناقصا وكلاهما مستحيلان بالنسبة الى التكملة اما الاول فلما شتمنا على نفس
 القريب كالتام واما الثاني فلانه اما ان يعتبر فيه الجنس السعيد ام لا والاول محال
 كالتمام والثاني ايضا كذلك التوقف على خاصية شاملة بنية اللوازم وهي بالنسبة
 معلوم الانتفاء هذا ما قالوا وفيه لا يخفى او معناه انه لا ينصوا بالكنة كما هو مراد
 حيث قال فيما نقل عنه اى بالكنة بالضرورة او لا سبيل الى تفصيله الا بالتحدية التام
 وقد عرفت امتناعه وبرهنا عليه لانه لا فائدة اذن في ذكره في القرينة بعد ذكر القرينة الا
 على ما لا يخفى فاعمل على ما حملناه عليه اولى فاعمل ثم اعلم ان كنهه تكملة اما يمكن الحصول
 وعلى الاول اما واقع او غير واقع اختلف فيه فذهب جماعة من المتكلمين الى الثاني ويرون
 الاول اعني امكان حصوله مطلقا قوله عليه السلام من عرف نفسه فقد عرف ربه فان
 بهما بين المعرفتين معرفة الكنه وقد علق الثانية على الاولى ولا شك في امكانها والمعلق
 على الممكن ممكن وبطلان ما روي عنه عليه السلام وذهب محققوهم كالامام حجة الاسلام
 دام الحرمين والفلاسفة والصوفية الصافية قدس سرهم الى الثالث وهو ان
 الاستدلال عليه بان حقيقة تكملة ليست بديهية وهو الظاهر والاسم لا يفيد الكليم والكنة

هذا هو المعنى الذي مراد به في المتن
 انما هو التحدية مطلقا لكونه بالاجزاء مختصا بالكم
 ولا ينصوا الى لا يشكك في ان شكل النسبية ولا غير لانه من موارد اصل

هذا هو المعنى الذي مراد به في المتن
 انما هو التحدية مطلقا لكونه بالاجزاء مختصا بالكم
 ولا ينصوا الى لا يشكك في ان شكل النسبية ولا غير لانه من موارد اصل

هذا هو المعنى الذي مراد به في المتن
 انما هو التحدية مطلقا لكونه بالاجزاء مختصا بالكم
 ولا ينصوا الى لا يشكك في ان شكل النسبية ولا غير لانه من موارد اصل

لانه بسيط كما عرفت واعترض عليه المحقق الدواني في شرح العقائد العنصرية بان بساطة
 العقلية محتاجة الى البرهان وعدم افادة الرسم بسبب كليا اذ لا دليل على عدم افادته
 لكنه في شيء من المواد فيجوز ان يكون من خواص الواجب عز اسمه بايقين تصور
 كنهه حقيقة وان لم يطلع عليه وعدم البداحة بالنسبة لجميع الاشخاص محتاج الى دليل
 يجوز ان يحصل بالبداهة بعد تهذيب النفس بالشرع الحق وتحريرها عن الكدورات
 والعوائق الجسمانية انتهى لكن لا يخفى عليك ان كل من كب فقيرا الى الاجزاء والمفقر
 على اى وجه عاجز غير قابل للاهبة عليه على ما لا يخفى فتأمل وانه اذا علم الشيء باوجوده فانما يعلم
 على وجه الاجمال دون التفصيل فلا يقيد الرسم كنه الحقيقة ولتضع مجال اسع ولذا قيل
 ما من مقدرة الا وضعه واما قوله يجوز ان يحصل اه فمرد عليه ما عرفت بقا فتأمل
 ويمكن ان يستدل عليه بانه سبحانه موجود بوجود خارجي اصلي هو عين ذاته فلا يملك
 غنى في وعاء من الادوية ولا مرتبة من المراتب لاستلزامه بسببها عن نفسه
 وعلى تقدير ان يحصل كنهه في عين احد بعرضه الوجود الذي منى الظلي ايضا كما هو حال سائر
 المعلومات فان وجوداتها لما كانت رانحة على ما هياتها لا يفرم ذلك كما لا يخفى
 وبانه اذا حصل الشيء في الذهن يقع الظل منه عليه فيكشف عنده ولما كان عز اسمه
 نور الانوار والمكنات باسرها اطلالا واشهر اوقات منور الاندلس لا يقع ظل شيء من معانيها
 كما قال بعض المحققين من الصوفية جلاله بيش نقاب برنوى نزار فافهم وبانه يعلم
 تقدير حصول كنهه في الذهن كونه متكاملا واداميا وهو من اثار الجبروت واما رانها وحق

ان الذي قد ذكره في رسم الاشياء انما هو
 انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

لكنهم لا شك ان هذا البلد الجيد ليسه وكل شبهة تفتقر من غير من التفسير المتقارب والواجب

[illegible]

مستحق خوار شدن است و انعامی بر او نیست و اگر انعامی
در او بود قابل انعام است و اگر مستحق خوار شدن است و اگر
استقامت آن را نکرده باشد مستحق خوار شدن است و اگر
نقد کرده باشد مستحق انعام است و اگر انعامی
در او باشد مستحق انعام است و اگر مستحق خوار شدن
است و اگر انعامی بر او نیست و اگر مستحق خوار
شدن است و اگر انعامی بر او نیست و اگر مستحق
خوار شدن است و اگر انعامی بر او نیست و اگر
مستحق خوار شدن است و اگر انعامی بر او نیست

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وتمنا ان الوجود امر اعتباري واثر الجعل كما تعلم امر عيني واورد عليه ان المعلوم
بالضرورة هو كون المجهول نفعا ام اعتباريا دون المجهول اليه او الامر الذي هو اثر الجعل
وعلى تقدير الجعل الموقوف للمجهول امر عيني وان لم يكن المجهول اليه واثر تلك برؤية
انه يلزم على التقدير المذكور كون الاثر بالذات ام اعتباريا وان اثره بعض ام اعتباريا
والضرورة العقلية بشبهه بخلافه ويمكن الجواب بان الانقضاء وان كان اثره بالذات
لكن ليس يتحقق به القصد الذاتي بل القصد الذاتي يتحقق بنفس الماهية وتمنا ان مصدر
عمل الوجود في الواجب الخفية من حيث هي في الممكن الماهية من حيث استنادها الى
الجامع فاقض استقراءنا في نفسها من تصديق عمل الوجود عليها في مرتبة ذاتها فلا يكون
الممكن ممكنا وانت خبر بان مصدر عمل الوجود في الممكن هو الماهية من حيث استنادها
الى الجامع سواء كان استنادها اليه من حيث الذات او من حيث الوجود مع ان
الماهية من حيث هي على تقدير الجعل الموقوف مستغنية عن الجعل المستند الى عمل الجعل
واستدل على حقيقة الجعل الموقوف بوجهين الاول ان توسط الجعل بين الماهية ونفسها
غير معقول ولا يخفى انه مبني على عدم تصور الجعل البسيط فان الجعل المتخيل بين شيئين
هو الجعل الموقوف لا الجعل البسيط والثاني ان علته الاحتياج في الممكن هي الامكان كحقيقة
نسبة الوجود الى الماهية ليكون المجهول الماهية باعتبار الوجود لا الماهية من حيث هي
فلا يلزم رفع احتياجها من حيث هي كيف ولما في كل مرتبة احتياج مع ان ما هو
وذلك المرتبة هو ان كانت مرتبة ذات الوجود
او كانت مرتبة من كونها اذ هي ذاتها

واعلم ان مصدر عمل الوجود في الممكن هو الماهية من حيث استنادها الى الجامع فاقض استقراءنا في نفسها من تصديق عمل الوجود عليها في مرتبة ذاتها فلا يكون الممكن ممكنا وانت خبر بان مصدر عمل الوجود في الممكن هو الماهية من حيث استنادها الى الجامع سواء كان استنادها اليه من حيث الذات او من حيث الوجود مع ان الماهية من حيث هي على تقدير الجعل الموقوف مستغنية عن الجعل المستند الى عمل الجعل واستدل على حقيقة الجعل الموقوف بوجهين الاول ان توسط الجعل بين الماهية ونفسها غير معقول ولا يخفى انه مبني على عدم تصور الجعل البسيط فان الجعل المتخيل بين شيئين هو الجعل الموقوف لا الجعل البسيط والثاني ان علته الاحتياج في الممكن هي الامكان كحقيقة نسبة الوجود الى الماهية ليكون المجهول الماهية باعتبار الوجود لا الماهية من حيث هي فلا يلزم رفع احتياجها من حيث هي كيف ولما في كل مرتبة احتياج مع ان ما هو وذلك المرتبة هو ان كانت مرتبة ذات الوجود او كانت مرتبة من كونها اذ هي ذاتها

وذكر ان مصدر عمل الوجود في الممكن هو الماهية من حيث استنادها الى الجامع فاقض استقراءنا في نفسها من تصديق عمل الوجود عليها في مرتبة ذاتها فلا يكون الممكن ممكنا وانت خبر بان مصدر عمل الوجود في الممكن هو الماهية من حيث استنادها الى الجامع سواء كان استنادها اليه من حيث الذات او من حيث الوجود مع ان الماهية من حيث هي على تقدير الجعل الموقوف مستغنية عن الجعل المستند الى عمل الجعل واستدل على حقيقة الجعل الموقوف بوجهين الاول ان توسط الجعل بين الماهية ونفسها غير معقول ولا يخفى انه مبني على عدم تصور الجعل البسيط فان الجعل المتخيل بين شيئين هو الجعل الموقوف لا الجعل البسيط والثاني ان علته الاحتياج في الممكن هي الامكان كحقيقة نسبة الوجود الى الماهية ليكون المجهول الماهية باعتبار الوجود لا الماهية من حيث هي فلا يلزم رفع احتياجها من حيث هي كيف ولما في كل مرتبة احتياج مع ان ما هو وذلك المرتبة هو ان كانت مرتبة ذات الوجود او كانت مرتبة من كونها اذ هي ذاتها

وذكر ان مصدر عمل الوجود في الممكن هو الماهية من حيث استنادها الى الجامع فاقض استقراءنا في نفسها من تصديق عمل الوجود عليها في مرتبة ذاتها فلا يكون الممكن ممكنا وانت خبر بان مصدر عمل الوجود في الممكن هو الماهية من حيث استنادها الى الجامع سواء كان استنادها اليه من حيث الذات او من حيث الوجود مع ان الماهية من حيث هي على تقدير الجعل الموقوف مستغنية عن الجعل المستند الى عمل الجعل واستدل على حقيقة الجعل الموقوف بوجهين الاول ان توسط الجعل بين الماهية ونفسها غير معقول ولا يخفى انه مبني على عدم تصور الجعل البسيط فان الجعل المتخيل بين شيئين هو الجعل الموقوف لا الجعل البسيط والثاني ان علته الاحتياج في الممكن هي الامكان كحقيقة نسبة الوجود الى الماهية ليكون المجهول الماهية باعتبار الوجود لا الماهية من حيث هي فلا يلزم رفع احتياجها من حيث هي كيف ولما في كل مرتبة احتياج مع ان ما هو وذلك المرتبة هو ان كانت مرتبة ذات الوجود او كانت مرتبة من كونها اذ هي ذاتها

وذكر ان مصدر عمل الوجود في الممكن هو الماهية من حيث استنادها الى الجامع فاقض استقراءنا في نفسها من تصديق عمل الوجود عليها في مرتبة ذاتها فلا يكون الممكن ممكنا وانت خبر بان مصدر عمل الوجود في الممكن هو الماهية من حيث استنادها الى الجامع سواء كان استنادها اليه من حيث الذات او من حيث الوجود مع ان الماهية من حيث هي على تقدير الجعل الموقوف مستغنية عن الجعل المستند الى عمل الجعل واستدل على حقيقة الجعل الموقوف بوجهين الاول ان توسط الجعل بين الماهية ونفسها غير معقول ولا يخفى انه مبني على عدم تصور الجعل البسيط فان الجعل المتخيل بين شيئين هو الجعل الموقوف لا الجعل البسيط والثاني ان علته الاحتياج في الممكن هي الامكان كحقيقة نسبة الوجود الى الماهية ليكون المجهول الماهية باعتبار الوجود لا الماهية من حيث هي فلا يلزم رفع احتياجها من حيث هي كيف ولما في كل مرتبة احتياج مع ان ما هو وذلك المرتبة هو ان كانت مرتبة ذات الوجود او كانت مرتبة من كونها اذ هي ذاتها

الاحتياج هو الامكان بمعنى مصدر الحمل وهو نفس كالتقرر فموضوعه وقال البعض
 من رسل المتأخرين والحق ان الابطال لا مكانية مجموعها جعل البسيط لان الحمل انما يتحقق
 بنفسه بالذات او يتعلق بها بالعرض ولا يتحقق بها اصلا لا بالذات ولا بالعرض فلهذا
 الاول ثبت المدعى وعلى الثاني يلزم تاخر الابطال من حيث هي من كانية من حيث الوجود
 وهو يستلزم تاخر المعلوم من العا عن اذالكما جعل الابطال من اذالكما جعل الوجود كما انظر
 من جعل بالعرض او المعينة بين المجنيسين وهي تستلزم المعينة بين العا عن المعلوم واذالكما
 وعلى الثالث يلزم استغناء المكس من حيث هو الوجود السليم بكم بطلا كيف وكل شيء
 ما عند الله واعترض على استنادنا السيد ما في الفقه لا كمال الدين حسن روح في شبهة
 بما حاصله انه لا يلزم منه الوجوب الا اذا لا امتناع الا اذا التواء له لانه لا يكون فيه شبهة
 من ان امتناعه والمماثلة الممكنة والكا تفصيله في علم الحاصل الحق على التقدير المذكور لكنه ما جاز
 في وجوده وانما فناءه اليه والمنتهى لانه هو سلب الوجود وانما هو كذا ولا يخفى عليك انه
 انما هو ذلك لو كان قد فميرج وهو غير ذلك كما ان مقتضى ان الممكنات مأكلة وبالطه
 في انفسها فلا يكون منقرض الا بالارتباطها الى الجاهل فتكون مناجاة اليه بالذات او بالعرض
 كما يدل عليه ما نقل من ائمة وذهب المحققون الشيعية الى ان الموجد هو الوجود الخاص الى صفة
 الابطال امور اعتبارية منتزعة منها والمجول هو الوجود الخاص الى الابطال باعتبارها
 الجعل واقام عليها برنا كثيرة مذكورة في كتبنا من جهة الاطباء واستدلوا بغير
 مجموع الابطال بوجوب منها انه لو كانت مماثلة لمجرب ام وانما مقتضى الى الجاهل لم يكن

انما هو ان يتحقق الجاهل بالابطال بالذات او بالعرض
 فلو كان الابطال بالذات لكان الوجود بالذات
 فلو كان الابطال بالعرض لكان الوجود بالعرض
 فلو كان الابطال بالذات والعرض لكان الوجود بالذات والعرض
 فلو كان الابطال بالذات والعرض لكان الوجود بالذات والعرض

الجاهل منقولا لها في نفسها فتقدم عليها تقدم الذي في كل فرد الذي في كل فرد مع قطع النظر عن الوجود فيهم
 ان لا يمكن تصور الالبته مع الوجود من تصور عينها وركبها فانما تصور كذا من الالبته ولم نعلم
 بعد صحتها انها لا تفصل عن حصولها فعلا وافر الالبته الحاصلة ما تصورنا وناخذها الا ان
 هي في هذا الاعتبار ليست الا بتلك كانت في نفسها منقولة الى العلم لم يكن انما من حيث هو
 فان اثر الجعل في آخره واعرض عليه الكنا في الشرح بانه ان اراد بقوله فيهم ان لا يمكن اه
 تصور الالبته من حيث انها منقولة ومعلولة فتكونه وركبها اه ممنوع وان اراد به ان لا يمكن
 يستلزم ذلك فاللازمة ممنوعة الا ترى ان الشر حاصل بالكنه ولم يحصل الالبته بالغة بالغة
 وحاصلا ان تصور المعلول من حيث المعدولة يستلزم تصور عدته وتصوره من حيث هو يستلزم
 ذلك كما ان تصور العلة كذلك فان اراد بقوله فيهم ان لا يمكن اه التصور الاول فطلبا
 مستبعد وان اراد ان لا يمكن منقولة او تصور الالبته بالكنه لا يستلزم تصور ذاتياتها البعيدة
 ففصل عن تصور عدتها ومنها ان كل الالبته في التام من كثره النشقة وتنع ان يكون
 من لوازم الالبته كالوجوه فلو كانت محولة كانت منقولة المحول فيهم ازادها فلا يخفى اما ان تعدد
 الجعل فيها اول والاو لم يحل اذ لا تعدد في الشرح بل هو واحد ولا ينفك عن جملتها ذاتها
 واما ان لا يفرقها اما ان يكون جسم منها محولا بجعل واحد او مجسما تعدد الال يستلزم التفرع
 لان جسمها الى الجعم وحده وعداد فيهم خلا المفروض او القاطع او صدر الكثرة من الوا
 من حيث هو اقول اذا خرج ممكن من كتم العدم الراسخ الوجه فكذا امر الاول الالبته المحلولة
 اعز الحقيقة الشخصية المتعينة بالوجوه والآخر الالبته المطلقة المنقولة معها بمسببة ذاتياتها واما

كما هو المشيخ الى الحسن الاشعري رح وانبأ فانه ذهب الى ان الالباب عبارة عن التصديق
بما علم من الخبر على السلام به ضرورة اجمالا فيما علم اجمالا وتفصيلا فيما علم تفصيلا والتفصيل بكتبة
مع الله عليه الاقرار بشروط الاجراء الاحكام من الدنيا وما اخل به فهو كما ذكره في النار ولا ينفع
المعرفة القلبية من ذلك وقبول فان من الكفار من كان يعرف الحق يقينا وكان يخافه عنادا
كما قال الله وحده بها واستبقتهما انفسهم ظاهرا وعدوا وبدا لم يعلم دخول النطق بالكتبة
والاقرار المذكور في حقيقة الالباب كما ذهب اليه بعض العلماء من ان الالباب مجموع التصديق والاقرار
ممكن الاول يمكن لا يمكن سقوطه بالثبوت انما فانه قد يثبت كما في حالة الاكراه وهو مختار الامام
فخر الاسلام رح فثبت او تلك الذين كتب في تعويم الالباب وقوله وحده الالباب تعويم فثبت
وقد عطلوا بالالباب وقوله معلوم الله ثبت تعميلا وذاك حيث نسبت فيما ذكره من ان الالباب
الالباب الى القصد فيلزم من ذلك ان القصد هو عدم دخول الحق فيك بل هو من المستبعد في جميع
المشكليات والفقهاء من ان الالباب مجموع التصديق والاقرار والعمل عطف عليه كما وقع في الفتاوى
في هذه المواضع كقولهم الذين امنوا وعملوا الصالحات فان الجزاء عطف على كل ذلك فيقال له كثر
واحدا مثلاً وذو السبب مما الى ان الاعمال اجزاء عرقية للالباب فلا يلزم من عدم العمل في
الجزء الشرع والغير البذل الرجل اجزاء مثلاً ومع ذلك لا يقال بانعدام زيادة العمل اخذ
الامور وذو بعض الخواص الى ان الاعمال خارجة عنه بالكلية ولا يفر مع الالباب محضه كما
لا ينفع مع الكفر طاعة وميل طاعة الالباب الالهية والاعمال النبوية الدالة على تفرد طاعة
المؤمنين على نقد يخلق الارادة الالهية به فتأمل وذو الكبرياء الى ان الالباب عبارة عن

هذا هو الحق
والذي هو الحق
والذي هو الحق
والذي هو الحق

هذا هو الحق
والذي هو الحق
والذي هو الحق
والذي هو الحق

فمنه ان لا يتصور لم يتصور في قوله من غير ان الالباب وان لم يكن في حكم الالباب

كيفية ذواتهم من العلم والادراك في الالباب فان كان في الالباب
من قال ان الالباب شرط في كل شيء وهو شرط في كل شيء
ففيه ان القصد هو في الالباب الصريح والشرط في الالباب
هو في الالباب الصريح والشرط في الالباب

اللفظ بكنهى الشماخ ويزيد عليه ان الزبير عليه الصلوة والسلام من بعد ما كانوا يكونوا بابا
من بكنهى الشماخ كانوا يكونون بكنهى المنطق قبل ذلك انه لا يكون فى الابن فعل النسب و
وذلك فرج الى ان الاعمال كن من الابان الكامل والفرج ما كان من حقيقة الابان ودرجات
تفصيل ترتيب الكلاية فى اراد الاطلاع عليها فليطالع ثمه واث رضى الله بقوله والحق
اى توفيقه والتوثيق بالحق والافطاع على سواه جدا التوفيق ولما كان معرفة الصانع
صفاته ومعرفة المبدأ والمعاد واحكامها واجبة على كل عاقل بالغ بالعقل والنقل وهرى من فطرته
الشره والتجود والنفوس الالهية تعلقها بالموالحية وانها سماء الكليات البهائية غير
كافية فترك المعرفة ولا بد من تاسيس من بين المفيض والسقيض لا جرم مخرج الى نفس كذا ذات
جنسى التجدد والتعلق بواجبه الالهى باخذ تلك الاحكام من جنابه الالهى واثنية بفيض على
النفوس الناقصة وهرى من صلح ولما اتقرب اليه بفضل الوسائل والصلوة والسلام عليه فقال
والصلوة والسلام وهرى من صلح فاذ اثبتت له ان الله يراى بها الرحمة الكاملة والى
الاستغفار والى المنزلة وها بعضهم بعض فمرفوعهم اليهم من مدحهم فلهذا بالاعادة
وابقاء شريعته وازلافة تشفيهم فرائضه تضييقا على على من بعث اراد به نبينا صلعم
ولم يبرح باستنمائها وتعلقاته كما وافر البحر من بحر الموتى فهو قاتل الدجال والمصلح مسمى
او قصه الى فرائضه الاكسوب مع حصول المقصود بالدليل وهو الكتاب العزيز الذى هو العلم
مراتب البصاحة وانصر مدارج البلاء وسجدة نبينا صلعم بحيث عز المنكر من لجان مثل انصر
سورة منه كما قال الله وان كنتم فى ريب مما نطق اليه عليه لكونه سببا لا محذور المقصود

كما ان الدين لك ودينك فوالى كونه عليه السلام على مسلمان ان كان فوق النبوة لان كل
انسان بعث الله الى الخلق من بينكم الاحكام مع كتاب لا يشك في النبوة ذلك الذي فيه
امى ذلك الدين شفاء لكل عليل طالب الدين النعيم والعز والمستقيم وسبل الهداية
والادام والنواميد والوعود والوعيد لا يشك في ذلك فكلما ذكرناه شفاء ان فيه نجات السقام
الجليل والغواية وفرقة بين الطرفين الى ان علة تسمى لكل سائر الانبياء عليهم السلام
وعلى الله امى ابن مينة وهم اولاده وازواجه وخدمه صلوات الله عليهم اجمعين
فرادى فرادى ومن في خطه يقال اهل الحجاز ولا يقال اهل الصحابة جميعا كطاهر الطاهر
الذين طابت صفتهم مع عليه السلام قبل وقيل شجرة الرواية وقيل هم المؤمن الذي راوه صلوات
والعز الاول المناسب لهم من العز ومنهم طاهر من خروج اكثر الصحابة عنهم وعز الله كون
راوا في الطريق او في السوق او في الطواف او غيره بشدة اسلمة صحبا الذينهم مقدسات
الدين امى كان محبة الدين ومعرفة احكامه من ان اذا كان يقينا بوجوب اليقين بدلالة
اذا كان ظاهرا يقين الظن به موقوفة على مقداته كحكمة الدين وموقوفة احكامه من وجود الواجب
وتوحيده لوطى والحرمة والابا وغير ذلك الاحكام الشرعية الاعتقادية والعلمية فموقوفة عليهم
وحجج الهداية واليقين بالبر عطف على الدين فان يحصل به الهداية اليقين فموقوفة
عليهم او بارفع عطف على المقدسات فكانهم نفس تلك الحجج اما بعد امى المحققين
كلمة براسها ومنه البعض منهم ما ابدت اليها بالبرخ فخرجت فموقوفة بالبرها وفتحت
الابواب ما كانت ثم اذنت اليهم فزعموا والاول الاول اذ لم يبعد عنهم تغير الاسم والخوف منها

الدين لك ودينك فوالى كونه عليه السلام على مسلمان ان كان فوق النبوة لان كل انسان بعث الله الى الخلق من بينكم الاحكام مع كتاب لا يشك في النبوة ذلك الذي فيه امى ذلك الدين شفاء لكل عليل طالب الدين النعيم والعز والمستقيم وسبل الهداية والادام والنواميد والوعود والوعيد لا يشك في ذلك فكلما ذكرناه شفاء ان فيه نجات السقام الجليل والغواية وفرقة بين الطرفين الى ان علة تسمى لكل سائر الانبياء عليهم السلام وعلى الله امى ابن مينة وهم اولاده وازواجه وخدمه صلوات الله عليهم اجمعين فرادى فرادى ومن في خطه يقال اهل الحجاز ولا يقال اهل الصحابة جميعا كطاهر الطاهر الذين طابت صفتهم مع عليه السلام قبل وقيل شجرة الرواية وقيل هم المؤمن الذي راوه صلوات والعز الاول المناسب لهم من العز ومنهم طاهر من خروج اكثر الصحابة عنهم وعز الله كون راوا في الطريق او في السوق او في الطواف او غيره بشدة اسلمة صحبا الذينهم مقدسات الدين امى كان محبة الدين ومعرفة احكامه من ان اذا كان يقينا بوجوب اليقين بدلالة اذا كان ظاهرا يقين الظن به موقوفة على مقداته كحكمة الدين وموقوفة احكامه من وجود الواجب وتوحيده لوطى والحرمة والابا وغير ذلك الاحكام الشرعية الاعتقادية والعلمية فموقوفة عليهم وحجج الهداية واليقين بالبر عطف على الدين فان يحصل به الهداية اليقين فموقوفة عليهم او بارفع عطف على المقدسات فكانهم نفس تلك الحجج اما بعد امى المحققين كلمة براسها ومنه البعض منهم ما ابدت اليها بالبرخ فخرجت فموقوفة بالبرها وفتحت الابواب ما كانت ثم اذنت اليهم فزعموا والاول الاول اذ لم يبعد عنهم تغير الاسم والخوف منها

حفظ

لأننا لا نستلزم شئ من شئ بمعنى أن بعد شئ من شئ من الحكم لا يحكم بغير التفصيل محال لكل لازم
لما في جميع مواضعها من غير أن يراد لها ولا يجب أن لا يفرض في غير ما لا بد من الاستلزام
جزء من غير ما هو كان ذلك الجزئية كما أن لا يفرض في غير ما لا بد من الاستلزام
أو يفرض ما اليوم في غير ما لا بد من الاستلزام كالمفعول المطلق وهو الحال
عن المحذوف لأن الأصل أن يكون في غير ما لا بد من الاستلزام بغير أن يقع فيها محذوف شرط
وأنه في النون في الميم وفتح هزة حرف شرط قال سبويه قوله لا يفرض مفعول معناه ما كان
من غير في مطلق فقال الجوهري مراد أن كان في الأصل لك أقيم المقام محذوف شرط
زيد بين ما وفاء ما لا بد من الاستلزام حرف شرط والجزء وقال بعضهم مفعول بيا الميم في قوله
أن ما تفيد لزوم ما لا بد من الاستلزام وأصل ما وفاء لك في قوله بيا الميم كما لا يخفى
الأنشأ أن الأصل في الحرف عدم التعريف لكن شاع التعريف كشيء أمانة الحرف
مقام الاسم إذا أنشأ لم يفتقد في محذوف الأول وجه تركيبة أن مما يستلزم معناه لا يفعل
الزمان مع تقدمه من شرطه وجزء فعل شرط هو أو الجزء أو جمع أو مجموعها مع اختلاف
الافاديل ويمكن أن يكون بوجه واحد فغير راجع إلى ما هو شرط بيان له وفاء ما لا بد من الاستلزام بالبيان
والتعظيم لأن من شأنه وشئ فاعل يمكن بقا المبتدأ بلا عائد والتقدير مع الاستثناء
لا بصار إليه وقد يقال فيها غير يمكن غير أن ما تفيد وشئ اسمه ومن شأنه لأن الشرط غير موصوف
عند أبي بكر والوجه على ما قيل هو الأول وما لا بد من الاستثناء في المطلق وفتح الحرف
من ههنا بضمه فاعل يمكن أن ما تفيد على ما لا بد من الاستثناء في قوله ومن الناس من يقول

هو غير لازم لأن الاستلزام محال في مواضعها
فأما سواها كان من شرطها أن لا يفرض في غير ما لا بد من الاستلزام
أو من اجزاء الجمل كذا في
البيان في قوله لا
في قوله لا بد من الاستلزام

هو الجواب عن قوله لا بد من الاستلزام
الوجه الثاني في قوله لا بد من الاستلزام
وهو الثاني في قوله لا بد من الاستلزام

كما قالوا في قوله لا بد من الاستلزام
الوجه الثالث في قوله لا بد من الاستلزام
الوجه الرابع في قوله لا بد من الاستلزام
وهو الرابع في قوله لا بد من الاستلزام

سواء اريد بها شخص معين من جهة اشخاصها او نوعها وسواء اقبلت وحدها او مع غيرها وكذا
فالظاهر قد علم ليس الاشخاص معينات منها ومن السبب ان القضية لا تتعلق بتسمية بن سميته
وهو نفس الكناية في الدال على اللفظ المخصوص المعبر بها عن كلك وذلك النوع والكم
موجودا في الخارج لكنه ليس موجودا كغيره في اللفظ المشير بانه علم انهم يختلفون في سماء العلوم
الاولى بل هو سماء اجناس او اعلام اجناس او اعلام اشخاص قد يعبر عنهم الى الاول
الجنس ما وضع لشيء كمرادف على كثرة المتفقة الحقيقة او مختلفتها والفقه كذا
متلافان فردا من فردا في غير في عرفانه ان في كثير من التباينات المتفاوتة منه وضعف
قالا في كثرة منها وان في المسائل والادراكات المتعلقة بها بالضرورة فيكون عالم
قد حصل اكثر من تلك المسائل واخر قد حصل له اقل منها فالتعبد والكثرة في ان كذا
فردا في ادراكات وبعضهم الثاني ويرد عليه ان علمه تلك الاعلام ضرورية ولا ضرورة
اذ لا فرق بين سماء واسماء الا ان الاحكام اللفظية كوقوعها بمبدأ الفقه التخصيص
حال وتوصيف للتعريف بها وغير ذلك من الاحكام التي اعتبارا تعريفها ولو لا ذلك
العلية فان أداة التعريف مفقودة وكذا الامتناع وكذا التماس الاخر اضطرارنا الى اعتبار
وكلنا بعينها وذهب ابن الهمام الى الثالث لان تلك الاسماء غير صادقة على الكثرة فان
الكثرة التي يصدق عليها لا بد ان تكون من قبيل المسائل والادراكات فلا يصح على كل
مسلك ذلك وان لم يكن بل علم اخر غير صادق لان يصدق عليها فان يصح على كل
مسلك لان الفقه مثلا لا يصح على سماء منه والابن الهمام ان يكون المقصد العالم بمسلك

بحسب العلم

الاولى بل هو سماء اجناس او اعلام اجناس او اعلام اشخاص قد يعبر عنهم الى الاول

المعنى بنا

وكذا في التباينات المتفاوتة منه وضعف
الاولى بل هو سماء اجناس او اعلام اجناس او اعلام اشخاص قد يعبر عنهم الى الاول

ففيها واخرى من هذه المعنى في المسموحين الاول انه منقوض بالبست فانه لا يبعد عن
منه فيلزم ان يكون هذا شخصيا وليس بل هو كذا من كل اقسام المنقضة فان قلت كل
انما هي باعتبار منتهى على تلك الافراد فكل كلمة الفقه اية باعتبار منتهى على كل المسائل
الذي يقع الطلاق في القسم على صاحبها وانه كان في الصحة رضى فيها ومع ان المسائل
من اجماع القاضين وقسمتهم وايضا سمعهم بقوله العلوم تنزيها بوجوبها وان في الحل
وهو ان المهر الكفر فيكون مكرها من اجزاء متفقة كالاربعة او مختلفة كالسنتين فلا يلزم من عدم
الصدق على البعض الشخصية ولا بطل الاجزاء من الدلائل لا عرفت حكم المهر
بان الظاهر هو الاول وسببها ان تلك الاربعة بسلم العلوم فانما لا تستلزم
المطالبة بالعبادة والاربعة الفصول وسببها الى انساب العلوم وتخصيصها بسببها كان
السلم وسببها الى الارتفاع على سطوح البست لك اللهم اجعله اى الاربعة باعتبار
الذكر والسلم بين المتون كالشمس بين النجوم فلا زيادة ولا نقصان وانما
النور على العلويات والسفليات ولا كان من ارباب المصنفين ان يذكر واقبل الشروع في
المقدمة لتوقف عليها قال : المقدمة : بسند ارفع الدال ذكره لاننا لا نشأنا على
سبب التقدم كما نأخذ تقدم نفسها وانما انكر عدم العدد لانه خبر حذف مبتداه كما هو الظاهر
ومن الخبر ان يكون مكره كما ان من السند ان يكون معرفة وفهم المتقدم العلم بما يتوقف
عليه الشروع في مسأله من رتبة البصيرة وهو معرفة رسمه والتصديق بفاعله وهو منزه
ومعرفة الكفاية لطلبه من الكلام قد تمت امام المصنف لارتيادها به ونفعها فيه والمشهور

والفقه فانه لا يبعد عن
الكلية وانما هي من قسمين
هو الاول وهو الفقه
هو الثاني وهو المصنفين
هو الثالث وهو المصنفين
هو الرابع وهو المصنفين

مقدم

والفقه فانه لا يبعد عن
الكلية وانما هي من قسمين
هو الاول وهو الفقه
هو الثاني وهو المصنفين
هو الثالث وهو المصنفين
هو الرابع وهو المصنفين

تخصيص مقدمة الكتاب بالانفا ولا وجه له فانما يحتمل الانفا والكتا ومجموعهما كالانفا
 بينهما والكتا مطلق من المفعول واللفظ اما على سبيل الاشتراك او التخصيف والمجاز والارتباط
 والنفع انما هي للتخصيف لولا اللفظ ولا وجه ايضا لتخصيصها بجميع ما يقدم قبل المقسم بل
 ما له تقديم على المقسم ولا ارتباط به ونفع فيه على الاستقلال ايضا مقدمة الكتاب كما ان كان
 الامور اثنتي عشرة مقدمة العلم تنوعت الشروع فيه على السوية فلو افاد بعض المنفصلين
 من اجلة المتأخرين وكذا لا وجه ايضا لتخصيصها بغير مباحث الانفا على ما لا يخفى ولا كان
 الحاجة الى السطوح بقبض معرفته برسمه او رد هاهنا بحث وهو مصدر في العلم الى قسميه
 عليه فقال العلم التخصيص مشير الى التمايز فان ما علم ان هناك حاج الاول فرنا
 الوجود الذي لا يشبهه ان انما يشبه له وجوده يظهر منها احكامها وبعد منها احكامها
 من الاضافة والاحراق وغيرهما هو المسمى بالوجود البشري والاصول والخارج والنازع فيه
 انما النزاع فزان لما هو ذلك الوجود وهو لا يترتب عليه تلك الآثار والاحكام التي
 ان يخرجه فرفقنا له ركة او فرياد هو المسمى بالوجود الذي هو النظر في المصداق لا يختص فيه
 فالفلسفة القائلة به فرقان فرقة وهم المحققون منهم ذهبوا الى حصول الابطاح بانفسها
 ايها المتأخر الاذعان وفرقة الى حصولها بآثارها واثباتها لهما واجمعا عليه بوجوه كثيرة مذكورة
 اسفارهم منها انما تصور الوجود في الخارج اصلا كما تمتثل في حكمها باحكام بغيرية
 كالشبهة والمفهومية ونظائرها والحكم على الشر باحكام كالبسطة وثبوتها اذ ثبوت الشر في
 نفس الامر فرع ثبوت الشر المثبت فيها واذ ليس في الخارج فهو في الذهن وهو المعطى وما هو الذي

هذا هو المقصود من
 التخصيص في مقدمة
 الكتاب على ما ذكره
 في المتن من ان
 المقسم هو العلم
 واللفظ هو العلم
 والنازع فيه ان
 المقسم هو العلم
 واللفظ هو العلم

اما نفس تلك المفومات كما هو من باب الفقرة الثانية وكذا تصور له وجوده الخارج وكلم عليه
بحكام لك لا من حيث انه موجود خارج فلا بد ان يكون له كذا غير من الوجود والا يلزم من
وجوده الخارج انتفاء التصور والحكم على لا يغير ومنها انما تغفل امور الوجود لغير الخارج لا بد
فمنع الشر ونفقه من نفس بين العاقل والمعقول والنعقل من العاقل والمعدم الفرض محال
بغير ضرورة فلا بد للمعقول من كونه الثبوت واذا لم يثبت الخارج فخر الذين ثم استدلال الفرضين
الاول على تفقدهم بانما تصور زيدا مثلاً وكلم عليه بحكام ايجابية او سلبية فلو كان الحاصل الذين
شبهه ومثاله كما قلتم لزم عدم تعدد تلك الاحكام من ذلك الشئ البديهي ان الشئ ليس في ذاته
المتوحد مع كونها متحد بين فردا نبات وفرد ثمر من الصفا والوضو لا يمكن حصول احدهما
الذين الحكم على لا وجوده فذلك جازم من الشئ بحسب الحقيقة والوجود مختلف في كونه
الصفا والوضو لا ينفك الشئ بل هذا هو الحكم ان يقول ذلك الشئ وان كان مغايراً له
كس لا يكون من الاتحاد وموجباً لسرانية الحكم اليه وان لم نعلم كنهه واستدل الفرضين الثاني
على تباينهم بانما الحكم على المعدوم بل المستفاد بحكام وجودية صادقة فنفس الامر وكل ما حكم
عليه بحكام لك فله وجود فنفس الامر واذا لم يثبت الا عين فهو نفس ما في النفس
نفسه فحققتنا او مثلاً والاول باطل اذ لا حقيقة للمعدوم بل المستفاد حتى يحصل من الفرضين
الثاني هو المطا والمحققين ان كميوا بان الموجود في النفس ما بينه المعدوم لا حقيقة لانه
وجوب المتكلمين بانما يكون للوجود الذي هو اجتماع عليه تارة بانه يلزم من تقديره حصول الجبل
السماء مع غلظتها والذين من تصورنا اياهما وكون النار والماء مرفوع اياه عن تصورنا

بوجه تميز الدليل البين فانه وان لم يثبت الوجود الذي
للمفومات والمفومات لا يمكن ان يكون لها وجود
مع ان الاطلاق بالعدم والى ان يقال اذا
كان تصور بعض الاشياء يحصل ضرورة في الذين
كان تصور جميع الاشياء يحصل لانه لا يمكن
انتفاءه في ذاته العلم به لا يستلزم انتفاءه في
بشيء من المفومات بوجه غير الدليل الثاني
والجواب عما مر من ان

اورد على ان هذا الدليل على فقرة محمد بن ابي اسحاق
العلم بالمفومات والمفومات لا يمكن ان يكون لها وجود
العدم وكنت رايت في ذلك العلم بطريق آخر وهو ان
بان الفقرة الحقيقة علم عدم الفقرة فيسقط العلم
وعلى ما يوجد فاما ان علم عدمه بان لا يمكن العلم
الذات كان علمه انما هو رتبة كذا كذا فيكون

الحاضرة عند المدرك المنقسم الى النور والظلمة ياتى ويطبق ثالثة وبراو البقن فقط
 ويطبق ثالثة وبراو به باقناول البقن والنور مطلقا وعرفوا العلم بهذا المعنى بان صفة واجب
 لمحد تميز لا يخلو من ذلك التميز فبعض ذلك التميز هو المادى به منها هو المعنى الاول وهو
 اى النور الحاضر عند المتكالك اى الامر الحاضر عند تواركان ذلك المدرك واجب او
 او نفسا او اتانها ليست مثل كماله من غير ادراك الجزئيات المادية وتواركان ذلك الامر
 الحاضر من باب المدرك هو في النور بالكلية او غيرا وهو في غيره تواركان من البقن الى الجانية
 عينها من ذلك التميز بينهما وهو العلم المحصور او غيرا او اعتبارا او هو في العلم المحصور
 كان في نفس المدرك كافر علم النفس بالكلية او في الآلة كافر علمها بالجزئيات المذكورة وتواركان
 من المدرك بالفتح كافر العلم الالهي كافر في ثالثة او غيره كافر علمه بسبب المتكالك اعلم
 المصنف عدل عن التعريف المشهور وهو قولهم حصول صورة الشئ في العقل لان العقل في الاصل هو
 جوهري مجرد غير متعلق بالبدن فلا يشمل التعريفان علم الوجود والاشياء وان اراد به النفس
 لم يشتمل على الوجود والعقل وحده مطلق المدرك معينا وكذا من تعريفه بصورة حاصلة من الشئ
 عند الذات المجردة معدومة العلم المحصور ولان المتبادر منها هو القول في ثالثة فلا يشمل علم
 الواجب والاشياء هذا المنهج انما فرس ان العلم اما بدهر لا يجد او نظري يجد وعلم الشاغل
 متوهم بغيره اختلف فيه فذهب بعضهم الى الاول واختاره الامام الرازي واستدل عليه
 بان علم كل واحد بوجوه ضرورية وهذا علم خاص والعلم المطلق جزئ منه والعلم بالجزء سابق على
 العلم بالكل والسابق على الضرورية وان كان يجوز ضروريا ويرى عليه المتكالك المشهور كما ستعرف



وقيل بل يكون تحديد العلم لان العلم اما ان يعلم بنفسه او بغيره والاول باطن بالضرورة وكذا الثاني لان
 غير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم بغيره لزم انه لا يتوقف معلومته على معلومية الاخر وبرهانه
 ان معلومية غير العلم انما يكون لمحصل العلم بغيره فلو علم بغيره لزم ان يكون معلومته حقيقة العلم والموقوف
 على معلومية غير العلم هو معلومية حقيقة العلم لا حصول العلم بغيره فلا دور وذهب اليه المحرم والامام
 راجع الى الثانية فظهر من معرفته عند ما انفصل والتمثيل وادور عليه انهما ان افاد ان خبرهما بجهة العلم
 عما عدا ما حصل من قفا واما العلم اذ لا يتوقف على ما سواه فلهذا العلم لا يحصل له معرفة لما به من العلم
 ما يفيض معرفة الشرح ان يفيض خبره من غير ان يتوقف حصول معرفته على ذلك الخبر ووجهه ان
 علم المتأمل وذهب الفلاسفة وطائفة من المتكلمين الى الثالث وذكر ان خبرها منها ما عرفت ومنها
 ما هو المذكور في سفرهم والمقصود حاكم بين الفرق الثلاث فقال والحق انه اى العلم
 من اجل البديهيته بحيث لا يحتاج الى تبليغ غيره ما ذكره في معرض التعريف في تعريفه
 بكسب اللفظ والصور البديهيته قد عرفت لك ازالة لفظ التعرض للايمان الفاصلة وازاد العلم
 ما به الانكشاف ومبدأه وهو حاصل لكل احد من غير نظر او استحضار من لا يقدر على اكتساب كالمبدأ
 والاصبغ فان كل احد اذا راجع الى وجدانه يجد من نفسه ان هناك امر هو سبب لاكتشاف العلوم
 عند العالم اى امر كان كالنور والسرور الاول من محسبات والثاني من الوجودات
 وانظار النظر يمكن ان يجعل اشراقه الى ما هو المشهور في مثل هذا المقام ويقال منه العلم بالامر
 والعلم بالسرور وهذا العلم خاص به بهر ودرية الخاص يستلزم بداية العام وبرهانه المنع
 المشهور ان من منع كون العام ذاتا له وكون الخاص منصوصا بالكنهه كذا نقل عنه في الحاشية

فهم تنقيح حقيقته اى العلم بتعيين ذلك الامر من بين الامور حتى نعين غير الذين
انه نفس الصواب المتحقق مع المعلوم او اضافته لمختصة متعارفة معها وانفعاد اياها من المبدأ
التي اضار بغير ذلك عسير جدا بحيث لا يحصل ذلك الا بعد تفكر صادق وناظر
بشئ من الاقسام منته ثم ان كان اى العلم اعتقاد النسبة الثامنة الخيرية
التيوتية او السلبية واذعانا فتصديق حكم وفيه اشارة الى ان التصديق
الحكم كما هو الحال بالاجماع كمنه ومن غيره اخر الادراكات الستة او الاربعة التي
ثانها او اربعها الحكم كما هو المذهب المشهور من الامم فان تصديق عنده عبارة عن مجموع
ادراكات اجزاء القضية ثلثة كانت او اربعة ولا مجموع مفروض كما هو باب البعض
وعلى التقدير فان تصديق ان كان مع تجويز نقيضه بسببنا والاجزاء والجزم ان لم يكن
لما وقع في سبب كلامه ان كان مطابقا فانه ان ثابنا اى مستحق الزوال بالثبوت
بغنيا والاعتقاد او حيا ثم المشهور ان التصديق من قبيل الادراك لذاته
بادراك النسبة الثامنة الخيرية على وجه الادمان واليقين بظهور كلام المصنف والنظر
بحكم خلاف ذلك فانما اذا سمعنا قضية وادركنا بانها ام اجزاها ثم اقتنا عليها البرهان
لا يحصل لنا ادراك اخر بل يقتصر بادر اك السابق كيفية اخرى يسمى بالادمان واليقين
والا يلزم ان يكون شئ واحد صوريان في الذهن او حصول الحاصل فانما نغني بالعلم
الامانة لاكتشافه ولا شك ان الصواب الساتر كافي فيه ولو كانت الصواب اللاحقة المتخذة
معها ايضا اشار الى يلزم حصول الحاصل على ما يقرر فليس هذا اما ان يراو بالتصديق المصداق

اذ لا وقوع ضرر في الادعاء مثلاً وكذا انعلق التصور بكل شئ لازم ما يثبت جنماً وجب فيها
 لو ازم ما يثبتها على لا يخفى قنابل فعم لا جبر في التصور اى الاستماع فيه فتعلق بكل
 معنى بغير التصديق وما يتعلق به لا كما زعم المتأخرين فراجعاً بما يجب النوع واختلافها
 بحسب التعلق فان اختلاف اللوازم يستلزم اختلاف الملزومات كما ان اتحاد الملزومات يدل على
 اتحاد اللوازم كما عرفت فكيف يكون لاحدهما لازم ولا لآخر لازم اذ لا احد منهما متعلق ولا غير
 متعلق اخر فعمل هذا الاختلاف في زنا واشكال بان العلة والمعلوم متحدان بالذات
 اى الحقيقة النوعية كما هو مقتضى التحقيق القائلين بمجهر الاشياء فالزمان بانفسها ما هو
 فاذا اتصونا بالتصديق كما جاز عندهم فيما اى التصور والتصديق واحد لانهما
 العلم مع المعلوم وقد قلتم انهما اى التصور والتصديق متخالفان حقيقة اى الحقيقة
 النوعية ولا مخلص من الا بانكار احدى المقتضيات وقد يلقوا بالقبول اعلم ان قولهم
 التصور يتعلق بغير التصديق مسحة فكانهم ارادوا بالتصور والتصديق ما يتعلق بكل منهما
 لما نقر عندهم انهما نفساً للعلم الحقيقى و علم العلم علم حصول لا يكون تصور ولا تصديق فكيف يمكن
 تقرير شبهة الا باعتبار تعلق التصور بتعلق التصديق فاقول من المص في الحاشية انه تقرير
 تابع باعتبار نفس التصديق كما ترى ولا حاجة الى الجواب بان تعلق التصور بالتصديق لا يستلزم
 تعلق بكل وجه فنجوز ان يمتنع تعلق حقيقة التصديق وكنهه ويجوز تعلقه بوجهه ووجهه كما في الزا
 على ما عرفت الا ان براد التصديق الالهية الكلية منه دون التصديق المتعين كما هو الظاهر
 واجاب بعض المحققين من سائر المتأخرين بان التصور المتعلق بالتصديق تصور خاص فاللزام

الاتحاد بينه وبين التصديق المطلق وهو لا ينافي التوافق النوعي بين التصور المطلق والتقدير
 المطلق على ما لا يخفى وكون التصور المطلق ذاتيا للتصورات الحاصلة ممنوع ثم قال فإشارة إلى
 المصدق به وهو المراد به هنا وعليه بناء الحل ولا يخفى الجواب المذكور عن التفسير الأول ^{صحة}
 فإن النسبة الثابتة التجريدية بتعلق بها الشك الذي هو من قبيل التصور وإذا زال بتعلق بها لا عاد
 الذي هو التعلق فقد تعفا بشرط واحد بالضرورة ولأن المتحد مع الشرع مع ذلك الشيء
 يلزم الاتحاد النوعي بينهما وانقسام الجواب من المحقق فهو جاز في هذا التفسير أيضا بآدني ^{تفسير}
 المنهج الثالث في تحقيق العلم الحقيقي واليه الإشارة في جواب الحل وحله ^{عن ذلك} الكمال
 على ما تقدمت به الظاهر أنه أراد بالتفرد تفرد التفسير الآتي لا تفرد باصل الحل فإنه مما
 يكسب من المحققين أيضا هو أن العلم في مسألة الاتحاد أي في قولهم العلم والمعلوم متحد
 بالذات بمعنى التصور العلمية أي التصور الحاصلة من الشرف الذين الكيفية بوارزنية
 فأنها أي تلك الصور من حيث أنها حاصلة في الذهن مع نزع النظر من حيثية الأشياء
 بالعوارض الذنبية معلوم من حيث أنها قائمة بالنفس وكيفية تلك العوارض
 علم فإن المجبنة الثانية حبيثة العلم كما أن المجبنة الأولى حبيثة المعلوم ثم بعد التفتيش ^{بالعلم}
 يعلم أن تلك الصور انما صارت علما أي الصور العلمية بالمجبنة الثانية ليست ^{حقيقة} علما
 بل انما صارت علما لأن الحالة الادراكية التي علم حقيقة قد خالطت بوجودها ^{الطبيعي}
 اخلطت بها باعتبار وجودها الذهني الذي يحذو هذا الوجود الخارجي فزنى بربنا ^{الطبيعي} خلط
 أي اخلط واطليا أي منسوبنا إلى ما هو باطلا بالنفس فإن الحالة الادراكية حاصلة ^{المعلوم}

الذي لا يقوم الا بالمفعول فالابطال تلك الحالة بالنفس هو تلك الصورة فانما تعقب بها
 اختلطت على وجه احدث بها وامن بالنفس هو المراد بقوله اتحاديا وتقصيل المقام
 على ما يقضيه المرام ان يقع الوجود نور والعدم ظلمة فوجب الواجب عز اسمه لما كان عين ذاته
 المقدسة لا كان مخففة نور احضا فيكون هو نور الانوار والماسية الامكانية لزيادة الوجود
 عليها وكونها معلومة له اطلاقا لنور الا قدس فكيف ذلك النور فردا في جميع الاشياء فالفرد
 والحضور الغيبية كلها عند سواه فلا يقرب عنه شقال ذرة في السموات ولا فرا في الارض ولا يحيط
 علوه شيئا كلها حضورية واما المراتب العقبية اعز العقول النعانة فلكونها ممكنة ظلمة فردا انما
 فلا يقع كفاية بانوارها الذاتية فردا كما الاشياء بل تلك انما هي في الامور الحاضرة عند
 واما الغاية عنها فذكر كما لما مشروطة بقر بها منها وحصولها عند ذلك سمعهم يقولون
 بعض علومها وحصول البعض الاخر الا انها تكونها غير مادية وقديمة يكون العلوم الممكنة المحصول
 لها بل كل كالاتما لك حاصلة لها بالفعل ويكون اوصافها العينية كذواتها قديمة فكل
 قلت فاذ يقولون فاعلمها بشخص الناصر اذ العلم لا يكون غير المعلوم وانما حادثة على
 هو المشهور قلت لا اشكال عند من المحققين الفاضلين بقدم تلك الاشخاص فانها وان كانت
 موجودة فزمان ومدة في اخر لكنها مفرقة بالذات من غير تبدل وتغير فيها فموجب ذلك الوجود
 قديمة وتعلق عليها بتلك الاشخاص انما هو بسبب الاعتبار اما عند من يصيبهم غيبى على علمها
 وهم قديمة عندهم واما النفوس الناطقة لكيفية في لها كمال تلك المراتب في جميع ما ذكرنا فغير
 تكونها مادية لا يكون علومها الممكنة المحصول لها بل كل كالاتما حاصلة لها بالفعل وتكونها حادثة

لا يكون شئ من كمالها قد بالاستحالة زيان في الصفه على موصوفها ثم نقول لا شك ان الشئ
اذا حصل في الذهن يحصل له العوارض الذهنية كما انه في الخارج كذلك ويكون تلك العوارض لا
ولا جزأ يعبره العقل تارة من حيث الاكتناف بتلك العوارض وتارة من حيث بروج
النظر عنها والاول لكونه قائما بالنفس يكون نورانيا الذي كافي في ذلك بخلاف الثاني لكونها
فيها في تلك الحالة كيفية نورانية هي مبدأ لاكتشافه متعلقة بالاول ومختصة به باعتبار وجودها
الذهني لعدم حصولها في الخارج بحيث صارنا معاشي واحد عارضة لذلك وتلك الكيفية
نسيمها حالة ادراكية وهي معلوم حقيق مغاير للمعلوم بحسب الذات والاطلاق العلم على الاول ^{العلم}
العلمية المتحد مع تلك الطلاق مجازي من قبل نسبة المتعلق بالفتح بالتعلق او المعروض
بالعلم من الاكتشاف الصوري معلومة بالعلم موصولة لكونه صفة انضمامية للنفس وقائمة بها
الاكتشاف شئ اصلا متماثل كماله الحالة الذهنية متماثل بالذوات
باعتبار وجودها في ذلك خلط كذا ثانيا اي ابطيا انما هي فصارت صحت على المذوات
صحت ذوقية بعد ان لم يكن كذلك توضيحا انا اذ قنا شيئا من جنس المذوات المطبوع
نفسه ذوقنا اياه يحصل فينا انقضاء ذلك الشرط طعمه ذاتا وعرضا ويتفقان بالعوارض الذوقية
لكنها كشيء في قنا من غير ان يكون في الادراكية امر الاول الصورة الذوقية الكيفية بها
هي من حيث هو الاول لكونه قائما بنفسه نورانيا في ذلك بخلاف الثاني في ذلك كونه في تلك الحالة
ذوقية يكون مبدأ لاكتشافه في تلك الكيفية في تلك الحالة بالاول على نحو خلط الحالة الادراكية
العلمية والذوقية حقيق هو تلك الكيفية والاطلاق عليه لما ذكرناه سابقا فالمراد بالذوات الصورية

الذوقية الكيفية بالعرض الذوقية وذو الصور طما كان أو مطعوما والمراد بالعرض الى جهة
 المجردة عن العواض الخارجية التي ينفصلها فخرهما فتقود صارت صورة ذوقية اي ما يهتبه
 بهذا الوصف والا فالمرجع على الخط ليس الا كونها ذوقية صرفة وقس عليه قوله وكذلك
 السمعية اي الحار السمعية قد تخطت بالمسموعات باعتبار وجودها بسموعات
 صورة سمعية والبصر بالمبصرات وكذلك الشئ بالمشروبات والسمية بالمسموعات
 فتلك الحالة الادراكية المفارقة للعلوم تنقسم الى التصور والتفكير وعند ذلك
 على لا يفرق فتقاربا اي النوم والتفكير كفتاوت النوم واليقظة العارضة ^{لذلك}
 واحدا كزبد يشا بسبب تقيت متقاربتين المتباينتين ^{حقيقتهما} النوعية ^{لكن} كالتصور ^{والتي}
 مع تباينها بحقيقتهما النوعية فينفصلان بشئ واحد على عرفت فتفكر في الحال فانه يفرق
 بالتفكيرين والعلم انه اندفع بهذا التحقيق اشكال اخر اذ يعلمهم هو ان العلم عند التحقيق
 الفاضل يحصل الاشياء والادراك بان نفسها عين المعلوم على ما عرفت فبكون العلم بالجوهر
 وبالكلم كما وبالكيف كيفاء هكذا فلهذا يصح عد العلم على اطلاقه من مقولة الكيف كما فعلوه لان
 المقولات اجناس عالية متباينة بالذات واندر ارج احد المتباينين تمت الاخر مما لا يخفى ^{احد}
 بطلانه وذلك لان الصفة العميقة وان احدثت مع المعلوم لكن الحالة الادراكية المتعلقة بها
 او العارضة لها من مقولة الكيف وانما العدن رسم الكيف عليها فلا اشكال واجاب المحقق
 الشيرازي عنه بانه لا استحقاق في اندراج شئ واحد تحت مقولين بان يكون من جنس واحد
 عليه بالذات وصدق الاخر عليه بالعرض ولا فائدة لا بطلان يعجز به فكما ان الانساني

مندرج تحت مقولة الجواهر بالذات وتحت مقولة الكم والكيف وغيرهما بامراض لك الامراض
 في الذهن مندرج تحت مقولة الكيف بالذات وتحت مع حقيقة جوهرا في احوالها وخواصها فيكون شي
 واحد جوهرا وكيفان جوهرا في نفس واحد وليس الكل من كل منهما اى ليس كل فرد من افراد المقولات
 انصبحت بل هيما غير متوقف على النظر والفكر ولا اى وان لم يكن لك بل كان المكان
 فانت مستغن اى كنت مستغنيا عنها لمستلك فردا احتياجا في تحصيل بعض المطالب
 القوية كتحصيل حقيقة الملك الجوهري وكذا في تحصيل بعض المطالب النفسية كوجوه الصانع وحده العالم
 الى النظر والفكر ولا نظريا من غير النظر ومما جازا به بحيث لا يمكن حصوله والا اى وان
 لم يكن الامر لك بل كان الكل نظر بالكل دار اى لازم الدور على تقدير رجوع سلسله الاربعة
 الى ما يقصد تحصيله والدور توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه اما بمرتبة وهو الدور المصريح او
 وهو الدور المضمرة وهو ربط الاربعة بالبقول فيلزم تقديم الشيء على نفسه بمرتبتين بل
 بمراتب غير متناهية سواء كان التوقف بمرتبة او بمراتب فان الدور يستلزم
 التسلسل يان ذلك على ما في حاشية المطالع ان يقوم اذا توقف ا على ب وب
 على آ كان آ مثلاموقوف على غير نفسه وهذا المكان محالا لكنه ثابت على تقدير الدور ولا شك
 ان الموقوف عليه غير الموقوف فففسا غير انما كشيان آوقف وقد توقف الاول على الثاني
 والثاني مقدم صادق وهو ان نفس آ ليست الا وحينئذ يتوقف نفس آ على ب وب
 نفس آ يتوقف نفس آ على نفس نفس آ فيقام ان لما ثم نقول ان نفس نفس آ ليست الا
 آ فيلزم ان يتوقف آ على ب وب على نفس آ وهكذا نسوق الكلام حتى ترتب نفس

نفسا اعنى

غير متناهية في كل واحد من عاشرتي الدور فاعلم انهم المصنف على ان البديهية
 النظرية صفتان للعلم مختلفتان باختلاف الاشخاص والادوات وذهب بعض المحققين
 من اجله المتأخرين الى انها صفتان للمعوم غير مختلفتين باختلاف الاشخاص والادوات
 والنظرية لا يتوقف مطلق حصولها على النظر بان يتوقف فرد منه عليه والبدعي لا يتوقف
 حصولها المطلق عليه بان لا يتوقف جميع افراد حصوله عليه وهو الحق لان ما يتوقف على النظر
 بواسطة فرد الذين ادّوا بالذات بوقوعه من حيث هو عدلا لا يخفى ولا نعلم بوقوعه من حيث
 مراتب الاولى مرتبة العقل البولي التي يكون النفس فيها خالية عن جميع العلوم حضورية
 او حصولية تصورية او تصديقية ولا يكون لها العلم نفسها وهو زمان مبدأ الفطرة والنفس
 في تلك المرتبة والكانت عارية عن سائر العلوم لكنها مستعدة لها استعدادا قريبا او
 واللا متع انصافا بها وحصولها لها والثانية مرتبة العقل بالكلية التي يكون النفس فيها
 حصلت الادوية باستعمالها الآلات الظاهرة والباطنة والاستعداد لاكتساب النظرية
 والثالثة مرتبة العقل المستفاد التي يكون النفس فيها بحيث ادركت النظريات بترتيب
 الادوية الرابعة العقل بالفضل التي يكون النفس فيها بحيث يكون العلوم النظرية مخدومة عند
 وحصلت لها ملكة الاستحضار بحيث متى شئت استحضرت من غير تحصيل جديد واذا عرفت
 هذا فاعلم ان المعلومات الممكنة المحصول لها في المرتبة الثانية لو كانت حاصلة في تلك المرتبة
 او في المرتبتين التاليتين اياها سنانة سحرية بديهية ولا شك ان شيئا من افراد حصولها
 لا يتوقف على النظر فضرورة ان النفس تفقد انما القوة الكسبية في تلك المرتبة لا بعد النظر



والترتيب فالتكليف يتوقف هو عليه وان ما يمكن الحصول فيها يصدق عليه يمكن
الحصول بالنسبة الى كل شخص وكل وقت والمعدلات الممكنة الحصول في المرتبة الثالثة او
الرابعة بعد ان لم يكن لك في المرتبة الثانية سماء نظرية فلا تعتبر في النظرية توقف كل فرد
من الحصول قط على النظر كما هو في البدنية بلزم الوسط بينهما او غير ذلك يمكن حصول في المرتبتين
الاخيرتين مع ان لم يكن في المرتبة الثانية ويتوقف فرد من حصوله على النظر خارج عن تفسير
والوسط بينهما على لا يخفى فوجب ان يكون النظرية بالنسبة الى كل شخص وكل وقت كالمبدأ
او تسلسل عن تقدير ذلك السلسل الزمير النهائي وهو ان التسلسل باطل لان
عدد التضعيف وهو تكرار العدد ازيد من عدد الاصل الذي تضعيف ذلك
العدد عليه وكل عدد من احدهما ازيد من الآخر سواء كان مضاعفا او لا قويا
العدد الزائد بعد انقضاء جميع احواد العدد المزيد عليه وجزء
فان المبدأ لا يقتضي عليه الزيادة واللام يمكن المبدأ أمدا وكذا الاول لا يتحقق
الانتظام والنوع بينهما وكذا بينهما وبين المبدأ فلا يتحقق عدد لا بينهما وبينه ولا بين
متساويين او غير متساويين والبراهين بقوله والاساط منتظمة متساوية فيجيب
اي من اذا كان الامر كذلك فلو كان العدد المزيد عليه غير متناهية لزم
الزيادة اي زيادة عدد التضعيف في جانب عدم التناهي اي عدم تهاه العدد المزيد
وهو اي ذكرنا من الزيادة باطل لانقضاء الزيادة التهاه عدم التهاه عدم الزيادة
فالزيادة مع عدم التهاه جمع بين المتساويين ولا يخفى استحالة وعاصلة انه لو فرضت مرات

الاعداد الغير المتناهية من القوة الى الفعل كما هو لازم من تقدير كون مودعا تلكا فحينئذ
 اثنان غير متناهية كما لا حد ولا شك ان احدهما الاثنان يكون ضعف واحد على الا حد
 فترتبة الاعداد في تلك الاعداد يكون ضعف تلك الاثنان فترتبة العدد ولا شبهة ان
 عدد الضعيف ان يزداد من الاصل والاضعف من وجاهد اذ ان تضاعفه واما ما كان من غير عدد
 الغرض وكل عدد من هذه الاعداد ثبت منه تسلسل الاثنان فثبت منه تسلسل الاعداد
 ايضا كذا في مثال اعداد السنين على ذلك فثبت تسلسل الاعداد باسرها ويزعم منه تسلسل الاعداد
 كيف كان كما ان رابعه قوله وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود وقد
 قال في الحاشية لان الامر الغير المتناهية سواء كانت من مرتبة اولية او من مرتبة فرعية او من مرتبة
 يكون مودعة للعدد بالضرورة فاذا ضعف ذلك العدد ولو تضاعف اضعاف اجال يكون الضعف
 بالضرورة ان يزداد من الاصل والمعدودات انتهى والحاصل ان هذا الدليل يثبت التسلسل في
 مطلق الامور الغير المتناهية سواء تحقق بينهما ترتيبا لا وسواء كان هناك اجتماع في الوجود
 او في تقييده ولا يحتاج في ربطه بالترتيب والاشتراك في الاجتماع في الوجود كما في غيره من البراهين
 على ما قالوا فانما تقدير وجودها انما يتبينها او يثبت انتم اعمالا كما لا جوار المقدمات
 تكون مودعة للعدد بالضرورة فاذا ضعف ذلك العدد ولو تضاعف اضعاف اجال يكون الضعف
 الضعيف ان يزداد من الاصل وكل عدد من هذه الاعداد فثبت التسلسل ويزعم منه تسلسل الاعداد
 مراتب الاعداد من القوة الى الفعل على تقدير عدم تناسل الاعداد فانما يكونها اعتبارا بقطع
 بالنقط، الاعتبار فلا يعدم تحقق الاعداد والاثنان الغير المتناهية من مرتبة غير متناهية

ونوسم فلا نسلم زيادة عدد الاحاد ومن جهة الانانيين لم لا يجوز ان يكون سادس واولا بل من زعم
 عدد واحد بان صورة التناهي كونه كانه صورة عدمه وعل قوله قد برأت ذالیه ولا يعلم أي الاستنباط
 التصديق من التصديق فلا يجوز كما سبيله كيف كان وبالعكس الا يعلم التصديق من التصديق
 اما الوجه الاول فوجه ما اشار اليه بقوله لان المعروف مقول اي هو في الشرع يقال عدد ذلك الشيء
 ويجعل عليه وليس من شأن التصديق المحل عشر تصديق او تصور او برهنا ان الخضم لا يعلم وجوبه
 المعروف من المعروف ولو لم يفتح كبراه وهو قوله ولا شر من التصديق مقول واليدش ان الحاشية
 واما الثاني فوجه ما اشار اليه بقوله والتصديق متنسبا الى النسبة اي التصديق قد يكون كساب
 للتصديق بنسب الى النسبة اليه وجودا وعدا لانه اذا اضيف اليه احد هالم لم يكن تصديق بل تصديق
 فلو لم يكن الشرع لا شره في ذاته عدمه ووجوبه وتصديق عدله ذاك الشيخ في منطق الشفا انه ليس يمكن
 ان يتقبل الذين من بمفرده مفردا الى تصديق ثم فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما
 فربما يقع ذلك التصديق فانه ان كان التصديق يقع سواء في حق المزمع وجودا وعدمه والتصديق في حق
 فربما يقع التصديق بوجوده لان مرجع التصديق هو علة التصديق وليس يجوز ان يكون شرع في
 فربما شرعه عدمه ووجوبه فانه يقع بالمعنى كفاية من غير تفصيل وجوده وعدمه فربما انه او فربما فربما
 موديا التصديق بغير شره اذا فرقت بالمعنى وجودا او عدمه فاذا اضيف اليه غير آخر والعرض غير
 المتفصيص فربما يوجد بوجوب الاول ان محفوظا بافادته التصديق فان المقدمات جارية فيها والثاني
 ان هذا المفرد بوجوده الذي هو التصديق من غير ان نفسه بوجوده فربما فربما ان التصديق بوجوبه
 ان اقر ان الوجود بالتصديق ان كان لا فانه لا فانه بل من ان لا يفيد التصديق ايضا وان كان مفرد

فالذين ومعلوم فيه كافي لافاق كما هو في افادة التصور فليكتف في التصديق من غير زفوق
 وقال بعض المتحققين من اجزاء المتأخرين ان المعلوم حقيقة ليس الا وجوده فتركه او وجوده فخاله
 على ما تقر في المشايخ من الغائين بالجعل المولف وكذا العلة حقيقة ليس الا وجوده فتركها او
 وجوده فخالها على ما لا يخفى وما هو معلوم في طرف ثلثه في ذلك الطرف بحيث ان يتحقق فيه
 ان ما هو معدوم في طرف لا يحصل منه وجود في ذلك الطرف فالمعلولة في التصديق في طرف الذين
 اذا المعلوم في نفس لانها من الخفايا في الصورة العلمية المركبة اى صورة في ثبوت الحمل
 معلوم في الترتيب كحالة من الخارج فما هو علة في ذلك الطرف يجب ان يتحقق فيه وليس الا معنى
 وعلى ما تقر في المعلولة في التصديق في طرف الخارج اذا المعلوم في نفس لانها لا تخرج للمعلولة
 بل البنية المركبة الخارجية اى حصولها للذين فما هو علة في ذلك الطرف بحيث ان يكون موجودا فيه
 والامر لك اذا حصول صورة الحرف على حصول صورة الحرف له اتمر وحاصل ان المعلوم
 في التصديق في نفس لانها من الخفايا في الصورة العلمية المركبة عند فهم بل البنية المركبة التي
 اعز صورة في ثبوت الحمل للموضوع الترتيبية من نفس الامر وكثيرا ما يظن اني راجع عليها على ما مر
 قد سكره في حاشية على شرح القواعد وهو امر في غير التصديق لا يجب ان تراعى الذين واحد منها
 وهو الامر يكون في حاشية على علة في طرف الذين بحيث ان يتحقق ويكون من غير ما ذكره قد سكر
 من ان المعدوم في طرف لا يحصل منه وجود في ذلك الطرف فلا يكون التصديق في الخارج اذا
 فيه في نفسه لا ليس ان العلة حقيقة ليس الا وجوده فتركها او وجوده فخالها بل البنية الترتيبية
 الخارجية اى حصول الصورة في الذين كما ان المعلوم لك وهو امر خارج عن حقيقة يجب ان تراعى الذين

واضح من الواقع فاذن لا يكون شئ من النقص والتعديين كاسباً للاخر ولا كاسباً على الاول
 وبره عليه انه يلزم من كون الكسب انقص من الكسب لا وبالاعتكاف البهية التركيبية التي
 شبه بدارية وهو معلوم لا متفاد فالاول ان بقا الحصول على نحوين على واذعاني وطلبان النورين
 مختلفان لا يمكن تحصيل شئ منهما من الاخر فلا يقيد النقص الذي من النور الاول لا بهيوس النور الثاني
 ولا يستفاد منه ثم اقول بره عليه ايضا انه قد مر اهل التحقيق كما يخفى في ههنا وعمر الخيام
 بان الفاعل المقتصر في وجودات الملكات هو الباعث في اسرار النور والنور من الطابع وان مزية
 شرايطه وروابطه واطلاقه لا يشترطه فلو احسب بانه مع كونه موجودا فاجبا عند رب الموجد
 الذهنية والى حجية وتخصيص الموجود بالواجب مما لا يمنع من ان القواعد العقلية الحقبة البقية
 تكون الجميع متدبنة الاقدام في الامكان الذي هو ملة الاحتياج عندهم فلا وجه لكون الجواب
 عند بعض دون اخر كما لا يخفى والجواب انهم قد مرروا بطلية المعدول للعدة وظلية الموجودات
 للواجب ظاهر واما الموجود الذي هو نوعان لان الشئ اذا حصل في الزمان يحصل في العوارض
 كما انه في الخارج يحصل في العوارض الخارجية وعلى العوارض كونه لا عين ولا جردا بعينه
 نارة مكتشفة بتلك العوارض ونارة من حيث هو مع عزل النظر عن تلك العوارض فليس
 الواجب بطل من النفس وعلا شأنه من ان لا ينقطع فاما بالملكات فتقوله في العقل المقتصر
 في وجود الملكات الملكات الخارجية بحيث يكون مدققا لمدى كونها موجودة موجودة
 بخلافه في العوارض في ترتيب الانوار ثم بره عليه ان الموجود الذي هو النظر الذي هو النفس
 معدول للنفس وهر مع كونه موجودة خارجية ملة فلا يكون الاشياء المحتملة ان يقال النفس موجود

زهنية باعتبار كونها مصادرة من غير آخر وهذا القدر يكفي في تجميع المرام لكنه برعاية النفس مع
 قطع النظر عن تلك المصادرة لا يخفى وإذا منع الكتب النصوص التعدينية في بعض المرام لا بد
 منع اللازم منه بأنه يجوز أن يكون التصورات بأسرها نظرية ونسبية سلك الكتب في التعدينية
 بهر وجه وكذا الفكر فلا دور ولا نه لا يخل براه كل من التصورات والنسبقات وكذا النظرية لا بد من
 براه بعض كل منها ونظرية فلا تزال بعض كل واحد منهما كما ينبغي وبعضه الآخر كذلك
 نظري كمنسب فالتكليف كذا لم يثبت التعدينية لا يستند الاصل والى بسبب التعدينية المعنوية
 وحده لا يتم لا يستند صدق الاصل على ما لا يخفى فكذا ان لنا تصورات ونسبقات والمعنوية
 والى به البسيطة عند وجود الموضوع متداخلة كما تقر من عدم البسيطة الى الغير الذي
 لا يزول لا يكون كاسباً لشيء بالكلية او بالوجه فلا يجوز التعريف بالفصل وحده او بالخاصة
 كما جوزه بعضهم ولذا اعتبر التعريف النظر الى تفصيل امر وترتيب امور الى ملاحظة المصالح وتفصيل
 المجهول وذلك لا بد من الفكر من مرتبتين اى انتقال الذهن من المعلوم الى المبدأ على سبيل التدرج
 وانتقال اليه كذا ان الانتقال على النصف المذكور غير متحقق على ما لا يخفى ويرى بعد ان الغرض
 لا يستلزم تلك بل يقول ان اللازم هو الانتقال من رتبة الاول دون الثاني واذا لم يكن البسيطة
 فلا بد من ترتيب امور معلومة بصورة او تصديقية لا كالتسلسل اى الكتب المعنوية
 لك وهو ان ذلك الترتيب هو النظر والفكر على اصطلاح عبد المتوفى وذلك الترتيب
 لازم الحركة الثانية التمرير من احد جزر الفكر الذي يحتاج فيه في ترتيبه الى المنطق اعني مجموع المرتبتين
 على معرفت وجهنا شك اى شبهة يحتمل به الامام الرازي في براهنة التصورات كلها

خطیب به سقراط در حکیم کان فرموده از فرزندان از بهر حکما العصر و هو انی انک
 ان یق ان المطلوب التصحی اما معلوم و شعور بطلان فالتطلب ای ذلک المعلوم
 تحصیل حاصل و بر حال بفریده و اما مجهول مطلقا بحکم نایکون شعور بهر اقلیف
 التطلب ای طلب ذلک مجهول نایمجهول مطلقا و مفعول منه بالکلمه متبع فوجه المعلوم بالمتصور

ذلک بهذا

واجب و محال و بالمتصور من وجه و مجهول من وجه ای هر دو تصور
 فیا هو شعور بهر وجه او غیر شعور بهر وجه منتهی بحد از ان بکون شعور بهر وجه و ان
 و لم یکن ما در نظر ان بهر نفس بهر وجه فغاد انک فایلا الوجه المعلوم
 مطلقا و الوجه المجهول مجهول مطلقا فذلکین طلب شی منتهی لای من انتاع تحصیل و
 انتاع فوجه النفس نحو المفعول منه بالکلمه و حله ای ذلک الوجه الا غیر بهر استیفاء الام
 ان یق ان الوجه المجهول لیس بمجهول مطلق ای من وجه الوجه حتی یتبع التطلب
 ای ذلک الوجه مجهول موقوف فان مجهول مطلقا مالم تصور ذاته بکسبه و لای شی بها بعد
 بهر وجه من ذاتیه او عرضیه و هذا الوجه مجهول لیس بکلی بل قد تصور لشی بعد فی طلب الوجه
 و ایدایش رنوده فان الوجه المعلوم و جهده ای وجه ذلک الوجه مجهول و در راه

الا قری ان المطلب الحقیقه المعلومه ببعض اعتباراتها هذا ای
 الوجه و الحقیقه الی طلب تصور بکسبه و الوجه المعلوم بهر الاعتبار لای یقتضی طلب
 ذاتیه او عرضیه و ذلک لایعلم الزوج مثلا بانها شی بهر وجه و کسبه و ان لای یقتضی تصور
 بهر الامور الذکره منها فیه ذلک الحقیقه المخصوصه بعین تصور کسبها و الوجه المعلوم

المجهول فرضناه بکلمات

وان لم تبلغ الكثرة وليس كل ترتيب ونظر واقع بين المعنويات النورية او النقصانية
كان منسوبة مخصوصة او لا مفيد للمطالع النورية او النقصانية في انه ليس معلوم كذا
بلا واسطة او بواسطة سواء كان منسوبة مخصوصة مع المطالع او لا مفيد له ولا طبعيا اني كل ترتيب
حضر توصل به الى كل مطور يطرب السيرة بل منسوبة كاشف ان دل عليه غير مطور كاشف ان
البينة الانساج والبيد المخصوصة في باب النوريات الحاصلة من تقدم الجنس على الفصل وناخلة
فيما بقصد تفصيل شئ الاشياء بالكلية او من تقدم به على الخاصة الا انه في بقصد تفصيل بالوجه
بالنقصانية الحاصلة من تقدم النورية على الكبرى وناخلة منها مثلا والمناسبة المخصوصة في
بالنقصانية كون ذلك المعلوم جنبا وفصلا لها بين النورية التي بقصد تفصيل كاشف وفيما بقصد
كون المقدت بقضية فيما اذا كان المطلوب يقينيا مثلا وبالحجة اذا ثبت انه يمكن النظر
من غير ترتيب في جهة كما اشترنا اليه سابقا فنقول ان المطالب النظرية متكررة جدا ويمكن
ان يكتب اي مطلوب يراد من اي ضرورة كان فانه اولى البطلان بل لا بد ان يكون لكل
نظري ضرورة بها متناهي مخصوص الى ذلك المطالب بها يتوصل منها الى الجنس والفصل والاشياء
مثلا والمقدت البقية المستندة على حدة والمطلوب للمطالع البرهانية ولا يمكن ان يكتب
من تلك الضرورية باي طريق يراد بل لا بد منها من طريق معينة ولا بد تلك الطريق من
واوضاع مخصوصة ورجح ان يكون لم تلك الطريق مخصوصة والاشياء المعينة بنسبة الى كل
ضرورية اولا والا اول باطل والي لم يقع الخط في الاشياء كنهه واقع قطعا واذا لم يكن العلم
الجزئية والاشياء المخصوصة التي يحتاج اليها في المطالب النظرية ضرورة ما يستلزم الحاجة الى علم ترتيب

تلك الطرق والشرائط في اى مطلوب بنوجه البرهنة بقبيتها وذلك لعدم المنطق و
 به المنفرد ومن ثمة اى من اجل عدم كون كل ترتيب بايق ذلك الطريق في مقيد المنطق
 على ما عرفت توى الاشارة العارفين من الخطا متناقضة فيما بينهم على مقتضى افكارهم وهو
 ليس الا لعدم مراعاة القوانين المنطقية حق رعايتها وهو بدل من عدم كون العلم بجميع تلك المواد
 الطرق الجزئية ضرورية بالنسبة الى كمالها فلا بد من قانون اى قضية يمكن بسنناتها
 جزئيات موضوعها بعدا كبرى لصغرى سلسلة الحصول لا خفاء في المنطق كك لا نظرية
 بعدا مع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه وفي افراد لفظ القانون مع المنطق قوانين مشتركة
 اشارة الى ان تلك القوانين لا تشملها على درجة الوصف اعترى الصفة بترتباته واحد
 عاكس للذين على تقدير مراعاة عن الخطا الواقع فيه فذلك الترتيب وهو اى
 القانون العام من الخطا فيه المنطق ولما كانت المفردة مشتقة على بيان الامور المتشعبة
 اعترى المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه وقد فرغ من ذكر الاولين منها فان اشرع في موضوعه
 فقال وموضوعه موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اوافر الدلائل اى يرجع البحث فيه اليها
 وذلك البحث اما بان يجعل موضوع العلم مبنية موضوع المسئلة وثبت له ما هو عرض ذاتي كالجسم
 في قولهم كل جسم فلان غير متحرك او بان يجعل موضوع المسئلة وثبت له بشرط ان لا يتجاوز
 المحسوس عن موضوع العلم كقول الفقهاء كل مسكر حرام او بان يجعل موضوع المسئلة وثبت له
 ما هو عرض ذاتي له كقوله العورة بغير ثياب او بغيرى او يجعل عرضا لغير موضوع المسئلة وثبت له
 ما هو عرض ذاتي له كقوله كل حركة منطبعة على الزمان او ما يحفظ الامر اعظم لهم كل حركة منطبعة

سنة

ان كان كل واحد من هذه القوانين متصفا بالثبات

او بالغيرية والامر

او يجعل نوع العرض الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض ذاتي له كقولهم كل متحرك كثر
مستقبين لا بد ان يكون بينهما فان المتحرك كثر كثر المستقبين نوع العرض الذاتي
والسكون بينهما عرض ذاتي له او ما يلحقه لامرهم كقولهم كل حركة بطيئة لا يتغير السكون
وبالحكمة يكون موضوع المسئلة موضوع العلم ونوعه وجزئه وعرضا ذاتيا له ونوعه وعرضا
نوع موضوع العلم وعرضا ذاتيا لنوع العرض الذاتي فربما يكون موضوع المسئلة موضوع العلم
مع العرض الذاتي ونوع موضوع العلم مع عرضه الذاتي وعرضا ذاتيا لعرض ذاته مع ذلك العرض الذاتي
والاصل ان المدعى ان لا تكون بالبحث خارجا عن موضوع العلم واعراضه الذاتية المنسوبة
اليه هذا ما ذكره بعض المحققين من اجدد المتأخرين من بعض نقايته ونسبه العرض الذاتي
بالخارج المحمول الذي يمكن الشرط له او كالباب وبه اى بواسطة ان يلحق شيئا اخر او
بواسطة بشرط ان يكون ذلك الشرط وبه اى صفة او تحققا فالعرض الاول والى يقال العرض
الاولى بغير واسطة من العرض ونوعه احد قسم الواسطة فالشروط هو ان يكون كل من الواسطة
موضوعا حقيقيا وشرطا لا تحقق احد بهما بشرط النسبة فباي عرض الشرط بعد الموضوع الاول
او الاخر في النسبة او التحقيق او الامم المتباين بينهما لا يبعد وعرضا ذاتيا له كالثاني بل وعرضا
له لانه احسن بان يبعد من احوال الاسم او الاخص او المتباين وبما يفيض له بعد وعرضا
بسببه وان كان احسن بان يبعد من احوال ذلك المسألة ولكنه يبعد من احوال الشرط لا بما به
وهي باب وبه وعدم انكسار بينهما فربما يفرغ العرض الذاتي هو العارض لاجل العلم او الاخص
على الوجه الذي سبق لا العارض للعلم او الاخص فالعرض الذاتي يمكن ان يتغير بطبيعة الموضوع

٩
لعرض ذاتي وعرضا ذاتيا لنوع العلم وعرضا ذاتيا
نوع العرض الذاتي ويكون محمولا وعرضا ذاتيا
ونوعه وعرضا ذاتيا لعرض ذاته
مع العرض الذاتي ونوع موضوع العلم

من حيث لا يتجوز الى الافراد لكن هذا القسم لا يثبت عنه العلم لان المسائل المتفصلة المتغيرة
 ويمكن ان لا يتحقق بطبيعة من حيث هي فيكون من وبادا او اعم او اخص منه مطلقا او من غير كونها
 ان لا يكون ههنا واسطة في الثبوت اصلا او يجوز ان يكون من وبادا او اعم او اخص منه مطلقا
 او من وجه كسب الصديق او التفتيح ثم اعلم ان المعبر في موضوع العلم علم صريح ببعض الحقيقة الطبيعية
 من حيث هو لا من حيث العموم ولا من حيث الخصوص فاما بعض من حيث العموم او الخصوص فهو من حيث
 اعم من حيث هو لان كان عرضا غريبا به من حيث العموم او الخصوص مثلا موضوع العلم بطبيعته
 من حيث هو لا من حيث العموم او الخصوص فاما بعض من حيث العموم كالتحيز مثلا او الخصوص كالقوة
 الالمانية او اخص ذاتية الطبيعة من حيث هو لان كانت اوضاع فردية لطبيعة التي اداني منه
 فاعراض لا من اخص ان اعتبار اتحاد ذلك اخص مع المودع وهو بالعرض فهو من الاوضاع الذاتية
 وان اعتبر خصوصيته والاحوال العارضة له من حيث الحقيقة فهو من الاوضاع الغريبة وهذا لا يثبت
 في العارض لانه اعم فان الاسم بوحدة الالمانية متحد مع الاخص بالذات او بالعرض والاخص بالذات
 او بغيره ان موضوع العلم بطبيعته هو حقيقة الجسم من حيث انتماس رتبة الافراد جميعا او بعضا
 فيثبت في العلم بما هو موضوعه من الحقيقة بغير الحقيقة فبعض اوضاع الذاتية يلحقه من حيث هو
 في جميع الافراد كالجسم والطبيعية والشكل والطبيعية وبعضها يلحقه من حيث هو في بعض الافراد كالفرد
 والامتياز الخرق فاعلم ان اخص لا من اخص فهو ليس عارضا لاهل اخص فاعلم ان هذا التفتيح
 فاعلم ان كون الابداء المعقولات او بالكانت او ثابته لكن لا مطلق بل من حيث لا يتجوز
 اي صفة الابدان بها الى القضا اي مطلوب تصوير او تصديق اي مطلوب تصديق

ذهب القدماء الى ان موضوعه هي المعقولات الثمانية لكن الامر حيث انها من انفسها
 الامر حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك في طبيعة العلم الالهي حيث ان احوال الموجود
 مطلقا بل من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع في ذلك لان المنطق يبحث عن
 احوال الذات في العرضي النوع واما الكليات والحد والكم فربما يتصور في الطبيعة
 والقباس في غير تلك النقطيات من جهة ايمانها الى المجهولات او نفعها في ذلك لا يصل
 ولا شك انها معقولات ثمانية فمن هذه الجهة موضوع المنطق ويبحث عن المعقولات الثمانية
 وبعدها من المراتب فالقضية مثلا معقولان ان يبحث فيه عن النفع مما وناقضها وانكاسها
 وانما هما اذا ركبت بعضهما مع بعض فالانفاس والتناقض والانعكاس لانها من معقولات
 واقعة في الدرجة الثالثة من التعقل واذ الحكم على احوال الام او احد المتناقضتين مثلا في
 المباحث المنطقية بشئ كان ذلك في الدرجة الرابعة من التعقل وقس على هذا وانما عدل
 عن المصنف وغيره من المتأخرين لانه يبحث في المنطق كثيرا عن نفس المعقولات الثمانية ايضا كالكمية
 والجزئية والذاتية والعرضية والمعمول في العالم هو احوال الموضوعات التي هي في انفسها
 ما يتناوذا وما غيرها من المعقولات الا ان البرهان في جميعها يدور في واجابته بعض المتفكر
 من اجله المتأخرين لانه لا يبحث في المنطق عن المعقول الثامن حيث هو احوال الكليات التي من
 المعقولات الثمانية وحينئذ لا حاجة الى جعل الموضوع اعم منها فامل وما يطلب في اللفظ
 الذي يطلب التصوي اي تصور الشئ الموجود او المعلوم او التصديق اليه فيكون
 الشئ في نفسه او موصفة يسمى ذلك اللفظ مطلبا بالفتح كما هو المشهور في بعض النسخ

يقتضي كسر فاعلم ثم يتوقف كثرة استعماله وامهات المطالب اي هو لها اربع ما اولى
 وهل يطلبها لطالب النص بجسب شرح الاسم اي تصور الشئ باعتبار مفهومه
 تصور مفهوم اللفظ ودلوله مع قطع النظر عن الطبقة على طبيعة موجودة في الخارج وهذا التصور
 يجري في الموجود قبل العلم بوجوده وفي المعدادات اي كقولنا ما العنقا ودلوله فيسمى
 لفظها شاحنة لشرحها وايضا كما مفهوم اللفظ ودلوله او يطلب التصور بحقيقة
 اي تصور الشئ الذي يكون وجوده في نفس الامر مصدقا به فاذرب اليه بعض المناظر من ذلك المراء
 بالوجود منها الوجود الخارجي فاعلم او مرد في الحقيقة اي في غير لفظها في حقيقة لادانها
 التي بحقيقة الوجود واي يطلب التميز اي تميز الشئ بالذاتيات اي يطلب به التميز
 الذي في الشئ عن جميع مصادره او من بعضها فقط كما يقال الانسان اي حيوان او اى جسم
 بفرده انه في بيان طين الارض او يطلب التميز بالعوارض اي التميز بغيره بغير
 بخاصة النوع او الجنس كما يقال الانسان اي حيوان او اى جسم بفرده انه في بيان كانه
 اوداش وهل يطلب التصديق بوجوه الشئ في نفسه اي الوجود المحمول اعم من ان يكون
 جوهريا او عرضيا او التصديق بوجود الشئ على صفته اي الوجود الا بطلي كما قال بل
 في المعدادات السند فمركبة اي في مركب جنة مركبة ونسبة احد البعس بالسيطة والافور بالميز
 انما بالنظر الى مصادرها الى مفهوم الفضية المعقولة فان مصادرها نسبة البنية البسيطة بغير
 من حيث يصح اشتراح وصف الوجود عنه ومصادرها البنية المركبة بامور مع بعضها في اخر وقدم
 المتحققين بطلب بل في مطلب بل البسيطة الى قسمين الاول مطلب في الوجود في نفسه فبالاول

فيسمى كونه في حقيقة بسيطة
 كما يفهم من التقاد ووجوده

سوال من المرتبة المحقة على الوجود الصادق على الجاهل ولا عند الفاعلين بالجعل البسيط
ای مرتبة الایمان من حيث هو و غیر مرتبة و نشان فرسوال من الشیء بحسب تبه الوجود و مرتبة الایمان
ابتداء عند الفاعلين بالجعل المرفوع و رد بان تبه البتة البسيط اما فیه منقوع بقوام التبه
من حيث هو و لا شك ان تبه التعین لا يجوز ان طلب بان محل الشرع من متبع او غیر متبع اما
النقص متعلق به و لا یفرق من ان طلب التبه و اذا عرف ذلك فاعلم ان مطلب التبه و حقه مقدم
على مطلب البسيط فان الشیء لا یصور یصور لم یکن التبعین بوجوده ان مطلب البسيط مقدم على مطلب
ما المحققه اذا لم یعلم وجود الشیء لم یکن ان یصور من حيث هو و لا ترتب ضروریا بالبعید
المرتبة و الایمان المحققه کما لا یفرق من الایمان تقدم النقص على التعین طبقا و لم یطلب الدلیل
لمجرد التصدیق ای طلب الدلیل لمجرد حصول مجرد النقص من ثبوت الشیء ای لا یطلب الدلیل
او تعینه و هو الدلیل الاول من تعین ای الدلیل من تعین الدلیل و هو الدلیل العلمی العلم
ان الامتناع المطالب به المبرور اربع الایمان ان حقه المحققه و البتة البسيط و المرتبة و حقه
المعروف انما تعین التعین فعمل الاولین طلبا و الاخرین طلبا ثانیا و بعد ان طلب
الاول النقص و فرشتا النقص من طلب ای طلبا ثانیا و مطلب لم یطلب ای طلبا رابعا تنبها على ان
الاصغر فیها هو المیزان و الدلیل و انما النقص و النقص من حاصلها انما البتة البسيط و الاولین ان
فیها النقص و النقص من و بالمیزان انما الطلب ای و حقه یكون انما الطلب ای و حقه و اما
مطلب من کما یقوس به فیقر زید مثلا و مطلب کم متصلا کان و متصلا کما یقوس کم زید
بحسب الطول او کم درهما غدا که یقوس غدا و زید او اربعة دراهم مثلا و مطلب کیف

كما يقال كيف لون زيد وكيف يد فر لون يبقو باض او بعض مثلاً و مطلب اين كما
يقم اين زيد يبقو فر السون و مطلب متى كما يبقو متى يقال يبقو يوم الجمعة متى
المطلب الخمس المذكورة اما ذنابات و زوايع للآتي فان قوله كم زيد بحسب الطول مثلاً
بمنزلة قوله كم زيد بحسب الطول فيجاب هنا بما يجهت و هو ان نفس او من حيث في
مطلب المل المكينة بنا و هو ان قوله كم زيد بحسب الطول بمنزلة قوله بل زيد بحسب الطول
عنه و اما كان بالطلبية هذه الكلمات منه و جانيه بالطلبية كما كانت امثلة المطلب و اما
اربعاً بلا مرتبة كما لا يخفى

المعلومات النصية

اي امور يشهد ان تحقيق بها العلوم النصوصية و تلك المعلومات اما موصلة الى الجهل بالنصوص
وهو التعريفات او ما يتوقف عليها ايصالها و هو بالباب فوجز عن الكليات الخمس و لا يخفى ان
ما يصل و كذا ما يصل اليه انما هما قسمان المتشاكلان لا لفظ ضرورة ان الوصول الى الكليات
مثلاً برمز الجوارح الناطق و مفهوماً لفظياً فلا شغل للسطح من حيث هو مظهر بالالفاظ لكن
توقف افادة المتشاكلات و استقفاً عليها صلات مفهوماً بالوضع و لا ترى المصنفين بقدر
الالفاظ عرباً حيث الوصول مطلقاً و ليس الى المعنى قد سماها اي النصوص و انما هي كليات
التعريفات و صفاً اي كذا التقديم اي على النصوص طبعاً قد ساد و صفاً بالوضع
الطبع فان التقديم الطبعي كونه التقديم بحيث ينجح اليه المتأخرون و لا يكون علامة لاداء عدم كونه
علامة لاداء النقص فقط و اما كون التعريفات من باب الية فوجزها اثراً و لا يبقو فان الجهل المطلق
اي لم يتصور ان يكونه و لا بشر ما بعده هو عليه من زانبا نه و و صفاً بمنتهى الحكم عليه بمرتبة

شيء را و قد عرفت الاستناع توجه النفس نحو الموقوف عنه بالكيفية على عرفت قيل فيه اى في
 المجهول المطلق حكم لانه قد حكم فيه باستناع الحكم على افراد المجهول المطلق او الطبيعية المنطقية
 على تلك الافراد على اختلاف الراي كما سبق فهو اى القول المذكور كذب كبر العين
 اما مختلف كذب اى فاعل او مصدر بمعناه فان المستعمل مع ضبع بسكون العين هو بذكر
 كما وقع في الكتاب العزيز وذلك لان مفاد العقدان لا يحكم على المجهول المطلق بشئ مع انه
 حكم فيه باستناع الحكم عليه فهو كذب بل كذب لنفسه وحده اى حل ذلك الاشكال ان يقال
 انه اى المجهول المطلق الذي هو المعلوم عليه في العقد معلوم بالذات وفي نفس الامر
 مجهول مطلق بالعرض لانا اذا قلنا كل مجهول مطلق فهو كذلك فلا شك ان العقل قد توهم
 بهج النفس الى افراد وعقداته فلا حظها على وجه كل ايجام تكون معلومة بهذا الوجه قطعاً
 وتلك ذات المجهول المطافون بكونه ذات معلومة باعتبار اتصافها بصفة المجهولية المطلقة
 واذا كان ذات معلومة باعتبار لم يكن مجهولاً في نفس الامر بل محسباً من العقل بالذات
 حيث توجه اليه بهذا المفهوم فالحكم على تلك الذات باعتبار معلومتها بالصفة المذكورة في
 مطلب الحكم عنها باعتبار فرض اتصافها بها فلا كذب وهذا معنى قولنا الحكم وسلب بل اعتبار
 مختلفين وسيأتي هذا الاشكال مع جوابه في التبعة التي تقدمت لتخص المحصولات
 ثم ان نظر المنطقي بالذات مقصور في المعاد لا بحث عن الالفاظ الا من جهة توفيق الافادة
 والاستفاد عليها وهما لا يتمان الا بالذات فلهذا قال الافادة والاستفادة اى
 المعاني وكذا الاستفادة انما يتم كل منهما بالذات اى الافادة والاستفادة

بدلالة

لا يحصلان الا بالدلالة الالفاظ على معانيها حتى ينقل المعاني بفكر من تحصيل الالفاظ
 وكان المفكر يخرجه بالفاظ متخيلة والدلالة يكون الشرع بحث يعلم من غير معانيها
 اى تلك الدلالة عقلية حاصلة بعلاقة ذاتية اى حاصلة لذاتى الدال للدلول مع قطع
 النظر عن الخارج وتلك العلاقة اللزوم العقلي بينهما كدلالة وزير السمع من وراء الجدار على وجود
 ودلالة الاثر على المؤثر او احد اثرى المؤثر الواحد على الاثر الاخر ومنها اى الدلالة وضعية
 حاصلة بجعل الجاعل الدال للدلول كدلالة الدوال الاربع على دلالاتها والالفاظ الموضوعية
 على معانيها ومنها اى الدلالة طبيعية حاصلة باحداث الطبيعة الدال عند عرض
 الدلول لما كدلالة اخ اخ على السعال واصوات البهايم عند دعا بعضها بعضا وصوت سيقان الجفون
 عند القبض على شئ بحيث يحدد تلك الدال عند عرض من تلك المعاني وكدلالة حركة النيفس على المزاج
 المخصوص وكفى الدابة الارض مبدية عند مشاهد الشجر فابنوههم شرح المطالع وما يشبه
 من تخصيص الطبيعة محل نامل ثم المراد بالعلاقة ان ينقل لا بعد الدال من الدال الى الدلول وذلك
 فيما هو اللزوم العقلي ونفث وهو وضعي جعل الجاعل من الطبيعة احدث الطبيعة الدال عند حدوث
 الدلول عند ذلك وكل من يترك الدلالة التثنية يستعمل العلم بالدال والدلول والعلاقة كما لا يخفى
 وكل منها اى الدلالة الثلث لفظية يكون الدال فيها لفظا وغير لفظية يكون الدال فيها
 غير اللفظ فيبقى عدوات الدلالة الى سنة واحدة كل قسم من الاقسام قد عرفت فلا غيبه
 واذا كان الانسان مدنى الطبع اى لجه فربما يغفل التمدن الى الاجتماع مع بني نوعه
 لا يمكن غيبه فكله شر به وبهسه الا بئس كنههم حتى لو افقد عنهم تعبد معيشته او تعربت

فيبلغ

كثير الافتقار الى التعليم للغير من بنا، نوعه والتعلم منه كذا لا تغار
في المطالب بنونه والدينية والآداب الخيرية العظيمة، وكانت الالة اللفظية
الضعيفة اعلمها واتمها اى علم الدلائل اثبت بحيث يمكن التوصل بها الى معنى يراى
بحدوث عددا من الناس فانه لا يتوصل بها الا كما كان فليكن فلها اى الالة اللفظية الضعيفة
الاعتبار عند اهل الصناعة ومن ههنا اى من الالات يفتقر الى التعليم والتعلم الذين
لا يحصل الا من اللفظية تبين فظهر ان الالفاظ موضوعة للمعاني من حيث هي
المعاني الحاصلة من حيث هي من العلوم دون الصور الذهنية المكتسقة بالحواس الذاتية
الاعلم او الصرفة الخارجية المكتسقة بالحواس الخارجية معلومة بالعرض كما قيل
في الحاشية من ان التعليم والتعليم الذين يحتاج اليهما في العلم انما هو المعنى الحاصد مطلقا
الخصيصات انتهى عدله ذهب كثير المتفكرين كالشيخ وغيره الى ان الالفاظ موضوعة للصور
الذهنية وذهب كثير من المتأخرين الى انها موضوعة للمعاني الخارجية وذهب عليها ما وافقه والبعض
يرى من غير المتأخرين ان كثيرا من المعاني الالفاظ ليست موجودة في الخارج وليس في موضع الالفاظ
وان الموضوع لا يجب ان يكون معلوما بالذات والعين الخارج معلوم بالعرض فتعني العلم عند
وهو صفة ذات اضافية لا بد من علم او معلوم العين الخارج والصور الذهنية نفس النفس
مع قطع النظر عن كونه موجودا في الذهن او في الخارج ثم الدلائل اللفظية الموضوعية علمية في ذاتها
والعلم اراد ان يستفاد دلالة اللفظ على اى موضوع ذلك اللفظ له من تلك
الجبشية اى من حيث هو موضوع لمطابقة ما غرذه من قوالب طبع النفس بفعل اذا بن

اشملها

بأن يراى من
كيفية المحققين فيعرفون ان كل القوانين على ما
سقط

حذف لفظ التام مع الجهر واخترق في التعريف تنبها على ان التعريف عام بدون ولا حاجة
 و دلالة اللفظ على جزئية اي لا يمتزج بغير ذلك الموضوع له من تلك الجبشة تضمن
 لان المتفرع الاول حاصل من ضمن الموضوع له وهو اي تضمن لازم لها الى اللفظ في المركبات
 قال في الحاشية فانه فهم الجزر من ضمن فهم الكل مما يمتد بالذات اجزاها بالثبوت وان المركبات
 انما جبة المتغايرة معها بسماها ان الجزر والكل لا كان متغايرين هناك لا يلزم من الجزر من ضمن
 فهم الكل كل الباطن لعدم شمولها على اجزا مطلقا لا يتصور كذا ذلك و دلالة اللفظ على
 الخارج اي لا يمتزج بغيره خارج عن الموضوع له من حيث هو تلك التزام يكون المتفرع الاول
 لازما به وانما يلزم ذكر فيه الجبشة في تعريفها من الدلائل المتعارضة ذكره في هذه المطابقة مع الدلائل
 فزف في الثالث استقراء لعدم الاختصار الا انه الذي هو سبب انتقال فيما ذكره ولا يبد
 في تخمين الدلالة الاتزامية من علاقة صحيحة لادارة ذلك الخارج من اللفظ وهو لازم
 اذ اللفظ لا يدل على كل بغيره خارج عن سماء وذلك العلاقة اما عقلية بان يمتنع عقلا تصور
 سمر اللفظ بدون تصور ذلك الخارج كما بين العمى والبصر فان العمى موضوع لعدم المتش
 الى البصر بحيث يكون البصر خارجا عنه فان الاشارة الى البصر سانج بدون قرينة مجازية
 كما وقع في الكتاب العزيز في عدة مواضع او عرفية بان يمتنع في غير العادة تصور سمر اللفظ
 بدون الخارج كما بين الخاتم والجوز وقد اخار المقام بسبب اهل العربية ولا يلزم العقلية
 العقلية والعرفية لانه لا ريب في فهم هذا السمر من اللفظ واسطفا من درجة الاعتناء بغير
 قتائل قيل الاتزام محجوز اي اللفظ غير مستعمل في مدلوله الاتزامي لانه غير متحقق

و متفكر ان بالا اعتبار كالجس من النوع فنقل انهم
 فاعلموا بالركبت المركبة العقلية المتحد مع

ثم الدلالة اللفظية الوصفية فزف في الثالث عقلا
 لان الالتزام شرط تخمين الدلالة الاتزامية
 غير واضح في مفهومها كذا

ومع ذلك كيف تقوم ببيانهم الدلالة اللفظية الوصفية ونسبها الى اقسام الثلاثة زعموا
ان الدلالة الانترامية مبهمة وذلك انها في العلم لانها لا يجوز المحاور بل مد
حسن الكلام عند السلفاء على المعاني المجازية انترامية مدلولات الانترامية واما العلوم
فانما دونت للتعليم فمخرجهما باجل ربنا نفهم واجتوا عليه باننا عقلية او اللفظ لم يوضع باراد
المدلول الانترامي فيكون مبهمة لاقتلاهما باللفظ لان الفرض من اللفظ استفادة
بطريق الوضع والبرهان بقوله لا في عقله ونقص ذلك بالنقص التام في الامامة
احمد الغزالي في تفسيره انما هو ان يفهم وليكن من جميع مفاهيمه انما هو كونه
الدلالة التضمنية ايضا مبهمة لانها عقلية مثلها واما تفصيلا فلان ان معنى يكون بحيث
الفصل فم كمن لا يوجد فيك بجزء لا فزوجة النفس في العلم اراوان بذكر في الدلالة اثبت بعضها
ببعض بالزوم وعدمه فقال ويلزم مما اى التضمن والانترام المطابقة لان الدلالة
على خبر الموضوع له وعلى لازمه فرع لتحقيق الموضوع له اعلم انه ذهب الى العربية الى ان
الدلالة مطلقا تابعة لاستعمال اللفظ ونقص اللفظ فان استعمال اللفظ في المدلول المطبق كان
الدلالة مطابقة وان استعمال في المدلول التضمني والانترامي كانت تضمنية او انترامية واما
كان استعمال في المدلول التضمني والانترامي لا يستلزم استعمال في المدلول المطبق فان تضمن
الانترام منسبهم لا يستلزم المطابقة الا اذا جعلت المطابقة اعم من الحقيقة والتقديرية
وذهب الى المنطوق الى ان الدلالة مطلقا ليست مطابقة استعمال ونقص بل الدلالة
فان مدلول المطابقة هو المقصود في الذات والمستعمل في اللفظ ومدلول التضمن والانترام

تضمنية مرفقة بحيث لا مدخل للوضع
فيها فم لان دلالة اللفظ على الخارج
لا يكون الا بتوسط وضعه وان معنى
به كونهما

يستلزم المطابقة على سبيل التحقيق وابقا الدلالة مطلقا عنه اهل العربية مستغنية والافتقار
 والقصيدة امر لولها ايضا وقصد بالذات فان تضمن الالتزام عندهم لا يستلزم المطابقة
 لا على النحو الذي مر وعنه اهل المنطق الدلالة مطلقا ليس مستغنية بل الدلالة المطابقة فقط
 فان تضمن الالتزام عندهم دلالة في تضمن المطابقة والاتفاق في القصيدة امر لولها بالضرورة
 وتبعية الاتفاق والقصيدة الى قول المطابقة فان تضمن الالتزام عندهم يستلزم المطابقة على
 سبيل التحقيق. واذا عرفت هذا فاعلم ان كلام المصنف في هذا الخبر انه من ذهب اهل المنطق الى
 ان قولهم لا يقتضي ان قال صاحب التفسير وانما اخبره لا يلزم عندهم اهل العربية تحقيق
 اخرى سوى الدلالة الثالث وهو المطابقة والتضمن والالتزام عندهم اهل المنطق لا يلزم
 ذلك البسطة فان التضمن او الالتزام عندهم اهل العربية لا يقتضي ان قولهم في المطابقة
 مستند الى الوضع النوعي فاعلم وان العكس اي المطابقة لا يستلزم شيئا منها بل هو
 يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسط لا جزاء وان يكون موضوعا لمعنى لازم في معنى او عرني
 واما الدلالة التضمنية والالتزامية فلا لزوم بينهما اي لا يستلزم احدهما الاخرى
 اما التضمن فلا كما يجوز بسط لازم وعقد او عقد كذا يجوز تركيب لازم كذلك اما الالتزام
 فلهو از معنى بسط لازم عرني او عرني فتضمن الالتزام به هو التضمن كما انه يتحقق على الاول
 التضمن بدون الالتزام وكونه اي المعنى ليس عرني اي يبرز ذلك المعنى ليس مما
 يسبق اليه الذهن دائما فبالايم الى ان الدلالة الالتزامية مستندة للمطابقة
 واستدل عليه بان لكل ما يمتد لازما يمتد واقعا وانما ليست غير فالدال على المطلوب دال على

لازمه البين بالالتزام وقوله ليس فيه جوابه وحاصله ان اراد به ان يبين المعنى
 الاخص فممنوع اذ كثيرا ما تصور شيئا لا يخطر بالبال غيره فغلا من انه ليس غيره وان
 اراد به بين بالمعنى لا فمفهوم لم يكن لا يفيد لان المعنى في الالتزام هو المعنى الاخص فمماثل
 ومن اوضح اللفظ الافراد والتركيب فحان ان يميزه نقال واما الافراد وكذا التركيب
 حقيقة صفة اللفظ دون المعنى بل انما يتصف المعنى بها تبعا وبالعرض من قبل انشا
 الدلول بوصف الدال والمراد باللفظ اللفظ الدال باللفظ فان الدال بالمعنى والالتزام
 لا يتصف بالافراد والتركيب اصطلاحا كما عرفت لانه اى اللفظ الموضوع بازاء المعنى
 ان دل جزؤه اى جزء ذلك اللفظ على جزء معناه فتركيب ترك اللفظ القصد مع ان
 الجمود اخذ من تعريف احترام من مثل الجبر ان الناطق اذا جعل على شخص ان
 تنبها على ان ما لا حاجة اليه بعد اعتباره فاصل الدلالة فان المراد بالدلالة المعبرة
 في التعريف هو الدلالة المطلقة لا عرفت انفا وقد عرفت ان القصد معتبر في تلك الدلالة
 عند الفريقين بل لا حاجة الى اعتبار دلالة الجزء على جزء المعنى احترام من مثل عبد الله
 اذا جعل على ما بعد ذلك بل كغيره ان يقول الموضوع ان دل جزؤه فتركيب لان اللفظ
 ذلك التقدير المفرد لا يدل جزؤه على شئ كما لا يدل جزاء الجوان الناطق على تقدير
 كذا على ما صرح به المتفنون ويسمى ذلك اللفظ اصطلاحا هم قولهم ومولانا فديق
 بان مناسبة الاجزاء بعضها بعضا معتبرة في الموقف غير معتبرة في التركيب والا اى ان
 لم يدل جزء اللفظ على جزء المعنى فمفرد وهو اى المفرد ان كان مرعاة لتفصيل الغير

فقط اى اىما ولا يكون مقصوداً اصلاً فاداة خرج بقوله فقط الكلمة الحقيقية فان ^{بعض} المطلق
وكذا بعض منها التضمنى بغير مستقل فصدق عليهما انها مرادة لتعرف حال الغير من الجملة
وكذا الابدان المطلق مثلاً فان الابدان المقيدة اذا كان مرادة لتعرف الغير كان المطلق
مرادة لفرصته كقوله بسبب مرادة وانما بل قد يكون مقصوداً كما اذا كان محكوما عليه او به
والحق ان الكلمات الوجوبية اى الافعال الناقصة منها اى الاداة اخضعوا
في الكلمات الوجودية بل هي كلمات او ادوات قدمها جميعاً الى الاول في قسمها الكلمات الحقيقية
وانه على حدث اى امر يقوم بالفاعل ونسبة ذلك الامر الى موضوع ما وزمان تلك النسبة
كضرب فانه بدل على الضرب ونسبة الى موضوع ما وزمانها كما في وجودية دانه على الاثر
فقط اى انما لا يدل على امر قائم بمرئيهما بل على نسبة شئ ليس هو مدلولها الموضوع ما
وزمان تلك النسبة لكان مثلاً فانه لا يدل على الكون مطلقاً اى كون الشئ وجوده فرفسه
والا لكان فعلاً تاماً من الكلمات الحقيقية بل على كون الشئ سبباً لم يذكر بعد ما دام يذكر كان
فلا يكون داخل في مفهومه وهذا اعتراف لانها على نسبة شئ خارج عن مدلولها الموضوع
هو غير ما قيل من انها وضعت لتعبر بالفاعل على صفة فانها اذا كانت مفعولة لذلك
ولست بالمطابقة عليه فقط وكانت صفة خارجة عنها كالفاعل وما لم يحقق مفهومه منهم
الى الثاني وهو ان كان قال فان كان مثلاً معناه كون الشئ شيئاً اخر لم يكن
اى لم يكن مدكورا بعد اى ما لم يذكر كان لا يكون مطلقاً لان ذلك انما كان من غير
لفظة من هو الابدان من شئ لم يذكر بعد لا الابدان مطلقاً فلا فرق بين تلك الكلمات والادوات

الابدانها على الزمان وعدم دلائلها عليه وذلك انك اذا قلت في مثلاً ابتداء او فخر
 سوال او كان لك لم يقف الذين معنا عمر من حصل لها بشره كان زمانها لا بد لان يقف
 عمر من يقف بل انما يد لان على نسبة لا يتعقل الابدان فعل ما هي نسبة بينهما فلا يصح افرادها
 لان يوضع او يحل او يثبتها او يخرها الا ان يقف بها لفظ آخر يتم نقصانها فيصح ان يخرها
 ومنها صرح ببعض المحققين من اعلام المتأخرين وتسميتها اسمي الكلمات الوجودية ككلمات
 مع انما من الاداة لتصرفها من حيث يخرها منها وما هو غير ذلك امثلة الفعل ودلائلها
 بحيثانها على الزمان مثل الكلمات الحقيقة فهذا الكلام والكلمات الخفية بشره كان
 الدلالة عليه وبغيره فانها نسبة بين الكلمات الى الكلمات الخفية كنسبة الادوات الى الاسماء
 والا اى ان لم يكن المفرد مراداً تعرف بغيره فقط فان دل ذلك المفرد بجهيته
 وصورة على زمان من الاخر منه الثلاثة محكمة لم يقيد زمان بالمعنى لان تقيد
 الدلالة بالهئية فيعرف عنه كما يعرف من قبل الاقتران فانه لا يوجد غير الكلمة دلالة محتملة بالهئية
 على الزمان ثم المراد بالدلالة بهئية ان يكون نوع الهئية موضوعاً له بشره لا يكون فراده موضوعاً
 متصرف فيها فان عدم اعتبار كونها شرطاً لافراد الابدان فخر اعتبارها شرطاً لافراد الابدان كما
 وذلك لان تعريف الكلمة على الوجه المذكور بشره على ما اشبه بينهم من ان لفظ الكلمة مشتقة
 الخ من المادة والهئية الى مصدر من الحركات والسكنات وترتيب الحروف ومعناها مشتقة
 فخره اجزاء الحدث ونسبة الالف على الزمان فالاداة بدل على الحدث والهئية على الزمان
 بدل على الدوران قال بعض المحققين من اهل المتأخرين لا فرق بين الفاعل والزمان فلا بد من

احدهما جزوا والاخر فاجا فثبت ان يكون نسبة الظرفية جزوا لا النفس الزمان كما ان النسبة
 جزوا لا النفس لفاعل الا ان يقع انهم ارادوا بالزمان ان يكون فز زمانا مضافة وبدل عليه
 فترجم بان مدلول البنية غير مستقل بالمعقوبة ومن المعلوم ان غير المستقل منها لا يكون
 من مقولة الحكم بل مقولة النسبة اقول فيه نظرا انه لو كان الامر كما ذكره لزم ذكر الزمان
 المعين مع لفظ الفعل لان كلا من هاتين النسبتين غير الفاعلية والظرفية معقبة ولفظية
 وكل نسبة فتقفا يستلزم تحقق النسبتين المتقاربتين وذلك ظاهر وهما النسبة الفاعلية
 المعقبة حدث وفاعل غير معين واللفظية فعل وفاعل معين نسبة الظرفية المعقبة حدث
 وزمان غير معين وليس للظرفية اللفظية الا الفعل وصدق لذلك النسبة الظرفية جزوا ان
 مقبولة لزم ذكر الزمان المعين مع لفظه كما انه في النسبة الفاعلية لك الجواب انه
 لا شك ان الفعل موضوع للاخبار والفرق المطلوب منه هو الافادة والفاعل محط الفاعلية
 ومناطها بتمتد الزمان والاصل عليه عدم حصول الفاعلية حين ذكر الفعل بدو الفاعل مع
 فهم الزمان منه ولما كان الفاعل محط الفاعلية ومناطها لزم ذكر الفاعل مع لفظ الفعل
 ودون الزمان وعرفتم التسليم فظاهر انه لا يكون محط الفاعلية مطلقا الزمان والافاء
 الفاعلية فزاعمة البنية بل المعين منه كما في النسبة الفاعلية ولفظ الفعل لا يدل على
 الفاعل بل على الفاعلية فوجب ذكر المعين منه فترجم ان الفاعل المعين الزمان بفهم من
 فله صفة الزمان مدققة وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين
 كما ان ليس كل اسم الزمان اسم فاعل فان ساء الافعال نظر الى مفعولهم كدلت عليهم

لان معانها مع الكلمة مع كونها اسما والعرب فان نحو امشي المراد بفعل في
 فاعله ايم من ان يكون ضميرا مستقلا او بارزا وذلك الفعل ايم من ان يكون ماضيا او مضارفا
 او غير ذلك فعل عند العرب وهو ظاهر وليس بكلمة عند المنطقيين لاحتمال
 اى كواشى الصدق والكذب فيكون مركبا ما خبر لا مفرد احمى يكون كلمة
 بخلاف يمشي فزون بمشرب فانه فعل عند العرب وكلمة عند المنطقيين ودون فزون
 يمشي فانه مثل امشي في خضار الصدق والكذب فيظهر ولا احمى اسم اى وان لم يدل
 المفرد بهيئة على الزمان فهو اسم سواء كان لم يدل بهيئة على شيء كالاسماء الجارية اول
 لكن لا على الزمان كالاسماء المشتقة وسواء لم يدل على الزمان ماصلا او دل على شيء بل الالف
 مع الهيئته يدل عليه كاسماء الزمان لان المادة معتبرة في الاسماء الدالة على الزمان بانها
 شرط الدال في الكلمة بانها شرط الدالة كما عرفت ومن خواصه اى الاسم
 الحكم عليه اى كون الشيء مكوفا عليه لا كون الاسم ككلمة مكوفا على الفاعل كما لا يخفى
 وقوله من حرف جر وكذا قولهم ضرب فعل ماضى لا يرد على زور فانه
 اى الحكم بحرف الجر الاول وكذا الحكم بفعل الا ضرب في ان الحكم على نفس الصوت
 اى نفس لفظها فان حرف الفعل قسم من الكلمة انتهى من قبيل اللفظ لا على معناه
 اى المذكور من كلمة من و ضرب كما فزون زيد قائم وعمر ليس قائم والمختص به هو
 اى الحكم على المفرد من اللفظ بل موجد في الاسم ككلمة وتفصيلا على ما في كتاب المطالع الا ان
 اما من اللفظ وذلك جاز في الكلمة كلها كما عرفت سواء ذكرت الفاها اما وحدها او مع

اى بالاسم

او غير عنها بالفاظ اخرى واما على المعبر اما معبر عنه بلفظ واحد او مع غيره واما معبر عنه
 بلفظ اخر فالاول من خواص الاسم والاخر ان مشتبه كان بينه وبين اخوه واثقل
 فرجوا به من ان من هذا علم لا هو حرف حقيقة وكذا ضرب فيه وعليه ان ذلك غير منقول
 عن العلماء لانه مع انه غير تام فمشتبه من مهمل ووزن مقبوض زيد كما لا يخفى ونزه خلاصة
 ما نقل عنه في المشبه واما الجواب باننا في ادل اللفظ فهو من الاول كسب اقبال على كمال
 والاول اى الحكم على نفس الصورت يحوي في المصطلحات ايضا كما عرفت وايضا اشارة
 الى انقسام المطلق المفرد انما لم يحل هذا التقسيم للاسم مع انه المشهور لان الاشتراك في النقل
 والحقيقة والمجاز غير متضمن للاسم بل كبر في الكلمة والاداة البعير بل الاسم في المشهور ليس
 المشهور بل المراد منه اللفظ الذي هو المشترك في نقل على شيخ ههنا وجهنا هذا التقسيم لمطلق المفرد
 دون المفرد المطلق لان كلامنا من الكلمة والاداة لا يكون جزئيا ولا كلياً متواظفاً ومشككاً
 لا يتصفان بالكيفية والجزئية كما صرح به كثير من المنفقيين كيف وما هو كماله وجزءه في ان الحكم
 عليه اوبه ولو جعل المفرد المطلق مقسماً بغيره لم يكن كل من الكلمة والاداة على تقدير اتحاد
 معناهما تلك لان العموم والاطلاق متغيران في المطلق ودون مطلق الشرع على حقيقة المنفوق
 ان اتحد معناه اى لا يكون الاكثر من مفرد واحد من حيث لا يكون له ذلك فلا يشك في
 التعريف بالعلم المشترك ولا تعريف المتواطىء والمشكك بالعلم المشترك فمع تشخصه اى
 مع اعتبار التشخص في ذلك المعبر المتحد جزئى لانه بحيث لو تصور يمنع هذا التصور في
 على كثرين فلا يشك في هذا بالاعلام التمرعاً بها غير مدركة بالحسن بل بالوجوه الكلية ولم نقل علم

لانه المصطلح لا باب النحودون الميزان بخلاف الجزئي ويدخل فيه الجزئ المصغر
 كانه اذنت وهو واسماء لا تشترك فان الوضع فيهما اي المصغرات واسماء الاشارة
 وان كان عاما لكن الموضوع له خاص على ما هو التحقيق الوضع لمرحلة اقسام
 الاول ان يكون كل من الوضع والموضوع له خاص كوضع زيد لذات شخصه معينة والثاني
 كون كل من ذلك الامر بن عاما كقول الرازي كل فاعل موضوع لمن قام بالفعل والثالث
 كون الوضع عاما والموضوع له خاص ومنه وضع البهائم كالمصغر واسم الاشارة وغيرهما فان
 جميعا موضوعه بالوضع العام للموضوع له خاص لان الواضع لا يحفظ الامم الكثرة والاولان
 بوضع اللفظ له بل لان بلا حفظ خبرية بواسطة وبوضع ذلك اللفظ لكل من الجزئيات المكنية
 تحته والاربع كون الوضع خاصا والموضوع له عاما كوضع اناس للمفهوم الكثرة كذا قيل والحق
 انه داخل في القسم الاول فاعلم وقد بينا فيهم ان البهائم موضوعه للمفهوم الكثرة الا انه ذكر استعمالها
 فيه وانتم استعمالها في الجزئيات فمن المجازات المتروكة الحقيقة ولا يخفى فانه والحق
 هو الاول كما قال لكن لا يخفى عليك ان الضامر واسماء الاشارة معناه ما منه على يد التحقيق
 وان كان الوضع واحدا وهذا هو التفريق بينهما وبين المشترك في غير افعلة فبذرة النفس
 المفردة ان افعلة معناه بل في القسم الثاني مع انه ليس من قسمه فيفوت الحكم المستفاد منه
 كما لا يخفى وبذرة اي بدون اعتبار التشخيص فمعناه بان يكون في نفسه صدق كثر من
 المتفقة الحقيقة او مختلفتها متواط ان تساوت افرادها او افراد ذلك المفهوم المتعد
 في الصدق اي ضرورة كالاتي والا اي ان لم يباو الافراد في ذلك الصدق

بن تفاوت ما هو المعبر عن التشكيك فمشكك وحصره التفاوت اى المعبر عن التشكيك
 في اربعة اشياء الاول كون النسبة في نظر الفعل والاولية اى التقدم اليها
 اعز من غيره والشفة اى الكثرة انما الكثرة في بعض الافراد كما ان النسبة المشكوك بها لا
 اى الشئ والصاح والزيادة الا ان بينهما فرقا كما سبق ولا تشكيك في الملحيات
 كما انه اراد بالاهية الذاتية مطلقا سواء كان نفس ما هيته افراده او غيرها اذ ما يدل على امتناع
 التشكيك في الشئ يدل على امتناع التشكيك في الاول وذلك لان التشكيك اما بالاولوية واما
 الاولوية او بالاهية واما بالاهية او بالشفة او بالزيادة او بالنقصان كما عرفت
 اما افتقار الاولين في الذاتيات فلا سواسية الا الى جميع ما هو ذلك المعبر عنه لا ينفك بالاهية
 واما بالاهية واما بالشفة واما بالزيادة واما بالنقصان فبالعارض يجوز كونه اى النسبة
 الى بعض افراد المخصوص بان يكون مخصصا له او اقدم بان يكون انفسا عنه لا نقض الاخر
 ولا يفرق ذلك في ذلك الكيف والذات غير محمول واما افتقار الاخرين فلا انكسار والاهية
 اما ان يشتمل على شئ ليس في الضعف والنقص او لا على الشئ لا يكون فرق بينهما على الاول
 اما ان يكون ذلك الشئ معتبرا في الاهية او لا على الاول لا يكون الا ضعف والنقص من حيث الاهية
 لا افتقار الاهية بانفسها واما على الثاني لا يكون الا حكمة في الذات بل في الخارج وهو عند
 المفروض والنقص بالعارض ههنا ايضا اذ فيه على تقدير الاجر لا يلزم فذلك المفروض على
 ما لا يخفى وادع عليه انما اذ فرضنا افتقار جميع في السواد مثلا لا يتحقق ذلك الا بان يقدم
 باحد السواد او بالآخر سواء اضعف فافتقار جميع السواد من نفس ما هيته السواد او اجزاها

يستند التشكيك في الماهية او الوجود في امر اخر الى ما يستند الى ما يكون التفاوت
فنفرض السواد بل في بصره و هو خد في المفروض على ان تنقل الكلام الى ذلك العارض وهكذا
وايضاً السوادين اما ان يتحدوا في الماهية او يختلف فيها على الاول لا يكون التفاوت بينهما
من حيث الذات لا فرق في التفاوت فيهما خد في المفروض وعلى الثاني لا يتفعل في
احدهما اشد من الاخرى لان الماهية المتباينة لا يقدح بعضها الى بعض بانها في الضعف
مثلاً لا يتفعل كقول اشد من السواد والجواب لفردان المتفان بانها في الضعف مثلاً
فما لاهية الخبيثة والمتفان بالفصل المتفرع عندهم فان شدة الضعف يستند الى
المفول بالتشكيك في مفهوم المشتق من الخبيث بالنسبة الى مفوضها كالسواد في نفس الحسين
وذلك مفهومهم والبرهان بقوله ولا في العوارض بالنسبة الى افراد المتفاوتة بانها
والضعف كالسواد مثلاً بالنسبة الى افرادها كونه ذاتياً بالنسبة اليها بل في الضعف
الافراد اى افراد المفروض بها تلك العوارض فلا تشكيك في الجسم في النظر
الى الاول وكذا لا تشكيك في السواد في النظر الى الثاني بل في السواد
اى في مفهومه باعتبار المصدق فان مصداقه في الجسم يد السواد سواد و في ضعف
سواد اضعف ولا كان المفرد المذكور لا شدة ولا انية مستنداً للتشكيك في الذات
ومن ثم جاز بعضهم التشكيك في الذاتيات باحد هذين الوجهين قال ومعنى كون
احد الفردين اشد من الفرد الاخر انه يكون بحيث يفرغ منه انفراد
العقل معونة الوهم امثال الاضعف ويجلله اليها اى الرمال الى الاضعف

حتى إذا هم العامة يذهب إلى أنه ذلك الفرد متماثل منها من تلك الأمثال
 ومعنى الأزيدية أيضا كونه تلك الحقيقة إلا أن الأمثال المنتزعة في الشدة ليس لها متباينة
 في الوجود أو في الوضع أو فيها معا بخلاف المنتزعة في الأزيدية فأنها متباينة أو في الوجود
 في الوضع أو فيها معا أيضا الشدة والضعف من خواص الكيف كما أن الزيادة والنقصان
 من خواص الكم فالغايات بين المعنيين بالذات بمعنى أن أحدهما أزيد أو أشد من الآخر
 لا بمعنى أن تحقق الجنس كالدوا في المثال المفروض فاحدهما أزيد أو أشد ووجه بندفع كلامه
 من غيرية هذا ما حقه العدل الدوا في الحواشي القديمة وإن كان معناه بالمعنى المذكور
 فإن وضع المفرد الدال على تلك الكثرة كل منها ابتداء بوضع متعدد ابتداء من غير
 تحمل الغير بينهما فمشترك فافترق بين المشترك والمنقول بعد اشتراكهما في الوضع بالضرورة
 ثم أنهم اختلوا في مكان المشترك ثم فروقهم فكونه للضدين والحق وقوعهما كالفرد
 لبعض الظاهر ثم نسبهم وقوعه في غير مفهوم كما هو في الحقيقة في روح أو لا كما هو في الحقيقة
 ثم نسبهم لذلك بطريق الحقيقة كما هو في الحقيقة منهم أو بطريق المجاز وهو متماثل في الحقيقة
 فاشتراكهم هو المتماثل عند بقوله والحق أنه أي المشترك واقع حتى بين الضدين
 كما عرفت وما استدلل عليه من أنه يلزم على تقدير عدم الوقوع فلو أن السميات
 عن الاسم لأن السميات غير متباينة والالفاظ لتركبها من الحروف المتباينة فبعضها
 بعض ترزات متباينة فإذا وضع كل لفظ من الالفاظ المتباينة بمعنى واحد كان المخرج
 متماثيا يبقى المعنى الآخر أكثر خالبا عن الاسم والالفاظ فيرد عليه أنهم إن أرادوا أن

المعاني المختلفة والمتضادة لعدم تمايزها بغير رسم وان اردتم بها المعاني المتماثلة فليس يمكن
لا يوجب لها الوضع بخصوصيتها بل باعتبار الحقيقة التي اتفقت فيها اذ من المعلوم ان كل من
وكل ما يصل اليه اسم بمفهومه وليس رسم ذلك فنحن لا نحتاج الى التعبير الا عما يتقدم من المعاني
وهو لا يتبع نقل لا يتمايز منه وبقولنا لكن لا يعموم فيه حقيقة بان براد فيقول
واحد كل واحد من معانيه او معانيه بطريق الحقيقة لا المجموع كما يقال لا رابت العين ويراود
الباصرة والجارية وغير ذلك او اقروا بينه ويراوده حاجيت وطلعت وذلك لا يتو
عبر ان يكون مرادوا بالمجموع المعنيين بل يكون استعماله في نفس الموضوع فيكون حقيقة بل
اذ لو كان لك اسم استعماله في احد المعنيين على انه لا يفراد حقيقة فضرورة انه لا يكون له
له بل ضرورة واللازم باطل بالاتفاق كذا في التلخيص وانما العموم في معانيها بان
على الجميع اطلاق الاسم بغير عذر ممكن والمرحىل وهو يكون التقصير فيه لا بالنسبة كغير
بالنسبة الى التميز بغير الشخص الذي في المسحبه قيل من يشترط لانه لا يميز التما
فكان لا يبعد عنه موضع الدليل ولا نقل وقيل بل من المنقول فالمنقول منه رسم الدليل
ان يعتبر العلة بين المنقول عنه والبرهان المنقول وانما ان لا يعتبر فلا يفتق المحرر وروى
الاسم نفسه والا اى وان لم يوضع لكل من المعاني ابتداء فان اشتبهت في المنزلة
لنفسه بينها وركز استعماله في الدليل بطريق حقيقة فمنقول شرعي ان كان قد ابرئ
او عرفى خاص ان كان قد عرفنا ما هو من عام ان كان قد عرفنا ما قال سيبويه
الا اعلام كل ما منقول في وهو لا دليل عليه بل الاستقراء يشهد بخلافه

للجمهور فانهم قسموا الى المنقول والمثبوت والا واما المبتدئ والمنقول الثاني
 بنسبتين تاريخ في الاول والثاني اخرى حقيقة بالنسبة الاولى في استنباط
 ومجازا بالنسبة الى الثاني كذلك كما هو مبين على العربية فانهم ذهبوا الى ان الحقيقة والمجاز
 مشتركان بالاستعمال فاللفظ بالنسبة الى معناه الحقيقي والمجازي قبل الاستعمال فيها
 واسطة بين اللفظ والواقع فبعد ذلك فمما غير مشتركين به عند اهل المنطق من مخالفة اللفظ
 حتى لا يفرق ذلك واعلم ان التقابل بين المشتركين في اللفظ هو السابقة اجتماعا بينهما
 كل واحد من معانيه فلا يما سجد قسما لهما وكذا المنقول ايضا يجمع معهما باعتبار المنقول الثاني
 وكذا الحقيقة والمجاز باعتبار المنقول الاول فالحق ان يقسم هذا التقسيم على كيفية تقابل
 باعتبار الحقيقة والافتقار تقابل بين اللفظ السابقة واللاحقة اذ ربما يكون لفظ واحد اعتبارا
 بعض معانيه علما باعتبار بعضها متوطنا او شككا كاللبن والابيض علبين وربما يكون
 لفظ واحد باعتبار بعض معانيه مشتركا وباعتبار بعضها متفولا وباعتبار بعضها حقيقة ومجازا
 ولا بد للمجاز من علاقة واتصال بين المنقولين فيه والمنقول له والافترق
 او غير معتد به ان كانت تلك العلاقة تشبيها للمنقول الثاني بالمنقول الاول في النقل او
 الصفات فاستغنى بالنسبة اليه والا اي ان لم يكن العلاقة تشبيها بل مجردا
 فمما لا يرسل لارب التشبيه فيه وحصرها في العلاقة بغير التشبيه في اربعة
 وعشرين نوعا وان كان بعضها متفولا لبعض الاول استعمال السبب نحو
 ارجلكم اي صولاء وان في عكسه كاللحم والخمر والثالث لكل الخمر كالاصابع للانامل والرابع

عنهم في كل خرفي مثلاً يجب ان ثبت ان العرب يطلقون السبب على السبب لا على السمع
الطلاق الغيب عن النيات وعلامة الحقيقة التبادر اي بناء المفرد عند الطلاق
واستعماله هو من امارات الحقيقة صرح به المحقق الرواسي في الحاشية القديمة والعراق
اي الخوض من القرينة الاخرى نفهم المعنى المجازي عن اللفظ فانتقاء القرينة بدل عن انتقاء
وثبوت الحقيقة اذ لا واسطة بينهما وعلامة المجاز الاطلاق اي طلاق اللفظ على
المستحيل عقلاً او عادة كالحار على النار البعيدة والنخلة على شجرة تها بها اذ قال
لا تأكل من هذه النخلة واستعمال اللفظ في بعض المصنوع له كالدابة على الجمال
فانه اخص من الدابة بحسب كلامه في النقل والمجاز كل منهما اولى من الاشتراك
اي اذا دار اللفظ بين ان يكون متقولا او مجازا وشك في كل من الاولين او من الثاني
فيجعل عليه اما الاول فلا يشترك يحتاج الى القرينة بخلاف المنقول فانه حقيقة في
المنقول اليه واما الثاني فلا يشترك يخل بانفاق قيم عند خفاء القرينة بخلاف المجاز
اذ يخل مع القرينة عليه وبدونها على الحقيقة ولانه يحتاج الى قرينتين بحسب كلامه في
بجمل المجاز فانه يكفي فيه قرينة واحدة ولان المجاز اغلظ من الاشتراك والمظنون
الحاق الفرد بالاعم الاغلب ولانه قد يكون ابلغ لان قولك شغل الراس شيئا
ايغ من قولك شئت ولانه قد يكون اوفق اما لقطع لنقل الحقيقة او لعدوثة في المجاز
واما اللقاع كزايح بيان او عظيم او امانة بقبضه الحال وغير ذلك من صفات الاشتراك
فوائد المجاز والمجاز اولى من النقل وشخصه هو ذلك لانه اغلظ من المجاز

بالذات أي صالته إنما هو في الاسم أي السهم ليس يعني ليس كذا في النولوج
وأما الفعل وسائر المشتقات كاسمى الفاعل والمفعول وغيرهما والادوات
فإنما يوجد المجاز فيها بالنبعية أي بتبعيته وقوعه في المشتق منه وتعلق بها الادوات
فقد ذكر علماء البنية أن الاستعارة على قسمين أصلية هي الواقعة في أسماء الأجناس
وتبعية وهي الواقعة في الأفعال والصفات المشتقة وإنما سميت بتبعية لأنها يجرى أولا
في المصدر ثم بتبعيته في الفعل وما يشق برونه مثلا بعينه في نطق الحال أو الحال ناطقة
بكذا أو لا تشبيه دلالة الحال بظن الناطق استعار النطق للدلالة ثم يوقف منه
نظمت بمعنى ذلك واستندوا على ذلك بأن كلاما من المشبه المشبيه يجب أن يكون
موصوفا بوجه الشبه والصالح للموصوفية هو الخافق دون الأفعال والصفات المشتقة
لكن الاستعارة التبعية غير محققة بها بل يجرى في الحروف أيضا بعينه الشبه ولا يجرى
شعق من الحروف ويجرى فيه الاستعارة ثم بتبعيته ذلك في الحروف منه وذلك في كل
فالتعاطل فيكون لهم عدوا وحزنا وقول الشعر لود الموت وإبنو الخمر
شبه بالموت العداء على التقاط وترتب الموت على الولا في ترتب العدة الغاية
التي هي المشبهة على الفعل فحرت الاستعارة أولا في العدة والعرض وتبعيتها في الاسم
فصارت بواحدة استعارتها بالشيء العلة بمنزلة الاسم المستعار لما يشبه الفعل الموصوف
كذا في النولوج وتكثر اللفظ مع اتحاد المعنى إذ قد اختلفت في أن تزداد
واقع أم غير واقع فالمحققون على الأول وغيرهم على الثاني وما يظن منه من باب اعتبار

الذات والصفة او الصفة والصفة ونحوها واستدلوا عليه بان لو وقع المراد لعمري
الوضع عن الغائض لان احد اللفظين كما في الاعادة والافهام فلا غائض بوضع
فاجاب عنه بقوله وذلك اي المذكور من المراد في واقع لتكثر الوسائل الى المعنى
فان كلام المراد فين يرسل به الى ذلك المفرد والتوقع في محال البدائع كغيره
والشراذم قد يصلح احدها للاحادية او السبع دون الاخر وكما يجنب ان يوافق احدهما
في الحروف دون صاحبه رحمه رحمه ولو قال استوفى لعدم التجانس والتقابل وهو ذكر
متبينين متقابلين اذ قد يحصل ذلك باحدهما دون الاخر ثم انه لم يرد ان التابع
قبيل المراد وقوله في الحاشية وهو اي المراد في الكلام التابع فان التابع لا يستعمل
بالعادة بدون المتبوع بل يهل وايضا يشترط ان يكون عززته المتبوع
كشيطان ويطان اشارة الى انهم لا يجيبون اي المراد في قيام كل
المراد فين مقام مرادف اخر والكانا اي المراد فان من لغة واحدة
بل يجب اقامة كل من المراد فين مقام الاغرام لا فقر حال التعداد من غير مل
مفهوم او متقد يصح اتفاقا واما في حال التركيب فنقول يجب وهو الاصح عند ابن الجب
وقيل لا يجب وهو الصحيح الا ان في الحصول وقيل يجب الكان من لغة واحدة والا
لا يجب والمنها عن المصعدم الوجوب في حال التركيب والكان من لغة واحدة فان صحته
انضم اي ضم المراد فين الى امر سواء كان ذلك الامر محكوما عليه او به من العوارض
المتعارفة المراد وليس لازم له يقال صلى الله عليه ولا يقال دعى عليه

مع ان الصلوة بحسب اللغة الدعاء هل بين المفرد والمركب ترادف ام واختلاف فيه
فمنهم من جوزه ذلك نظرا الى اتحاد معناها بحسب اللغات . منهم من منع نظرا الى تفاوت المعنى
ولو بالاعتبار والحق هو الثاني لان اللفظ المفرد لا دلالة له على التخصيص على ما سيجري ان
ثم المص بعد ذلك من المفرد وقت مرشع في المركب انواعه فقال المركب ان صح
السكوت عليه عند ذلك المركب فتاكر وبرد عليه لا يصدق على الفعل المتعدي
مع انما فعل بدون المفعول فانه لا يصدق السكوت عليه بنسبة الى حال الـ مع وكذا قولهم
ما يفيد فأنف نامة فان ذلك لا يفيد فأنف نامة فلا بد ان يفسر بانفسه بعض المحققين
من انه لا يكون السكوت عليه كالسكوت على المسند اليه بدون المسند او بالعكس كما سلكه
على الادوية الترياق من نوافض الدلالة كفى ومن ثم المركب خبر وقضية ان قصده
الحكاية عن الواقع اعم من ان يكون طرف الذهن او الخارج وذلك الحكاية اعم من ان يكون
مطابقا للواقع او غير مطابق له وانما عدل من التعريف المشهور وهو قولهم ما يحتمل الصدق والكذب
وقولهم قول يعنى ان يفهم انه صادق او كاذب لكون كل من التعريفين دورا فيهما
عمران كلامه بقصد الحكاية ونفعها معتبر في الخبر ومن ثمة اى من اجل انه يقصد بالخبر الحكاية
عن الواقع بوصف الخبر والنفية بالصدق والكذب بالصدق والاذن بها
الامر الذي ينشئ للواقع وعدم مطابقته فان الحكاية المطابقة واللامطابقة فقول
القائل كلامي هذا كاذب شبه الى نفس ذلك القول ليس بخبره سنة والخبر
الحكاية التي يقتضى مغايرة مع الحكمى عنه ولا مغايرة بين الشئ ونفسه واليه اشار بقوله

لان الحكاية عن نفسه غير معقولة وهذا الجواب مما اختاره المحقق الدرواني
 في بعض رسائله وذلك لان الحكاية بنى بنفس مفهوم القضية والمحكي عنه هو مصداقها ومصدرها
 لزم ان يتقدم عليها لكونها منتهى لا تتزاعا فلا يكون نفسها لا تتزاعا فقدمها عليها
 وايضا المحكوم عليه يجب ان يكون مستقلا بالمفهوم لانه المقصود لذاته ومتحققا قبل الحكم
 لتوقف عليه وهذا القول لا يستلزم على النسبة غير مستقل بالمفهوم وبسبب تحققه الا
 بعد الحكم فلا يكون له معنى محصلا فلا يكون خبرا ولا اثرا ولو كان على فرض المحال
 كلاما تاما لكان انثا في صورة الخبر والمستحضر في الام والنهي والاستفهام وغيره
 من اقسام الاثر والذي في صورة الخبر فان قلت هذا القول وان كان من حيث ^{حفظ} الملاحظة
 التفصيلية غير مستقل بالمفهوم لكنه من حيث ملاحظة الاجمالية مستقل بها وجبته
 كونه محكوما عليه ومحميا عنه انما هي بغير فلا يلزم عدم استقلال المحكوم عليه ولا اتحاد
 الحكاية مع محكي عنه ولا عدم انحصار المركب التام في الخبر والاثا وقلت انما هو الاصل
 انما يتعلق به بعد تحقق نفسه من بغير الجبته مناخرة عنها لا من بغير الجبته ^{فيلزم}
 تاخر المحكي عنه عن الحكاية وقد عرفت وجوب تقدمه عليها والحق انه اى القول المذكور
 بجميع اجزائه ما حو في جانب الموضوع فالنسبة وكذا سائر اجزائها
 ملحوظة اجمالا لاننا عند ملاحظتها التفصيلية غير مستقلة بالمفهوم فلا يصح اخذها
 من تلك الجبته في جانب الموضوع فهي المحكي عنها اى النسبة بتلك الملاحظة المحكي عنها
 ومن حيث تعلق الابقاع بها بتلك النسبة ملحوظة تفصيلا ضرورة ان ^{النسبة}

لا يتعين باخراج عن معنى القضية فهي الحكاية اى النسبة بذلك اللفظ الحكاية فلا يتم
اتحادها مع المحكى عنه ولا عدم اتحادها بالاسم في الخبر والاشارة وانه ارد على المحقق كما انه
جواب عن اصل الشبهة فاخلل الاشكال بجميع تقادير ما عرفت قال في الشبهة
ومن جهة تقاديره انه اذا قال فاعل يوم الخميس كل كلامي يوم الجمعة صادق ثم قال
يوم الجمعة كل كلامي يوم الخميس كاذب فصدق كل يستلزم كذبه وبالعكس كما يوضح بالثاني
انتهى وذلك لانه لو فرض الاول صادقا يلزم كذبه وكذلك الثاني في اياه ولو فرض كاذبا
يلزم صدقه لاستلزام كذبه كذب الشئ صدقه وكذا لو فرض الثاني صادقا يلزم كذبه ولو
فرض كاذبا يلزم صدقه على قياس ما عرفت في الاول ووجه الاختلال ان النسبة حيث
ملاحظتها الاجمالية محكية عنها ومن حيث ملاحظتها التفصيلية حكائية عن نفسها ومن جهة
تلك التقادير قول الفاعل كل كلامي في هذا اليوم كاذب او كل كلامي في هذا اليوم
كاذب اذا لم يتكلم في تلك الساعة او ذلك اليوم بغير ذلك الكلام فانه يستلزم صدق
كل من القولين كذبه وبالعكس ووجه الاختلال ما عرفت اقول النسبة لانه لا حظ ملاحظة
اجمالية الا بعد تحققها بخلاف ملاحظتها التفصيلية اذ يمكن ذلك حال تحققها وتعرفت
وجوب تقديم المحكى عنه على الحكاية واجاب بعضهم بان وجوب هذا القول في قول كلامي
كاذب كاذب فمحملة كلاما واحدا ما كل والاخر خبر ولا استحضار في صدق الكلامين
وكذب الاخر اقول قد عرفت ان المحكوم عليه بتقديمه على الحكم ولا ريب في تحققه في
القولين لكن انتفاءه في المعقولة مما لا مزية فيه لان المحكوم عليه بانفس ذلك القول وهو

غير متحقق قبل حكمه بل الأمر بالعكس سواء لوحظ لا حظ اجمالية او تفصيلية فيكون القول
الذكر بمعنى محصل دون المخلطة لكونها في قول فخره كما ترى واجاب بعضهم بان القضية
على ما تقر عنه هم قول اذا قطع النظر من خصوصه احتمال الصدق والكذب ولا شك ان
عدم الاحتمال فيما نحن فيه انما نشأ من خصوصية المحمول حتى لو بدل الكاذب بالقادر
لم يلزم محذورنا لقول المذكور قضية بلا شبهة فتأمل واجاب بعض المحققين من المتأخرين
بما حاصله ان فرد الشيء له اعتباران الاول ان يؤخذ من حيث نسخ الفردية بان
لوحظ من حيث انه فرد من افراد ذلك الشيء واجرى عليه الاحكام وهو المعبر في القضية
الكلمية اجمالية كانت او سلبية والثاني ان يؤخذ من حيث خصوصها ولا بد منها ان
جميع مخصوصاته كما انه لابد في الاول قطع النظر عنها فنقول الغافل كل كلامي في هذه المسألة
كاذب لكون العقدة فردا نقسبه الحكم من العنوان اليه بحسب قطع النظر من خصوصية
لا عرفت واستلزام صدق كذبه وبالعكس انما هو باعتبار خصوص المحمول الذي هو
خصوص الفردية فسرانية الحكم الى نفس العقدة باعتبار ليس منه الاستلزام وكذا الاستلزام
باعتبار ليس منه الرتبة لكن لا يخفى عليك ان هذا الجواب لا يفي في فرد كلامي
هذا كاذب اذا لا يخفى بسبب الا ان نفس ذلك القول مخصوص فلا يكفم عليه بالكذب الا
من تلك الجهة وقد عرفت ان الاستلزام ايضا يحسنه فتأمل ونظير ذلك قولنا
كل محمد لله او كلا القولين انفسهما فردان لموضوعهما اما الاول فمعارف واما
الثاني فمناشاة به بقوله فانه محمد من جملة كل محمد اذا لاخبار بنسب المحامدة

يتضمن الجذر بل عينه على لا يعني غير ان الحكاية والمكلى عنه في الاول النسبة المملوطة بما
 الوميين وفي الثاني نفس العقد باعتبار نسخ الفردية وخصومها ايضا فالحكاية في كلا
 العقدين ما هو مكلى عنهما اى بينهما اتحاد بحسب الذات ولا فرق الا بما عرفت وقد عرفت
 ما فيه ايضا فتذكر فعل قوله فتأمل اشارة اليه اعلم ان العقد المفروب في لغة
 والحاصل بجذوره انهم العقد قسمان قسم يمكن ان يستخرج له جذر بالتحقيق ويسمى المفتوح
 المنطق ومنطق الجذر كالواحد والاربعة مثلا فان جذر الاول هو الواحد وجذر الثاني اثنا
 وقسم لا يمكن ان يستخرج له جذر الا بالتقريب ويسمى المغفود والاصم واصم الجذر
 مثلا فان الطائفة البشرية لا يعني باستخراج عدد اذا ضرب في نفسه حصل اثنا عشر حقيقة
 وحقيقة بمعنى قوله فانه جذر اصم ان هذه المغالطة تعدية الجواب في لهما
 بمنزلة هذا اصم الجذر ولعل هذه تسمية وقعت من اعرف بالعجز عن صلاحها فانه لا يظفر
 على جوابات عار من الرد والفتح سماء باسمها فتأمل والافان شاء اى ان
 لم يقصد به الحكاية عن الواقع سواء لم يكن هناك حكاية كالعقد المذكور على ما عرفت
 او كانت لكنها لا تفقد كسائر الالفاظ فانها لا تتماثل في منطق على معان مخصوصة
 فائمة بانفس او غير متعلقة عليها منه اى الالفاظ امر ونهي وترجيح واستفهام
 وغير ذلك من الالفاظ المشدوخ والركب ان لم يصح السكونت عليه فتأقصر
 نقيبه ان كان الثاني قبل الاول وصفا او مضافا او غيرهما كقولك ضرب عمر اوفى
 قولك ضرب عمر ازيد وكقولك كتب بعلم في قولك كتب بالفهم زيد وياخذ كل ركب

يكون الثاني قبل الاول ولا يكون النسبة بينهما بالوصف او الاضافة كما مركب الفعل مع
 المفعول وانظر ادخولها والمركب الموصول مع الصلة وكذا المركب العدد مع
 العدد ونقيضه وليس باضافي ولا بوصفي وغيره اي غير نقيضه ان لم يكن لك
 كفي الدار مثلاً فان معنى نقطة في طرفه مخصوصه لا مطلقة حتى يكون الدار قريباً لها
فصل المفهوم بينه وبين المعنى والدوال فما حسب الذات فان
 الحاصل منه الفعل من حيث انه لك شيء مفهوماً ومن حيث انه يقصد من الشيء يسمى
 ومن حيث انه يدل عليه الشيء يسمى به لولا تلك المتعارف تقسيم المفهوم الى الكلي والجزئي
 ان جزئ العقل نكته ذلك المفهوم من حيث تصور اي يجوز تصور مع قطع
 من كل امر خارج منه بمعنى ان العقل يحزم بمجرده تصور مدقة على الكثرة واشتهر ان بينها
فصل اما محتج اي ذلك الكلي اما ان يكون مستغنياً بنفسه لا بوجوبه
 بحسبها كالكتابة الفرضية مثل الاشياء والا يمكن اولا ان يكون مستغنياً بضرورة
 يكون واجباً او ممكناً واليه اشار بقوله كالواجب والممكن اي كمفهوم الواجب
 لذاته وهو اما ان يوجد بحد ذاته بحسب الخارج كخيل من الباقوت او يوجد واحد منه فقط
 مع امكان الغير او المتناهي كالثمن او الكثرة فاما مع التناهي كالكل والسيارة او
 عدده كمعلوم العدد ومقدوره والا اي ان لم يجوز العقل ذلك الكثرة فجزئي ولما
 يرد على ظاهر التعريف اشكالاً الاول انه قد صرح الشيخ في اول طبع الشفاء بان
 العقل في مبدأ الوجود لا يفرق بين صوفاً امر وغيره ومن صورة ابد وغيره بل

يحصل فرجانه في الاول صورة امرأة تآ وفي الثاني صورة رجل مالا لا تنطق ^{الشيء} _{الشيء}
 لا ياخذ الصورة مما في الخارج بنفسها بل صورة تلك الصورة منطبقه على كثيرين فليزوم
 كونها كلية مع انها جزئية وان في ان ضعيف البصر يدرك شيئا ولا يرى في ان الشئ
 جزئي مع انه يجوز عقده ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما فليزوم كونه كلية وانما ان
 الخيال من البيضة المعينة يطين على كل من البيضا المعينة بحيث يجوز العقل ان يكون
 اى يفرم ان يكون كلية قال فمحسوس الطفل في مبداء الولادة اى الصورة الكلية
 وكذا تشبه ضعيف البصر والصورة الخيالية من البيضة المعينة المنطبقه ^{جميعها}
 على الجزئيات المتكثرة كلما اى يفرم الصورة الثالث جزئيات وسميت بكميات
 لان شيئا منها اى من تلك الامور لا يجوز العقل تكثيرها على سبيل الاجتماع
 بل على سبيل البدئية لكن الاول فرقة تقبل ذلك التكثير لانه قد تسمى الفرقة المشتقة الذي يكون الفرقة
 لا على العين بغيره في حقيقة البصيرة وتفرق على كثيرين على وجه البدئية وكذا الثالث لانه
 فرقة يقبل تردد العقل فانه بل يدرك او غيره وذلك يستلزم بزم العقل باشتراك على وجه
 البدئية فيكون داخلا في ذلك القسم واما الثاني فانه يقبل منه الذهن ذلك التكثير واما في
 فلا يقبل لا على وجه الاجتماع ولا على وجه البدئية لكونه من قبيل قسمه الاخر الذي يكون
 في نفسه وبغيره منقبض عند الذهن ولا يصدق فرقة على كثيرين لا وجه الاجتماع ولا على وجه البدئية
 بل يصدق منه الذهن عليها على وجه البدئية والاستفراغ من قبول ذلك التكثير على سبيل الاجتماع
 اعتبارا بالوضع في جميعها وهو اى التكثير على سبيل الاجتماع المراد ههنا اى فرقة ^{الكل}

كما ان عدم ذلك الظن مراد في تعريفه يد وهما اي تعريف الكل الجزئي شك مشكوك
 وهو اي ذلك شك ان الصوح الخارجية لزيد المكتشفة بالموافق الخارجية والصوح
 الاول ابراد لفظ الجمع على لا يخفى الحاصلة منه من زيد في اذهان طائفة تصورا
 اي زيد كلها اي كل تلك الصور من الخارجية والذهنية متصادقة بمعنى ان الصورة الخارجية
 بصدق على كل من الصور الذهنية وبالعكس كما ان كلام تلك الصور بصدق على البواقي
 لكن لا يخفى عليك ان هذا لا حاجة اليه في تقريب الاشكال بل يكفي بيان صدق الصورة الخارجية
 على الصورة الذهنية وايضا المحل والاطباق في شأن الصور دون الايمان على سبيل
 وقد اقره السيد صاحب المطالع بان الصورة الحاصلة من زيد في ذهن واحد من الطائفة
 الذين تصوروا مطابقة لباقي الصورة الحاصلة من فردان غيره فردا في الاشياء المطابقة
 لشئ واحد مطابقة ففهم ان يكون تلك الصورة كلية فان التحقيق ان حصول الاشياء
 بانفسها في الذهن لا بانسباحتها وامثالها على ما عرفت فصدق الكتاب فكل الصوح
 الخارجية مع كونها خارجية فكثير ففهم كونها كلية ويضم منها انحصار المفهوم في الكل لان هذا
 البيان يجري في كل ما يفرض جزئيا على لا يخفى ومن ههنا اي من هذا التصديق
 يستبين كون الجزئي الحقيقي محمولا فان الصورة المذكورة كلها جزئيات متعاقبة وهو
 اي المحل الجزئي الحقيقي الحق فان سائر المحل وهو الاتي دمج والتعاقب بنحو اخر متحقق في الجزئيات
 كما هو متحقق في الكلين ولا مدخل فيه بكنية المحل كما لا مدخل فيه بكنية الموضوع وبوجه ذلك نقل
 من الفارابي من ان المحل على اربعة انواع على الجزئي على الجزئي كحل هذا الكتاب في هذا الاثر

وحمل الجزئي على الكلي الذي هو من افراده وحمل الكل على الكل وحمل الكل على الكل الذي
 هو من افراد انما قال السبب في حاشية المطالع من ان يكون الشخص محمولا من غير حملها بالاجاب
 انما هو كسب الظاهر لان الجزئي الخفي من حيث هو جزئي خفي لا يحمل على نفسه بعد ان تغاير بنية
 ولا على غيره لان الهوية المتأصلة لا يحمل على غيره وفوقنا هذا زيد معناه ان هذا مسمى بنية
 او بدلول لهذا اللفظ او ذات شئ فخصه الى غير ذلك من المعنويات الكلية محل تعامل مع ان
 الشئ على نفسه فيكون لا ينافي مع ما قبل التماثل ولا يجاب عن الشك بان المراد
 من صدق الصورة على الكثرة صدقها على كثيرين اي كثره هو اي الصدق ظل لها
 وخرج ومنتزع عنها مقتضيل ارتباطها باللازم مما صوره الشاك ان لها
 اي الصورة الخارجية ظلالا متعددة بالتوصيف فان الصور لا ذكبة اطلاق الصور خارجية
 او الصورة اخرى ذهنية لانها اي الصدق ظل متعدد بالاضافة والمطلوب
 اي المعبر في الكلية هو الثاني اي كون الصورة الوحدانية ظل متعدد والحاصل ان الواحد
 الذاتية والكثرة الوحدانية كليهما معبرتان في الكلية فالكلي هو الصورة الوحدانية المنتزعة
 عن امور منتزعة فرائد من او الخارج بمجران تلك المنتزعة تكون اصلا والصدق الوحدانية
 فرعا منتزعا عنها وهما ليسا ببل الامة الوحدانية اصل والصدق المنتزعة الحاصلة في اذنا
 الطائفة فروع منتزعة عنه واین به اس من ذلك لان التصادق اي تصادق الصور
 الذهنية والخارجية تصحح الاتزان والظلمة ايضا اي انتزاع كل من تلك الصور
 الاخرى وكذا الظلمة فان الاعتقاد من الطرفين اي كما ان الصور الذهنية منتزعة مع

الخارجية لك الخارجية معناه فاصح كل منها للمؤمنين والمؤمنات ولا شك ان الموضوع
 ومنهوت والمحمول فرع ونعت منتزعا عنه وانت لانه عليك ان الحمل والانتزاع
 الصور دون الامكان ولو سلم فباطل الحمل على ما عرفت هو الاتحاد بنحو والتعاضد بنحو آخر
 وذلك تخفيف في الطرفين على السوية فكيف حمل كل منهما على الآخر اما كون كل منهما اصلا وظلا
 بالنسبة الى الآخر منتزعا ومنتزعا عنه لك فغير لازم الا ترى ان الشرح على ما بناه مع
 ان الثاني ليس اصلا ومنتزعا عنه بالنسبة اليه بل العكس بل الجواب ان الكلام
 من تكثير المفهوم تكثير بحسب الخواص لا الذين فالصحيح الحاصلة من هذا هي
 الخارجية في ذين واحد من الطرفين الذين تصور باعتماد الاذهان اى باعتبار
 صدهما على سائر الصور الحاصلة من افرادان بواقعيتهما وان كانت مشتركة لکنها يستحيل ان
 يتكرر في الخارج لا استنادا كون واحد بالتحقق شيئا متعديا بل كلها تلك الصور
 هي بزيادة وعينه بلا مزية اذ يصدق على كل منهما بناء على التعيين انها لو وجدت لكانت
 عين زبدها هو المراد بحصول الاشياء بانفسها واجبا منها ثم هذا الجواب ظاهر في التفسير
 وبعيد من الجواب على التفسير الاول بالمقابلة ولما ينتقض به الجواب بالكلية
 الفرضية والمعقولات الثانية اما الاول فلاننا لا متنازع افرادا بحسب نفس الامر غير مشتركة
 بحسب الخارج بل بحسب الذهن ايضا واما الثاني فنكون افرادا ذهنية قد تكرر بحسب الذهن
 دون الخارج قال واما الكلبيات الفرضية وكذا المعقولات الثانية فلعل
 اشتغالها على الحقيقة اى التعيين والتشخيص لعدم تحقق افرادها حتى يحتاج في تصور

الى مجرد ما من شخصاتها لا ينقص العقل بمجرد تصورها تلك الكلمات المعقولات
 عن تجويز تلكها في الخارج بمعنى ان العقل حكم بمجرده تصورها يجوز صدقها على الكثرة
 في الخارج وهذا القدر كان في كونها كلية حتى قيل ان الكلمات المفترضة
 بالنسبة الى صفات الموجودات كما في من الاسبان وغيرها كليات ولا يخفى بانه
 فان جعل تلك القوانين افراد تلك الكلمات لتخص كل منهما من غير ضرورة مستغنى
 العقل جذا هذا لفظة من اسماء الافعال معترضة وذا اسم اشارة الكلمة
 والجزئية كل منها صفة المعلوم بمعنى ان الشرف تفرق مع قطع النظر عن كون الادر
 كل اوجز في كمالها وقيل صفة العلم لا بمعنى ان الصورة الشخصية الحادثة في النفس
 كلية او جزئية فان الكلية والجزئية من المعقولات الثانية التي نسبت وجهها ووجه
 الوجود الخارج اسلا بل تلك الصورة شخص ذهني كما ان زيد اشخص خارجي بل بمعنى ان
 المتصنف بهما هو المعلوم لكنه ينتج العلم فترضا فيه فان العيس الذي هو لازم للجزئية
 انما تحصل به وتفصيل المقام معلوم ان يعي العيس لمعنيان الاول كون الشيء
 يمنع فرض شتر اكره بين امور متعدده والثاني كونه بحيث يمتاز عن جميع ما عداه
 فذهب الاله الى ان العيس والشخص الذي عليه مدار الجزئية انما يحصل نحو
 الادراك وهو الاجناس او العقل فالشيء اذا ادرك وحصل في العقل كان كلياً
 واذا ادرك وحصل في الحاسة كان جزئياً في الماكرو اما المجرى عن المادة ولو احتما
 فان العقل بحيث يمنع فرض شتر اكره بين امور متكررة يكون جزئياً والا يكون كلياً

فالمركب في الاول على تقديرين ^{احدهما} والتفاوت في الاوراك كما ان الحال في الثاني
على عكس ذلك وهو مبني على احد التعيين بالمعنى الاول فان الحمل والطاق ^{فيها} وبما يقابلها
من شأن العود دون الايمان على ما عرفت وبذلك عليه تعريف الكل والجزئي بما يمنع
تعود الى اخره وبما لا يمنع عنه ويظهر منه كون الكلية ^{الفرضية} كلية اذ تصوراتها
يمنع من وقوع الشك وانفسها يمنع منه لكنه يلزم عليه ان لا يكون الشيء متصفافا ^{بالكلية}
والجزئية على تقدير انتفاء جميع الاذن والاعتقاد والسافدة الا باعتبار علم الواجب ^{اسببه}
وهو ما يستبعد العقل جدا الا ان ثبت لجواز استلام محال محال وان لا يكون ^{المشخص}
متنازعا بحسب نفس الامر والضرورة العقلية بشبهه بخلافه ^{وذهب بعضهم الى ان} الشخص
وشخصه يحصل نحو الاعراض فان كان خارجيا يتشخص بالاعراض الخارجية كالكل والكيف
والابن والوضع وغيره وان كان ذهنيا يتشخص بالاعراض الذهنية التي تحدث بها
وبرؤية كان المراد كليتها فانضمام الكل الى الكل ولو مع الفلك لا يفيد الجزئية
والشخص وان كان جزئيا فغير متبدل شيئا فشيئا مع بقاء الشخص كما ذهب
صاحب المحاكات نظرا من بعض الفضلاء الى ان الشخص يحصل من مبدء الفاعل
واسند عليه بان لا تعقل شخص الشر بالوارض لانها ان كانت عقلية لم يتشخص شيئا
خارجيا وان كانت خارجية بل هي عارضة خارج ومن البين ان الشخص العرضي الذي
بل وجوده موقوف على وجود الموضوع وشخصه فكيف يحتاج الموضوع ^{فترشحه} الى
الاعراض وايضا الكل والجزئي من تلك الوارض لا يفيد الجزئية كما عرفت فالحق

فالحق ان الشخص هو المبدأ الفاعل فان الشخص ليس من الهوية وهذا الهوية ربما يكون
 هذه الهوية نفسها كما في الواجب وربما يكون غير ذلك الغير الذي يجعل من الهوية
 ولا يقتضي بالشخص الا هذا ويرد عليه انه لا نزاع في الشخص الذي يفيد الشخص ويوجد بل
 بما يصير به الشيء نفسه وما عاين فرض اشترطه بين اموت تعدد او امتياز عما سواه
 وهو ليس الا كماله ذلك او نحو الاعراض كما عرفت او الوجود الخاص لكل من كساب
 وذهب جمهور المتأخرين الى ان العین امر اعتباری وادراك الوجود والماهية والاعراض
 الا حقيقة وقالوا ليس في الخارج الا الماهية والامر المسمى بالعین منتزعا عنها كالوجود
 واستندوا على اعتبارية مرة بانه لو وجد تسلسل ضرورة ان كل موجود فهو مشتق فيقتضي
 الكلام الى شخص ثم ثم الى غير النهاية ولا يفرق فيه لجواز ان يكون من العین عليه كما
 ان وجود الوجود وازوم الازوم لك واخرى بانه لو وجد لتوقف عروضة للماهية
 على وجودها وتوقفها لا تحتاج عروضة الشيء بدون وجوده وتبينه فالعین بالواجب
 من اللاحق يفرم تقدمه على نفسه وان كان بغير تسلسل والجواب ان عروضة الشيء
 للشيء غير متعين فلو توقف عروضة على وجود الموقوف وتبينه كعروضة السواد للحجم
 ونحوه لا يتوقف عروضة عليه كعروضة الفضول لا جناسها والشخص على تقدير وجوده من النوع
 الثاني وذهب المحققون منهم الى ان العین كمال من نحو الوجود الخاص لكل من كساب
 الشخص خارجا بتعين بوجوده لك وان كان ذهنيًا بتعين بوجوده ذهنيًا بخلافه والوجود
 الخارجي في مرتبة الآثار والاعراض اللاحقة الذمينة او الخارجية الدالة على العین

وهو بمنزلة أخذ العين بالمعنى الثاني فان الشئ كما يصير بالوجود مصدر الاشارة الى
 يصير به منازعة من جميع ما عداه وهو كمن اذ لا ير عليه شئ ما ير على الذات الباقية
 على ما لا يقر هذا على راي من ذهب الى ان الموجود هو الماهية الكلية والوجودات الخاصة
 منتزعات عقلية والما على راي من ذهب الى ان الموجود والوجودات الخاصة والما هي
 منتزعات عقلية فالوجودات متعينة بانقسامها لا بمرزاة عليها ثم اعلم ان الحقيقة الشخصية
 اعتراف الحقيقة المتعينة بذلك التعيين ليست عبارة عن الماهية النوعية وحدها والا يلزم
 صدقها على الامور المتكثرة منها ليست ايضا مركبة منها ومن الشخص بحسب الخرج الذي يخرج
 موجودا هو الماهية النوعية وموجود هو المقتضى اليها كسببه والالم يصح حمل تلك الماهية عليها
 كما هو شأن الاجزاء التي رتبة بالنسبة الى كلها كمنها بل مركبة منها بحسب الذين هم
 مركبة منها اصلا اخف نسبة قال جماعة من المتأخرين الى الاول ان نسبة الماهية النوعية
 الى شخصها كنسبة الاجزاء الى فصولها فكما ان الجنس ليس من مسمى الفعل كمنها يستدل
 ولا تعين لمشيئتها الا بانضمام فعله اليه وهما متحدان ذاتا وجعلًا ووجودًا وفخارج
 ولا تمايزان الا في الذين تلك الماهية النوعية تحمل موبات متحدة لا تنقسم لمشيئتها الا
 لمشيئتها المقتضية اليها وهما متحدان ذاتا وجعلًا ووجودًا وتمايزان في الذين فقط وليس
 الا بونه شخصية و ماهية جزئية الا ان الفعل ككلها الماهية النوعية والشخص يقرب من
 كما جعل الماهية النوعية الى الجنس والفصل كك الا ان المشقة كما يحصل بها امور جزئية
 صورها في الآلات الحسية دون النفس بخلاف الفصول يحصل من الانواع فانها امور كلية

تتمثل منها صور متغايرة في العقل فالحقيقة الشخصية عندهم عبارة عن مجموع الامة النوعية
والشخص بحيث يكون التقيد داخل التقيد خارجا واستند البعض المنفصل من اجله
على بطلانه بوجوه منها ان الحقيقة الشخصية لما كانت مركبة منها تركيبا فنيا يجب ان يكون
بجزائها جزاء خارجا لان استقراء التركيب الذهني التركيب الفاني وكون الجزء العقلي
بجزء الجزء الفاني جزء من البقية انه ليس منها جزءا خارجا واما الالف والصادق والصادق
بجزائها الجنس والفصل وقيد ان هذا الوجه انما يتم بمسئلة التلازم بين التركيبين ولعل
القائل بجزئية الشخص لا يسمي التلازم بينهما ولكن سئل فلا يسمي كقوله لا جزاء الخارجية
في الصنف والالف بل يجوز ان يكون هناك امران خارجيان سوى الالف والصادق ويكون احدهما
منه والآخر من الاخرى والاشترار الشخص بان يكون له مثلا ما بينان ومشتان
كلية وجزئية وما بينان خارجيان لك ويكون الكلية الذهنية متخلف مع الكلية الخارجية
والجزئية الذهنية مع الجزئية الخارجية واما برهان يدل على اشتراكه ومنها انه يلزم
على التقدير المذكور ان لا يقال ان النفس ما هو حقيقة الشيء بل ما هو جزاء اعني الامة النوعية
لان الاشياء غير حاصلة في الادمان هو بانها وقد عرفت ان الاشياء حاصلة بانفسها ومنها
ان الشخص لو كان جزاء فنيا الشخص كان محمولا عليه بالذات ثم هو باطل اذ لا يتصور
التفريق بين الشخص الذي هو شخص بذاته وبين الشخص الذي هو كسب ولو كان جزاء
لكان النوع ايضا جزاء خارجا غير محمول عليه ويزيد عليه انما هو الشئ الاول ولا يلزم من كونه
جزاء فنيا حله عليه بل هو ان يكون حله كمال الاجزاء المقدارية فانها اجزاء عقلية

المتصل الواحد مع انما غير محمول عليه فان قلت تلك الاجزاء انما يكون غير محمول لان الفعل
 باخذ من حيث القضية ومن السبب انما بهنك القضية مغايرة لكل مغايرة ذاتية فلا يتحقق
 مناط الحمل الذي هو اتحاد جنود المغايرة بنحو اخر اما اذا وجد مع قطع النظر عنها فلا يتحقق
 فيه وظاهر ان الشخص على التقدير المذكور ليس كذلك قلت لئلا تكون النسبة انحصار الاجزاء العقلية
 في الاجزاء المقدارية والمحتملة اذ لا بد ان عليه ولو سلم فلا سلم انتفاء الحمل بهما لان الشخص
 عند اخذ لا يشترط ان يكون محمولاً عليه وايضا انما تختار الشئ الثاني ولا يلزم من كونها
 النوعية جزاء خارجاً عدم حملها على الشخص فان المليون عند اخذها بشرط لا مادة غير محمول
 الانسان وعند اخذها لا بشرط الجنس محمول عليه فيجوز ان يكون الامة النوعية عند اخذها
 بشرط بمنزلة الانسان غير محمول على الشخص وعند اخذها لا بشرط بمنزلة الجنس محمول عليه
 الا ان بقدر قدره يكون الشخص ايضا كالحجب ان يحمل عليه وقد مر امتناع ذلك سابقاً
 وقد عرفت ما فيه ايضا فتذكر واستدل بعضهم على نظر التركيب بانه قد عرفت مندم
 ان ما هو سؤال عن تمام الامة المنفصلة ان يقتضيه على ما فيجب بالنوع ان كان
 ذلك الامر ضرباً او اقساماً كان كلياً وعن تمام الامة المشتركة ان جميع فصيلين
 فيجب بالنوع ان كانت متفقة الخيفة وبالنسبة كانت متفقتا كما ستبين ويلزم على
 تقدير فرضية الشخص للخصف الشخصية عدم وقوع النوع في الجواب لان ما بينهما المنفصلة
 هو المجموع دون النوع وصدق مع اتفاقهم على ذلك اجيب بانه اذا سئل حينئذ
 ما بينهما الكلية فيجب بالنوع واذا سئل عن تمام ما بينهما الشخصية لا يجاب الا بالاشارة

وفيه لا يخفى ذلك استدل عليه بان التعيين لو كان جزاء الحقيقة الشخصية لكان الوجود
 جزاءها لازما لادب الوجود من التحقيق من ان التعيين مساوٍ لوجوده وميزه فيكون هو مقتضى
 كالتعيين ويظهر انما مستغنية عن الجاهل على الحق ويستغنى الوجود الذاتي على لا يخفى ذلك
 التعيين على الحقيقة النوعية والحقيقة الشخصية عند عبارة من مجموع ذلك على الموضوع
 مثل ذلك امر اعتبار ليس له وصف حقيقة محددة على ما مر من غير من حقيقة وهو الحقيقة
 منهم الرتبة الثانية فالأولى الحقيقة الشخصية عبارة من حقيقة النوعية الموضوعية للشخص بحيث يكون
 من النوعية والتعريف بها يكون ويكون الاستدلال عليه بان تعين الذات قد تم بالنوع الآخر
 بالفعل الآخر ولم يبق الا تعين الذات وقد تم من الشخص بالشخص فظاهر ان الذات امر خارج
 الذات ككافة الذات الشخصية وقد بان القائل بغيرية الشخص لا يسمي تمام تعين الذات
 من الدرجة النوعية بان يقول ان تلك الدرجة ايها الاسم الذات بان ليس تمام الاخر لدرجة
 الشخصية بالشخص وبان الشخص لو كان جزاء الحقيقة الشخصية فلا يمكن لكونه جزاء بعض
 بعض او الحقائق الشخصية كلها من جهة الاقدام وذلك فيفهم كونه جزاء الحقيقة الواجبة
 وقد عرفت انما سببا مطلقا ويرد عليه انه يلزم على من يزعم ان حقيقة الشخصية حقيقة
 الحقيقة الامكانية الشخصية ومن زعم ان حقيقة الامكانية زيادة على حقيقة الوجودية
 ما وازم بميزة تامل الجزئي لا يكون كاسبا لشئ كلي او جزئيا اما الاول فلان الجزئي
 لا يكون مزاة لمفهوم كلي بحيث يطين على جميع الافراد واما الثاني فلانه ان كان بعض ذلك الجزئي
 بزيادة من الميزة والجزئي وان كان بغيره لا يخل عليه وقد عرفت ذلك ولا مكتسبا

من شي نك لا وقت رسيه وكنه لك لا يثبت عند فتنه اذ لا في العلوم المحققه التي
تغير الازمان والاديان لان الجزئيات تتغير في فواتها واحوالها وعدم ثباتها لان
فروعها ومعرفة احوالها وابقي عدم نصارها وانضباطها عند اطلاع طرفي صلبها
والا يثبت من ذات الواجب في القول الفاعله في الفن الالهي وكذا يثبت من الاحكام التي
في الهبة فهو يثبت من الكلمات المنعقدة في انما لم يثبت في ان الحكم ان من مثله انما عده بانها
كلية يقيد بعضها ببعض حتى صارت منعقدة في واحد بالشمع في ذلك المقيد كل بعبارة
موضعه جرم آخر باخذه في موضعه وعقداره وشرائحه وان كان في هبة كانه من الحكم في
الحكم ان من مظنة حديثه واداءه في حاشية العلم وقد يقال كل مندرج تحت كل
سواء كان اعم منه ام اوسا وبالله فانه هو الله وبن جزا ايضا فبالاخر فروعها انضباطها
وذا نفسه والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وبقية
كذلك في لفظه فانظر الى شئ من فروع الحكم على افراد الشخصيه والوجوديه فالنفس وغير داخل في
ويخص اى الجزئيات بالمرزقاني بالاخص في اى باسم الافراد في مرتبه بالاخص في
كالاول بالحق في اى كان الجزئى بالمرزق لاول منهن بسمه في مرتبه حقيقه ليست
بمقابله غيره ولا كان يثبت النسب الرابع من اعظم المباح في المظنفة لانا وده في الزكز انما
حان ان يشروع فيها فقال الكلبيان انما قال الكلبيان دون المضمون لان الجزئين لا يكونان
الامنيين وانما الكفر والجزئ فيكونان اما متباينين او اعم وانهم مطلقا لكل النسب الرابع
الابن الكلبيين فكل كل واحد انب كل اخر لا بد ان يخفى بينهما احد النسب الرابع ان تصاد كل

بان يصدق كل منهما على كل واحد من علة الاخر بالفعل وجوب ذلك الصدق اولاً فلا بد منها
 من صورتين لا اجتماع كل منهما مع الاخر فمتساويان كالانسان والحيوان النسبة بينهما
 هي السدادة مرجعها الى مرجعين كليتين مطلقين عامتين والا اى وان لم يصدق الكلان
 ففارقا بالضرورة اى لا يصدق كل منهما على بعض علة الاخر فالحمد كما هو لفظ ويرم منه
 عدم عموم المطلوب فزاد انفسكم كما لا يخفى فان كان ذلكى التفارق كلياً بحيث لا يصدق
 شئ منهما على شئ من بعض علة الاخر اصلاً سواء امكن ذلك او لم يكن فلا بد منهما من صورتين
 لا تفراق كل من الاخر فمتساويان كالانسان والفرس النسبة بينهما هي السدادة الكلية
 مرجعها الى سادتين كليتين عامتين وان كان ذلكى التفارق جزئياً فاما يكون من
 الجانبين بان لا يصدق كل منهما على بعض علة الاخر مع صدق على البعض الاخر
 فلا بد منها من ثلث صور صوران لا تفراق كل منهما على الاخر وواحد لا اجتماعهما فاعلم
 واحض من جهة كالحوان والابيض النسبة بينهما هي عموم والخصوص من جهة مرجعها
 الى موجبة جزئية مطلقة عامة وسادتين جزئيتين عامتين او يكون مختلفاً واحداً فقط
 ولا يكون مختلفاً من جهة اختلاف تضاد كل من علة الاخر لا يصدق احد الكليتين على بعض ما
 يصدق علة الاخر فقط مع صدق الاخر على كل واحد من علة الاخر فلا بد منها من صورتين لا اجتماع
 احداهما مع الاخر وافتراق الاخر منه فاعلم واحض مطلقاً كالحوان والابيض النسبة بينهما
 عموم والخصوص مطلقاً مرجعها الى موجبة كلية مطلقة عامة وسادتين جزئيتين عامتين ثم المصداق
 عن بيان النسبة بين كليتين اراد ان بين النسبة بين بعضيهما فقال اعلم اولاً ان تقضي

شيء مفردا كان او نقضه ففعلهم اى سلبه وهذا المنزوع نقض النقيض او المفرد
 لكن الذي اخضعه لا يدل سحر ذكره فثبت النقضات انما بالنقض وهذا السبب علم من يمكن
 سببا مدونا او سببا بسيطا لكنه حذف ما بعد المنقوض من اخضاع النقيض بالربط البسيط
 فنقيضا المتساويين متساويان بمنزلة اصدق نقيض احد المتساويين على شيء
 بمسبوق نقيض الاخر عليه والا اى وان لم يكن النقيضات متساويين فتقارفا النقيضان
 في الصدق لا محالة ولو جريا بمنزلة بعدن احد النقيضين بدو الاخر فلهذا قبلهم
 على هذا اصدق احد المتساويين بدون المتساوي الاخر وحاصله ان النقيضات
 مثلا فون كل لاناظن لان ان وكل لان لاناظن والا يصدق نقيضه انما السبب في
 المودودة الطرفين وهو فون بعض اللاناظن ليس لان في الاستدلال صدق فون بعض اللاناظن
 لان وبزعم صدق فون بعض اللاناظن فيزد صدق المتساويين بدون الاخر
 حقت لانه بطل المسألة بينهما كما عرفت انفا وهما شك وهو اى ذلك ان النقيض
 ان نقيض التصديق رفعه لا عرفت ان نقيض كل شيء رفعه لاصدق والتعارف
 بل ليس بل لا بد لان كذب الموجبة المودودة الطرفين انما يستلزم صدق نقيضها اعني
 وهو غير مستلزم صدق الموجبة المحضة لصدق الا لا عند عدم الموضوع بخلاف الثانية وسببا
 يكون نقيض المتساويين مما لا فرد له في نفس الامر والخاص من الذين او الخارج
 كان بحسب الغرض كقائض المفهوم الشاملة كالاشياء لا يمكن فان ما نفس الامر
 شيء يمكن فيها فلا يصدق نقيضها على شيء بحسبها لا تتاح اجتماع النقيضين كما ارتفاعها

ولشك من لا صدق لمقتضى الدليل التي حاصلها ان صدق الالبنة المكونة للظرف
 تفيد كذب موجبهما يستلزم صدق الموجبة المحصلة حاصلها ان الاستلزام من تقدير وجود الموضوع
 مسلم دون عدمه ومع فقد رجا يكون نقض المنسب وبين ان يكون مستلزما لكسب المنسب وانما
 نقض الجاهل بغيره ان الدليل المذكور جاز ففان نقض المفهومات ان لا مع خلف للمعنى فيها
 اذ لا توجب بينهما لا متناع صدقها على شرط قطع وانما معارضة بان يقع الموجبة الكلية القابلة
 بان نقض المنسب وبين من لا يثبت بطلان المفهومات التي من دية وليس نقضها كذلك
 فيصدق الاول اعترض في التصديق وهو ان البنية المكونة دون الثاني اعترض في التفارق
 وهو الموجبة المحصلة بعدم الموضوع فخرس الامر كما في وقت وما قيل في هذا الشك ان صدق
 السلب على شئ لا يقتضي وجوده اى وجود ذلك الشر وجبتين اى جبر اذا تضمن
 كذا رفع التصديق يستلزم التفارق وحاصلها ان النفي المذكور لا يرتفع عنه
 المحمول بل بنية المحمول وموجبهما فزق الالبنة فيصير بان نقض الموضوع يكون بنية لها
 فزق الموجبة وتستلزم لها فيلزم خلف على لا يغير وهذا الجواب مبنى على ان النفي محمول
 بنية المحمول والنفي المعقود منه معدلة المحمول فبعد تسليمه اى ذلك انظر
 قال فيما نقل عنه هذا ان في اى سيجز فزق المحمولات انشأ وهو عدم نقض النفي
 المحمول وعدم استلزامه موجبهما وجود الموضوع وعدم استلزامه بنية وجوده كما سيجز
 انشأ انشأ انما يتم اذا كانت تلك المفهومات الشاذة وجودية كالشئ و
 الممكن العام وانما اذا كانت تلك المفهومات سلبية كالاثر فيك الباري

ولا اجتماع النقيضين فانما يتبين بان بعده كل منهما على كل ما بعده في مدله الآخر
فلا مسامحة وجران لذلك الجواب فيه اي فيما ذكر من تلك المفهومات ان تلك
لان النقيض على هذا لا يكون سلبا فلا يكون النقيض المعقود منه سلبا للمفهوم حتى يستلزم
صحة من سألنا عن تقدير كذب موجبهما صدق الموجبة المحصلة فينضم مختلف ولا يخفى عليك
ان هذا الدفع مشترك بين الطرفين اعترضه النقيض على وجه واحد سلبا فلا يتم الاستدلال
المبني عليهما بل الطريقان كلاهما لا يجران في الالفاظ والادراك وبالمعنى اذا كان المتبادر
سلبين لا يتم الاستدلال بأي طريق اخذ النقيض سواء كان من المفهومات الثالثة او الاولى او
لم يتم الجواب المذكور عن رتبة فلا جواب عنه الا بتخصيص الدعوى المذكورة
لغير تلك المفهومات ان تلك وجودية او عدمية او متراكبة في النقيضات
على شرط وعند وجود الموضوع تلازم الالبته والموجبة المحصلة وتعميم القواعد انما هو كالحاجة
والاجابة ان الى معرفة احوال الامر الثالث من احوال نقضه او لا مستند في العلوم الحقيقية
الامر الثالث من فلا بأس بانقله هذا ولا يخفى انه لا يدفع النقيض من الالفاظ والادراك
فينضم تخصيص الدعوى من رتبة تخصيص الدعوى في نقض تلك المفهومات ورتبة تخصيص ذلك
لغير المفهومات السلبية وتخصيص الاعم والافضل مطلقا بالعكس من رتبة تخصيص الاعم
من تخصيص الافضل مطلقا هو اعم من تلك فصدق في تخصيص الافضل على كل ما بعده في عدم تخصيص الاعم من
غير عكس اما الاول فوجهه ان لا يبرهنه فان انتفاء العلم ملزم لان انتفاء الخاص
يستلزم له والافضل في انتفاء العام مع عين ذلك الخاص لا تحتاج اجتماع النقيضين كما تظاهرا

فيلزم صدق الاخص بكون الاعم وهو ما يبطل العموم ^{الخاص} بينهما فلا يصح في قولنا لكل حيوان
 لافان والا فيصدق بعض الاحيان ليس لاننا وبغير صدق قولنا بعض الاحيان
 انسان فيصدق بعض الانس لا حيوان وبقيت واما اننا في وجوده ما انشرا اليه بقوله ولا عكس
 اي انتفا الى من ليس ملزوم انتفا العام والا فيكون النقيض انتفا وبين وقد عرفت ان
 انتفا وبين ايضا انتفا بيا يبطل العموم ^{الخاص} بين العيينين ^{في} اختلف وبما معنى قوله تخفيفا
 لمعنى العموم بين العيينين وشكك بطريق الاسود ^{الثالث} المذكورة بان الاجتماع
 النقيضين اعم من الانسان بعدد عدد غير كالفرس مثلاً مع ان بين تقيضهما
 وهما اجتماع النقيضين والافان تباين كلتي لكون افرادهما ممكنة والآخر مستفاد و
 شكك ايضا بان الممكن العام اعم من الممكن الخاص لكونه زواجره فان الممكن العام
 ما يرتفع فيه الضرورة من احد جانبي الوجود والعدم فيشمل ما يرتفع فيه الضرورة من جانب الوجود
 فقط وهو الواجب لانه وما يرتفع فيه من جانب الوجود فقط وهو الممتنع لانه وما يرتفع فيه
 من كلا الجانبين وهو الممكن الخاص فاذا نزل بعدد هو عدد الاول والثاني دون الثالث فكل
 لا ممكن عام لا ممكن خاص لا عرفت من قاعدة التباين بين تقيض الاعم والافان عطف
 وكل لا ممكن خاص اما واجب او ممتنع لان سلب ضرورته الطرفين يستلزم ضرورته ^{احدهما}
 وكلاهما اي الواجب والممتنع ممكن عام لا عرفت كانه قيل كل لا ممكن عام لا ممكن خاص
 وكل لا ممكن خاص ممكن عام فكل لا ممكن عام ممكن عام وهو اجتماع النقيضين والجواب
 من الاشكالين المذكورين ما هو من التخصيص اي تخصيص القاعدة المذكورة بغيرها

العام والخاص الذي يكون العام ثم من المفردات الثلاثة وقد اجيب عن الثاني بوجه منها
ما اختار المحقق الطوسي وهو ان الممكن العام ينقسم الى قسمين هما ما انتفا الخدود والجمع واذا
اطلق بحيث يشمل القسمين لم يكن خارجا عن النقيض فاعدا لادس من القياس بغير كراهة
المراد باليسر ممكن خاص في العنوي ما هو خارج عن النقيض معاً من الكبري ما هو داخل في احد
فخاداب لم يلا بان الخارج عن النقيض الذي جبر عنه بانه ليس بممكن عام ليس بشئ فلا يمكن
ان يكون عليه شئ حتى يكون اخص من شئ لا يفتى يكون باليسر ممكن خاص اعم منه فقال المحقق
باليسر ممكن خاص يصدق مع الذي ليس بشئ اصلا ومع الداخل في احد طرفي النقيض الاول
لانه والمنتهى لانه ولا يراو يكونه اعم غير هذا واعترض عليه بعض المحققين من اجله المناخرين
الكلام في المفردات فالصدق المعبر بهما هو الصدق بقول عمر لا الصدق بوجوده في تقدير
اقول الامر في ذلك بين فانه لو فرض الجواب بهذا الامكن الخاص يصدق تارة على الذي ليس بشئ
واخرى على الداخل في احد طرفي النقيض لا يراو الا على الاض المذكور على ما لا يخفى ولا يقدّر ان
الى ذلك ومنها ما اجاب صاحب القسط ان باليسر ممكن خاص يتناول ضرورة الطرفين فهو
منه جازر الجواب والمنتهى ولا يمكن العام ولا يتحقق بوجه سلبي ودق وقال فان قلت ما طرفا
ضروريان يكون مستنوع وكل مستنوع ممكن بالامكان العام قلت ليس كل مستنوع ممكن عاما بل المستنوع
الذي هو ضروري لعدم نفي واعترض عليه السيد في حاشية المطالع بان هذا القسم ضروري
الطرفين والكان محتمل ضروري الراي لكنه في التحقيق مما لا بد من العقل فتسا ابعاء ان لم يكن
المستنوع وتخييل القسم الرابع ضمن ما في النفا فالممكن العام شامل لجميع المفردات حاصل الجواب

على ما تقدم سطره ان الكبرى موجب سائر الموضوع ولعدم سائر عاينها وجود الموضوع مبتدا
 ضروري الطرفين وهو ليس بمتدرج في شئ من اوجب المتنوع والممكن العام لما ذكره فيزعم كذبها
 وحاصل اعتراضه قال ان المخالطة لا باخذ سائر الموضوع بل معدومة الموضوع ولا سائر
 مرجعها وجود الموضوع لا يتبادر فلا يلزم كذبها واجاب بعض المحققين من جهة المتأخرين بان
 مقصود القسط ليس اطلاقه الا انه لم يكره في القياس فانه في الصغرى علم بحسب المفهوم المتبادر
 عما في الكبرى فيكون الصغرى بموضعها في الكبرى ما هو في التحقيق وحاصلها انما سلمت ذلك
 لكن الصغرى تكون موضوعها ما لا يرد كسبب الامر لا يكون موجبة معدومة المحمول لا سائر
 وجود الموضوع بل موجبة سائر المحمول يكون محمولا بحسب المفهوم المتبادر اعم من موضوع الكبرى فلا
 الوسط ومنها ما اجاب بترجيح المطالع من انه ان اراد بقوله كل ليس يمكن بالاشارة الى
 فهو اما واجب او متنوع موجبة سائر الموضوع فلا يتم صدقها وان اراد به موجبة معدومة الموضوع
 فتم لكن الاتحاج ثم فان القضية اللازمة سائر الطرفين فلا يجده الوسط وبرد عليه انه
 انما يلزم ذلك لو اخذت كلمة او لا انفصال الحقيقي او منع القول اما اذا اخذت لمنع الجمع فلا
 كذبها اذ يصير تألها كما ليس يمكن بالامكان الخاص فهو اما واجب او متنوع او غيرهما فيجوز الوسط
 على ما لا يخفى ومنها ما اجاب بان تلك الحق وهو وجوبه ان الاول الممكن العام من المفقودات
 فلا يصدق ثقلها على شئ من الصغرى في القياس موجبة سائر المحمول فذلك السبب لا يصلح
 لان حكمه غير شئ فيكون الكبرى كاذبة وما يلزم ما ذكرتم من القضية الصادقة صدق الكبرى
 فان هذه القضية موجبة معدومة الموضوع فقط والكبرى موجبة سائر الموضوع فقط وصدق الاول

لا يستلزم صدق الثانية اورد عليه ان الموجبة المودعة الموضوع على ما قرر عندم يستلزم صدق
 صدق الموجبة السالبة الموضوع لانها اعم منه ولا يلزم ان هذا الحكم انما هو بالنسبة الى القضية
 لا بالنسبة الى القضية بغيره وبهذا كلك لان موضوع الكبرى يكون محمول موجبة الـ
 المحمول تناول المشتق وبغيره بخلاف موضوع القضية الثاني في غير تناول اياها ومحمل
 موضوعها اعم منها فلا يتم صدقها لان القضية الموجبة اذا كان موضوعها سالبا ومحملها
 اود معدولا لم يصدق كجمله لاندراج المشتق في موضوعها على ما مر به في التفسير في قوله
 والثاني ان الصغرى بهذا حقه فان الامكان العام سلب ضرورة احد الطرفين لا بشرط ضرورة
 الطرف الاخر ولا ضرورة فاقاؤه يستلزم انتفاء الامكان الخاص الذي هو سلب ضرورة
 بالضرورة بخلاف الكبرى فانه لا اشتراط كليتها وجانبه راجع موضوع الصغرى في موضوعها كلك
 ان يحمل عليه الامكان العام لا بالنظر الى سلب ضرورة احد الطرفين فقط وجبته لا بغيره الا
 فلا ينتج وان فرض الانتاج فلا ينتج اجتماع التفضيل المنجمل وقد نسخ في رواه التخصيص
 ان اندراج موضوع الصغرى في موضوع الكبرى يلزم كذا به والام ينفذ الحكم من ذلك اليه فلا يلزم
 النتيجة ويرد على الوجبة الثقل مثل ما عرفت سابقا لجواب الجاهل ثم لاداة الاشكال هو التخصيص
 ما عرفت او منع استعمال اجتماع التفضيل بناء على جواز استعمال محال مما لا اخر فتأمل
 وبين تفضي الاعم والاحص من جهة تباين جزئي كالمشتاثنين اي كان بين تفضيلهما
 وهو اي التباين الجزئي التفارق في الجملة اي تفارق التفضيل من الاخر ولا يلزم
 وذلك لان بين العينين تفارقا كلياً او جزئياً بحيث يصدق عين احدهما

أي الكليتين يصدق نقض الآخر لاستحالة ارتفاع النقيض كاجتماعها في نفس المكان
 من النقيض من الآخر هو النقيض الجزئي وقد يتحقق في ضمن النقيض الكلي للآخر
 والحيوان فان بينهما عموم من وجه وبين نقيضيهما نقيض كلياً والإنسان والافعال
 فان بينهما وبين نقيضيهما نقيض كلياً لاستحالة صدق أحد المتبعضين في الآخر وقد يتحقق
 في ضمن العموم من جهة كالأبيض والانس فان بينهما نقيضيهما عموم من وجه والحيوان
 والحيوان فان بينهما نقيضيهما عموم من وجه هذا وانما لم يذكر النقيض الجزئي
 من كليتين لان المقصود هنا هو أنواع النسب التي تحصل باجتماع النوعين وانما لم يذكر العموم
 لان اسم النوعين والآن المقصود هو النسب المتعددة الاجتماع فلا بد ان لا تكون النقيض الجزئي
 والعموم الكلي يتحقق مع النقيض الجزئي والعموم من وجه ومع العموم سطر ومع ذلك لا يمكن بدون هذا
 وهذا أي في نقض العلم والخاص من جهة وكذا النقيضين سؤال وجواب على طبق ما قرأ
 من نقض المتبعض وبين نقض العلم والخاص مطلقاً اما السؤال فهو ان هذه المحصلة العلم من الموضوع
 المحصلة المحمول فيمتنع لا يصدق عيناً لا يلزم ان يصدق في نفسه مثلاً اذا صدق قولنا بعض
 الحيوان ليس ابيض لا يلزم ان يصدق بعض الحيوان لا ابيض وانما الجواب فهو ان العموم من وجه
 لا يلزم من الموضوع ان يصدق في نفسه غير يصدق في المحال فيشترط في الموضوع وجوده وعدمه
 بتدريج النقيض وان النقيض محمول سائر المحمول في كل سائر المحصلة يصدق عند انتفاء الموضوع
 ثم المحصلة بعد ذلك عن تعريف الكلي الجزئي وبما ان النسب بين كليتين ونقيضيهما كما ان شريع
 من قسم الكلي لا يقال في الكلي اما عين حقيقة الافراد الصادرة عن بعضها لا يكون

بان العرض المقابل للموجود غير العرض المقابل للذاتي قال بعض الافاضل وهو المحقق الدرر
 قال في الكاشية القديمة طبيعة العرض لا بشرط شيء عرضي مقابل للذاتي وبشرط شيء محلي
 وبشرط الاشياء بان يمتزج متصلا بنفسه لان يمتزج شيئا قام به شيء العرض المقابل للموجود
 في انفسنا عليه المجهول ولذا صح النسوق اربع والماء ذراع اي لاجل اتحاد العرض والمحل
 فيض من محل الاربع على النسوة والذراع على الاربع مع كون الادل السبعة مبين وانما سما
 مقدار مبين موافقة فانما اذا اتقنا المحل مطلقا بلا ملاحظة مواضع اخر سواء وجودا وعدما بخلافه
 غير آت من المحل بل صالحا له فلا بد ما يقع المحل كما يتحقق على تقدير الاتحاد ويتحقق على تقدير انفصال
 بان من مطلقه يحصل على كلا التقديرين فانما يقع غير معقول ومن ثمه اي اجل الاتحاد والذاتي
 قال المحقق في تلك الشبهة ان المشتق لا يدل على النسبة والابزيم عدم محو محكم
 المشتق بشيء بوجوده استقلال المفهوم عليه كما محكم به والاعلى الموصوف لاعامات واختصاصا
 والا كما ان من فرتون الثوب الابيض الثوب البشير الابيض او الثوب البشير الابيض بل معناه
 اي المشتق هو الفكا الناعت جدا اي لا بسيط يعبر عنه فعا لشيء وهذا اي
 ذهب اليه المحقق هو الحق ذهب اليه العربيه الى ان مفهوم المشتق مركب من الذات والكيفية والنسبة
 فانه يعبر عن من انضارب والسماع مثلا بزندق وشونوك ولما كان المشتق خفيفا وجوعا محكوما
 في كل ذلك وذهب السبيل الى انه مركب من مفهوم النسبة والموصوف غير داخل في مفهومه ولا ما
 هو عليه لان قال فون الجسم وزيباض او ديه باض وفون الجسم باض وده واستدل على بان
 مفهوم الشيء غير معتبر في الناطق والابزيم وفعل العرض العام من الفصل ولا ما بعد في قوله والقلب

الامكان بالوجوب في ثبوت ضاحك فكان في الشئ الذي هو الضاحك هو الكان في ثبوت
 نفسه ضرورة وادور عليه ان مفهوم المشق ليس بصل بل يعتبر به من الفصل وما ذكره من الانعقاد
 فغيره من قول على فقهه او غير هذا الخبر من قول الكان ضاحك الكان انفسا ضاحك وذو به
 المحقق الذي لا الى ان مفهوم المشق ليس بسيط لا يدخل فيه الموصوف ولا النسبة ونسبة الى
 المبدأ او النسبة الى الماهية والفصل في الصريح فكان ان طبيعة الذخيرة من مادة باعتبار
 تلك طبيعة المشق مشق ومبدأ باعتبار ان فانه غير من الاسود والابيض بالانسبة لسان
 وسيد لكنه برهنا ان كفايا لا يقتض من التغيرات السكونية كما اننا لا يقتض من الاطلاق
 الوضعية وان ما قالوا من الجنس الفصل من كفايا بالاداة والصرف لفروا الجاهلهم اليه وان
 يلزم عن تقدير ان يكون شئ واحد انما ان متغايران حقيقة لصحة التقدير بالانفرادية
 كما عرفت وذلك لفروا مقتضى فيما ان بعد ذلك والغير برهنا ما اوردته بعض المتحققين من
 اجلة المناقشين من انه لو كان الاسم ما ذكره يصح حل الابيض على السباض القائم بالثوب معلوم
 الانتفاء واجاب عنه استاذنا الخبير نور العدم قرح بان الابيض والكان متحد السباض
 لكنه ليس صورة له ما خذنا منه بل من الثوب الابيض مثلا بواحدة فعمل عليه لا على ذلك السباض
 كما ان الجنس والفصل صورتان للزوج ما خذنا منه بالنظر المراداة والصورة انتهى وكوسم
 فانه ان يلزم ذلك فيهم وذهب بعض المتحققين من قدوة المناقشين الى ان من المشق امر بسيط
 يشترط العقل من الموصوف نظر الى الوصف القائم به فالوصوف والوصف والنسبة كل منها
 ليس عينه ولا داخله بل مثل لا تنزهه هو بعد من على الموصوف في بياضه على الموصوف